



جهاز التخطيط والإحصاء
Planning and Statistics Authority

الآفاق الاقتصادية لدولة قطر

2020-2018

العدد رقم 11



الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2020 - 2018

العدد رقم 11



جهاز التخطيط والإحصاء
Planning and Statistics Authority

حقوق النسخ والطبع (2018) لجهاز التخطيط والإحصاء في دولة قطر
تاريخ النشر ديسمبر 2018

ملاحظة: لقد أعيد ترقيم الأعداد السابقة من تقرير الاتفاق الاقتصادية لدولة قطر من رقم (1) إلى 10 بحيث يصبح العدد الحالي (11):

1	رقم (1)	أكتوبر 2011	- تقرير الاتفاق الاقتصادية لدولة قطر 2012-2011
2	رقم (2)	يونيو 2012	- تقرير الاتفاق الاقتصادية لدولة قطر 2013-2012
3	رقم (3)	ديسمبر 2012	- تقرير الاتفاق الاقتصادية لدولة قطر 2013-2012 تحديث
4	رقم (4)	يونيو 2013	- تقرير الاتفاق الاقتصادية لدولة قطر 2014-2013
5	رقم (5)	ديسمبر 2013	- تقرير الاتفاق الاقتصادية لدولة قطر 2014-2013 تحديث
6	رقم (6)	يونيو 2014	- تقرير الاتفاق الاقتصادية لدولة قطر 2015-2014
7	رقم (7)	ديسمبر 2014	- تقرير الاتفاق الاقتصادية لدولة قطر 2016-2014 تحديث
8	رقم (8)	يونيو 2015	- تقرير الاتفاق الاقتصادية لدولة قطر 2017-2015
9	رقم (9)	ديسمبر 2015	- تقرير الاتفاق الاقتصادية لدولة قطر 2017-2015 تحديث
10	رقم (10)	يونيو 2016	- تقرير الاتفاق الاقتصادية لدولة قطر 2018-2016

الأعداد من الأرقام 1 حتى 4 نشرت باسم الامانة العامة للتخطيط التنموي، اما الأعداد 5-10 فقد صدرت تحت اسم وزارة التخطيط التنموي والإحصاء أما العدد الحالي رقم (11) فصدر تحت أسم جهاز التخطيط والإحصاء في دولة قطر.

جهاز التخطيط والإحصاء في دولة قطر

برج الدوحة

صندوق بريد: 1855

الدوحة، قطر

www.mdps.gov.qa

يمكن نسخ محتوى هذا التقرير مجاناً للأغراض غير التجارية شريطة الإشارة إلى أصحاب حقوق النشر.

تنويه: إن الآراء الواردة في هذا التقرير تعكس التقييم المهني لكادر جهاز التخطيط والإحصاء، وهي لا تمثل بالضرورة وجهة النظر الرسمية للجهاز أو لدولة قطر. وعلى الرغم من كل الجهود المبذولة لتوخي الدقة في جميع البيانات والمعلومات، فإن الجهاز لا يتحمل أي مسؤولية عن الأخطاء في المصادر أو في نقلها للبيانات. كما ينبغي التنويه إلى أن البيانات الواردة في التقرير تعود إلى ما قبل 1 ديسمبر 2018.

مقدمة

جميع الأصدقاء السياسية والاقتصادية. ولهذا فأن مسار تطور الاقتصاد العالمي في الوقت الحاضر وعلى المدى القصير يتوقع أن يستفيد منه الاقتصاد القطري على الرغم من التوترات السياسية والأمنية التي تشهدها المنطقة والإقليم.

يتوقع جهاز التخطيط والإحصاء تحسن وتيرة الأداء الاقتصادي الكلي في دولة قطر من خلال تزايد معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 2.6% في عام 2018، إلى 2.9% في عام 2019، وإلى 3.1% في عام 2020، مع استمرار القطاع غير الهيدروكربوني في تحقيق الجزء الأكبر من ذلك النمو في العامين الأوليين من فترة التوقع وبالذات قطاعي الخدمات والصناعة التحويلية، إلى جانب الدعم الإيجابي الذي سيتلقاه النمو الحقيقي من القطاع الهيدروكربوني والمستفيد من زيادة الطلب العالمي على النفط والغاز، وخاصة بعد رفع سقف إنتاج منظمة أوبك، ودخول مشاريع تطوير الغاز الجديدة مرحلة الإنتاج والتصدير. فضلاً عن احتفاظ معدل التضخم المتوقع على مستوياته المنخفضة والتي تتراوح ما بين أقل من 1% - 2.5%، فيما يتوقع انخفاض العجز المالي نظراً لزيادة إيرادات النفط والغاز، وزيادة كفاءة وفعالية الإنفاق الحكومي. كما يتوقع أن يسجل ميزان الحساب الجاري فائضاً خلال فترة التوقع مع استمرار تحسن أسعار النفط. ومع ذلك تظل التغيرات والصدمات المفاجئة في الاقتصاد العالمي وبالذات تلك المتوقعة بأسواق النفط والغاز العالمية والناتجة عن التوترات التجارية على المستوى العالمي، والتوترات السياسية على المستوى الإقليمي، وما ينتج عنها من تراجع مستويات أسعار النفط هي الخطر الأساسي على مجمل الأداء الاقتصادي في دولة قطر.

لقد اعتمد تقرير "الاتفاق الاقتصادية لدولة قطر 2018-2020" على البيانات الرسمية الصادرة عن الجهات الحكومية المختلفة والتي لولا تعاونها معنا لما رأى التقرير النور، ولذا فممن الواجب علينا أن نتقدم بالشكر الجزيل لكل الوزارات والأجهزة الحكومية وعلى رأسهم وزارة المالية، ومصرف قطر المركزي وشركة قطر للبتروكيم على تعاونهم اللامحدود في تقديم المعلومات والبيانات، والشكر موصول لفريق العمل في جهاز التخطيط والإحصاء الذي قام بإعداد التقرير.

الدكتور صالح النابت

رئيس جهاز التخطيط والإحصاء

ديسمبر 2018

تعتبر البحوث والدراسات والنمذجة والمحاكاة جزءاً من عمليات التخطيط المتعلقة بإعداد وتنفيذ استراتيجية التنمية الوطنية الرامية إلى تحقيق أهداف وغايات الرؤية الشاملة للتنمية كما رسمتها) رؤية قطر الوطنية 2030)، وبهذا الصدد يتشرف جهاز التخطيط والإحصاء بتقديم هذا الإصدار من تقرير "الاتفاق الاقتصادية لدولة قطر" والذي يسعى إلى رصد وتحليل واستشراف الآثار المترتبة على تنفيذ مشروعات التنمية بصفة دورية ومنتظمة - مرتين في السنة على الأقل - حيث يتكون التقرير من جزءين. يعرض الجزء الأول استشراف مستقبلي على المدى القصير للأداء الاقتصادي للثلاث السنوات المقبلة، كما يحلل الافتراضات التي تقوم عليها عملية التنبؤ، والتي غالباً ما تكون مستمدة من تقارير المتابعة بشأن تنفيذ مشاريع التنمية المقدمة إلى مجلس الوزراء، وكذلك تحليل الإمكانيات والمخاطر على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية التي يُحتمل أن يكون لها بعض التأثير على تنفيذ مشروعات التنمية خلال فترة التوقعات. كما يستعرض الجزء الثاني من التقرير اتجاهات وأنماط تطور أداء القطاعات الاقتصادية الرئيسية والفرعية في العام السابق، مع تسليط الضوء على مسار تطوير سياسات الاقتصاد الكلي، بما في ذلك السياسات المالية والسياسات النقدية والتجارة الخارجية وتأثيرها على مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

في هذا السياق، فإن الإطار الزمني للجزء الأول من التقرير لهذا العدد (رقم 11) خلال الفترة 2018-2020 يستعرض نتائج نموذج المحاكاة للاقتصاد القطري الذي يتوقع بالنتائج المستقبلية ذات الصلة بالتخطيط الاستراتيجي، في حين أن الإطار الزمني للجزء الثاني هو في العام السابق، أي عام 2017 و الثلاثة الأرباع الأولى من عام 2018، وقد أشتمل الجزء الثاني على وصفاً موجزاً لأثر تداعيات الحصار الاقتصادي المفروض على دولة قطر من قبل بعض الدول المجاورة على مجمل مؤشرات الاقتصاد الكلي ومقارنتها بمستوى الأداء خلال فترة ما قبل الحصار. ومن حسن الطالع أنه يأتي إعداد وإصدار هذا التقرير في ظل مناخ اقتصادي مواتٍ ناجم عن النجاح الباهر في التغلب على عواقب وآثار الحصار. وبطبيعة الحال، كون اقتصاد دولة قطر مفتوح على العالم الخارجي وبالتالي فإنه يتأثر إيجابياً وسلبيًا بما يحدث في العالم من متغيرات على

شكر وتقدير

إدارة التخطيط الاستراتيجي على التنظيم والاتصالات، بينما قدمت نور الكواري الدعم اللوجستي والاداري. قدمت إدارة الإحصاءات في جهاز التخطيط والاحصاء بيانات الحسابات الوطنية والاسعار والتجارة الخارجية والمشورة الفنية ونخص بالذكر مارتن بوفيد، واسماء سويلم، وفاطمة الحمادي، وساهم في تيسير طباعته وإصداره الزملاء في إدارة الشؤون الادارية والمالية بإشراف السيد حمد العذبة. كما ساهمت إدارة العلاقات العامة والاتصال بإشراف السيدة طرفة سعد الزراع في ترجمة المسودة الأولية للتقرير إلى اللغة الانجليزية من قبل المترجم محمد الشرقاوي، كما قام اسامة المناصير بتصميم التقرير للطباعة باللغة العربية ومحمد إفراز بتصميمه للطباعة بالإنجليزي.

تحت إشراف السيدة نورة ناصر المريخي مدير إدارة التخطيط الاستراتيجي، تولى الدكتور محمد محمد الصبري عملية تأليف تقرير «الآفاق الاقتصادية لدولة قطر» 2018 - 2020 باللغتين العربية والإنجليزية (العدد 11)، وساهم في مراجعة النسخة العربية السيد حمد راشد العذبة، والدكتور يوسف الملا، والدكتور عيسى ابراهيم، والأستاذين علي سليمان ومنصور البشير، بينما قام الدكتور لينارد ميليش بمراجعة النسخة الانجليزية من الناحية اللغوية والتعبيرية. كما قدما كلاً من وزارة المالية ومصرف قطر المركزي تعليقات بناءة حسّنت من تحليل وعرض التقرير والشكر موصول لأعضاء فريق المالية برئاسة عزيز العثمان وعبد الرحمن جولو، وفريق المصرف المركزي برئاسة السيدة مها السويدي. كما أشرفت حصة احمد العسيري من

قائمة المحتويات

مقدمة iii

شكر وتقدير iv

1 الجزء الأول: التوقعات الاقتصادية لدولة قطر للفترة 2018-2020

1 موجز الجزء الأول

5 توقعات مؤشرات الاقتصاد الكلي

5 توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

8 توقعات معدل تغير الناتج المحلي الإجمالي الإسمي.

9 توقعات التضخم

10 توقعات رصيد الميزان المالي للموازنة العامة للدولة

12 توقعات الحساب الجاري لميزان المدفوعات

12 المخاطر المحدقة بأسعار وسوق النفط والغاز

13 السيولة النقدية والمخاطر

14 التوقعات التوافقية الإقليمية والدولية عن الاقتصاد القطري

14 التوقعات التوافقية لنمو الناتج المحلي الحقيقي

15 التوقعات التوافقية لنمو الناتج المحلي الإجمالي الإسمي

16 التوقعات التوافقية لمعدل التضخم

17 آفاق الاقتصاد العالمي

17 ماهية المخاطر على الاقتصاد العالمي

18 انعكاسات تطورات الاقتصاد العالمي على الاقتصاد القطري

19 توقعات أسواق الطاقة والسلع

19 أسعار النفط

22 التوقعات التوافقية لأسعار النفط

25 أسعار الغاز

26 صناعة الغاز والتحديات المستقبلية

29 أسواق السلع خارج قطاع الطاقة

33 الجزء الثاني: الأداء الاقتصادي لعام 2017 والنصف الأول من عام 2018

33 ملخص الأداء الاقتصادي لعام 2017

34 أداء الناتج المحلي الإجمالي لعام 2017

35 الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي لعام 2017

36 إمكانية تطوير الأنشطة القطاعية وتنويعها

37 القطاعات غير النفطية

39 القوى العاملة ومستوى المهارات

40 الأسعار

40 الرقم القياسي لأسعار المستهلك

41 الرقم القياسي لأسعار المنتج

41 أسواق الأصول: الأسهم والعقارات.

41 بورصة قطر

43 العقارات

44 السيولة والعرض النقدي

45 التطور في الموجودات والمطلوبات المصرفية

46 تداعيات الحصار على الجهاز المصرفي

47 الودائع والائتمان المحلي

48 السياسة النقدية للائتمان المحلي

49 السياسة النقدية وأسعار الفائدة

51 الاحتياطيات الرسمية والدولية

52 الدين العام

53 السياسة المالية وحسابات المالية العامة

53 رصيد ميزان المالية العامة

54 الإيرادات الحكومية

55 الإنفاق الحكومي

56 ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية

56 رصيد حسابات ميزان المدفوعات

56 الحسابان الجاري والمالي ومكوناتهما

58 التجارة الخارجية

59 مفاهيم ومصطلحات اقتصادية ومالية

الإطارات

- الإطار 1-1: إجراءات مواجهة تداعيات الحصار 2
- الإطار 2-1: منهجية التوقع والافتراضات 4
- الإطار 3-1: أهم المشاريع المتوقع إنجازها في البناء والتشييد 6
- الإطار 4-1: تطورات أنشطة الصناعات التحويلية 7
- الإطار 5-1: سعر صرف الريال القطري الحقيقي الفعال مع مؤشر الدولار 10
- الإطار 6-1: دمج وإعادة هيكلة مؤسسات إيرادية وإنتاجية 11
- الإطار 7-1: سعر النفط الخام التعادلي 12
- الإطار 8-1: استكمال تطبيق معايير بازل 3 والاستعداد للتجهيز لمعايير بازل 4: 13
- الإطار 9-1: بروز الولايات المتحدة كمنتج كبير ومحرك رئيسي في السوق النفطية 24
- الإطار 10-1: انتعاش استثمارات الاستكشاف والتنقيب عن النفط والغاز على المدى المتوسط 82
- الإطار 11-1: اليابان تسعى لتغيير استراتيجيتها في شراء الغاز الطبيعي المسال 30
- الإطار 12-1: سيناريو أساس لآفاق الاقتصاد القطري قصير الأجل 2020-2018 31
- الإطار 1-2: السياسة النقدية 50
- الإطار 2-2: تداعيات الحصار ودورها في إعادة ضبط المسار الاقتصادي القطري 52
- الإطار 3-2: جهود وزارة المالية نحو تطبيق دليل إحصاءات المالية الحكومية 55

الجداول

- الجدول 1-1: توقعات أداء مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية لدولة قطر 1
- الجدول 2-1: توقعات الاقتصاد القطري كما تراها مؤسسات الأبحاث والمصارف الإقليمية والدولية 15
- الجدول 3-1: توقعات صندوق النقد الدولي لنمو الصين والولايات المتحدة 17
- الجدول 4-1: التوقعات التوافقية لأسعار النفط الخام لبرنت وغرب تكساس الوسيط 23
- الجدول 1-2: ملخص لأحدث البيانات الخاصة بالمؤشرات الاقتصادية الرئيسية لعامي 2016-2017 33
- الجدول 2-2: مسار تغير مكمش الناتج المحلي 35
- الجدول 3-2: مؤشرات أداء أسواق الأسهم في المنطقة 43
- الجدول 4-2: مسار تطور العرض النقدي الواسع (مليار ريال) 45
- الجدول 5-2: مسار تطور ودائع غير المقيمين (مليار ريال) 47
- الجدول 6-2: الديرادات العامة (مليار ريال) 54
- الجدول 7-2: النفقات العامة بحسب التصنيف الاقتصادي والوظيفي (%) 56

الأشكال

- الشكل 1-1: توقعات النمو القطاعي للناتج المحلي الحقيقي (%) 5
- الشكل 2-1: مساهمة القطاعات الاقتصادية في إجمالي النمو الحقيقي (نقطة مئوية) 5
- الشكل 3-1: مساهمة القطاعات في نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والحقيقي (نقاط مئوية) 8
- الشكل 4-1: مسار تطور وتوقعات مكمش إجمالي الناتج المحلي وأسعار النفط الخام القطري 9
- الشكل للإطار 5-1: سعر الصرف الحقيقي الفعال للريال القطري مقابل الرقم القياسي للدولار الأمريكي 10
- الشكل للإطار 6-1: التدفق المتوقع من إيرادات ارباح الاسهم لجهاز قطر للاستثمار حتى تاريخ التصفح (مليون ريال قطري) 11
- الشكل للإطار 7-1: سعر التعادل للنفط في سيناريوهات مختلفة (دولار أمريكي/البرميل) 12
- الشكل 5-1: التوقعات التوافقية لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدولة قطر (%) 14
- الشكل 6-1: التوقعات التوافقية لنمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لدولة قطر (%) 16
- الشكل 7-1: التوقعات التوافقية لتغيرات الرقم القياسي لأسعار المستهلك لدولة قطر (التضخم) (%) 16
- الشكل 8-1: معدل تغير توقعات صندوق النقد الدولي لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي - (%) 17
- الشكل 9-1: معدل توقعات صندوق النقد الدولي لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدول مجلس التعاون الخليجي (%) 18
- الشكل 10-1: توقعات صندوق النقد الدولي لمعدل التغير لأسعار المستهلك للمناطق الاقتصادية العالمية (%) 19
- الشكل 11-1: أسعار النفط القطري - بحري و بري - مقارنة مع أسعار سلتي أوبك و برنت، \$ دولار ٤ للبرميل 20
- الشكل 12-1: مسار صافي سوق النفط الخام و الوقود السائل مع الأسعار الفورية لخام برنت و غرب تكساس الوسيط 20
- الشكل 13-1: انتاج الوقود السائل العالمي (مليون برميل يومياً) 21
- الشكل 14-1: المخزون التجاري للنفط الخام والوقود السائل في نهاية الفترة (مليون برميل) 21
- الشكل 15-1: إجمالي الإنتاج العالمي واستهلاك النفط الخام والوقود السائل (مليون برميل في اليوم) 21
- الشكل 16-1: مسار نمو وتوقعات الاستهلاك لوقود السائل في العالم (% سنوي) 22
- الشكل 1 للإطار 9-1: استثمارات شركات الأسهم الخاصة في قطاع الطاقة في الولايات المتحدة 24
- الشكل 17-1: متوسط أسعار النفط الخام الشهرية، تسليم فوري مقارنة بعقود آجله 24
- الشكل 18-1: اسعار الغاز الطبيعي المسال - دولار لكل مليون وحدة طاقة حرارية 25
- الشكل 19-1: نسبة أسعار التسليم الفوري (نفط خام الى غاز طبيعي) 25
- الشكل 20-1: صادرات دولة قطر من الغاز الطبيعي المسال بحسب طبيعة مدة العقد وحجم الكميات 26
- الشكل 21-1: الرقم القياسي لأسعار الغاز الطبيعي (سنة الاساس 2005) 26
- الشكل 22-1: القدرة الانتاجية لتسييل الغاز بحسب المناطق الاقتصادية 2011-2023 27
- الشكل 23-1: المسار المتفائل لتوقعات صادرات الغاز الطبيعي المسال الى عام 2030 قبل FID (مليون طن) 27
- الشكل 24-1: الارقام القياسية لأسعار السلع غير النفطية (نقاط) 29
- الشكل 1-2: إجمالي الناتج المحلي الإسمي (مليار ريال ودولار) 34
- الشكل 2-2: نمو الناتج المحلي الإسمي والحقيقي (%) 34
- الشكل 3-2: معدل التغير لمعامل مكمش الناتج المحلي الاجمالي لعام 2017 (%) 35
- الشكل 4-2: الناتج المحلي الاجمالي بطريقة الانفاق 36

- الشكل 2-5: المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي الإسمي، الإنفاق (نقاط مئوية) 36
- الشكل 2-6: مستوى إجمالي الادخار كنسبة من لناتج المحلي الإجمالي (%) 36
- الشكل 2-7: مساهمة الناتج الهيدروكربوني وغير الهيدروكربوني في الناتج المحلي بالأسعار الثابتة والجارية (%) 37
- الشكل 2-8: الرقم القياسي لمؤشر ثقة مجتمع الأعمال وكميات المخزون 37
- الشكل 2-10: مساهمة القطاعات في تشكيل نمو الناتج المحلي الإجمالي (نقطة مئوية) 37
- الشكل 2-11: نمو الناتج المحلي الحقيقي حسب القطاع (%) 38
- الشكل 2-12: نمو مكونات قطاع الخدمات (%) 38
- الشكل 2-13: مساهمة مكونات قطاع الخدمات في نمو ناتج الخدمات (نقطة مئوية) 38
- الشكل 2-14: قطاع الانشاءات - (القيم والنمو) 39
- الشكل 2-15: قطاع الصناعة التحويلية - (القيم والنمو) 39
- الشكل 2-16: تركيبة مهارات العمالة غير القطرية (%) 39
- الشكل 2-17: معدل التغير السنوي للأرقام القياسية (عام وأساسي) (%) 40
- الشكل 2-18: مساهمة مكونات سلة السلع في معدل تغير الرقم القياسي لعام 2018 (نقاط*) 40
- الشكل 2-19: معدل التغير لمكونات مؤشر أسعار المنتج (تغير سنوي) (%) 41
- الشكل 2-20: مؤشر أسعار أسهم اسواق مجلس التعاون الخليجي ومؤشر ستاندرد اند بورز العالمي (% سنوي) 42
- الشكل 2-21: مؤشر MSC أسعار الأسهم (على أساس الدولار الأمريكي) 42
- الشكل 2-22: إصدارات اذون الخزانة والسندات والصكوك 43
- الشكل 2-23: الرقم القياسي ومعدل التغير في أسعار العقارات 44
- الشكل 2-24: مساهمات مكونات القاعدة النقدية في نموها (نقطة مئوية) 44
- الشكل 2-25: مساهمات مكونات العرض النقدي الواسع في نموه (نقطة مئوية) 45
- الشكل 2-26: مسار تطور توزيع إجمالي المطلوبات (الالتزامات) بحسب المصدر 46
- الشكل 2-27: مسار تطور توزيع إجمالي الموجودات (الأصول) بحسب المصدر 46
- الشكل 2-28: مصادر أموال المصارف التجارية (% من إجمالي الودائع) 47
- الشكل 2-29: مسار مساهمة ودائع القطاعين العام والخاص وغير المقيمين في نمو إجمالي الودائع (نقطة مئوية) 47
- الشكل 2-30: مسار مساهمة عملية استخدامات الائتمان العام والخاص في إجمالي نمو الائتمان (نقطة مئوية) 48
- الشكل 2-31: التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية - للقطاع العام 48
- الشكل 2-32: التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية - للقطاع الخاص 49
- الشكل 2-33: معدلات سياسات أسعار الفائدة (%) 49
- الشكل 2-34: أسعار الفائدة على المعاملات بين البنوك (متوسط مرجح) 50
- الشكل 2-35: إجمالي الاحتياطي الدولي مع نسبة مكوناته الرئيسية 51
- الشكل 2-36: العوامل التي ساهمت في تغيرات إجمالي الاحتياطي الدولي (نقاط) 51
- الشكل 2-37: مسار أثر تدخلات السياسة النقدية على مكونات الاحتياطي الدولي (%) 51
- الشكل 1 للإطار 2-2: أسعار تكلفة التأمين على الديون السيادية القطرية (مبادلة المخاطر) 52
- الشكل 2 للإطار 2-2: مسار تطور الاصول الأجنبية لمصرف قطر المركزي 52
- الشكل 2-38: مسار تطور الدين العام حتى شهر نوفمبر 2018 53

- الشكل 2-39: مسار رصيد الموازنة الكلي ومستواه كنسبة من إجمالي الناتج المحلي 54
- الشكل 2-40: نسبة مكونات إيرادات المالية العامة (فعلي وموازنة) ومعدل تغير إجمالي (%) 55
- الشكل 2-41: نسبة مكونات نفقات المالية العامة (فعلي وموازنة) ومعدل نموها الإجمالي (%) 55
- الشكل 2-42: مسار رصيد الميزان الخارجي للحساب الجاري والمدفوعات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي 56
- الشكل 2-43: رصيد الحساب الجاري ومكوناته (كنسبة من إجمالي الناتج المحلي) 57
- الشكل 2-44: الحساب المالي لميزان المدفوعات ومكوناته (كنسبة من الناتج المحلي) 57
- الشكل 2-45: مسار إجمالي التبادل التجاري ونموه 58
- الشكل 2-46: إجمالي قيمة الواردات الشهرية للسلع (مليار ريال) 58
- الشكل 2-47: مسار تطور الواردات بحسب مجموعات السلع (مليار ريال) 58

الجزء الأول: التوقعات الاقتصادية لدولة قطر للفترة 2018-2020

موجز الجزء الأول

بعد أن حقق الناتج المحلي الإجمالي القطري نمواً حقيقياً مقداره 1.6% في عام 2017، يتوقع أن يبلغ متوسط معدل النمو الحقيقي خلال السنوات (2018-2020) حوالي 2.8% سنوياً فيما يتوقع أن يبلغ متوسط معدل التغير السنوي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حوالي 8% خلال نفس الفترة (الجدول 1-1 وانظر قسم توقعات مؤشرات الاقتصاد الكلي).

لقد أظهر الاقتصاد القطري مناعة كبيرة بتجاوزه في وقت قياسي تداعيات الحصار الجوي والبحري وقطع العلاقات الاقتصادية والمالية الذي فرضته بعض دول الجوار على دولة قطر منذ يونيو 2017، حيث ارتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 0.7% في نهاية يونيو 2017 (الربع الثاني) إلى 3.3% في نهاية ديسمبر 2017 (الربع الرابع) كما بلغ معدل النمو الاقتصادي المتوقع خلال النصف الأول من عام 2018 حوالي 2.25%، ومع ذلك يمكن القول أن دولة قطر لم تكن محمية تماماً من تداعيات الحصار السلبية على الاقتصاد في بادئ الأمر نظراً لطبيعة عنصر المفاجأة في أسلوب اتخاذه، وما نجم عنه من تداعيات تمثلت في هبوط حاد في عدد الزوار القادمين من دول الحصار، وتراجع حركة الملاحة الجوية والبحرية وإغلاق المنافذ البرية مع السعودية، إلى جانب هبوط ودائع غير المقيمين في البنوك المحلية وتراجع حجم التداول والقيمة السوقية لأسهم بورصة قطر، فضلاً عن الضغوط على سعر صرف الريال وزيادة تكاليف النقل والتأمين على قروض قطر الخارجية وعلى الشحن والواردات والتي في مجملها أثرت بصورة سلبية وانتقائية على أداء بعض أنشطة قطاع الخدمات العامة والخاصة ومن أهمها: أنشطة تجارة الجملة والتجزئة، النقل والتخزين، الفنادق والمطاعم، والتي حاد ما هبوط نسبي في أداء أنشطة القطاع المصرفي وقطاع العقارات، كما تراقق ذلك مع زيادة الإنفاق الحكومي الاستثماري والجاري وسحب جزء من الودائع السائلة في الخارج لصالح دعم الجهاز المصرفي المحلي.

ومع تراجع واضمحلال تداعيات الحصار السلبية، يتوقع أن يعاود الاقتصاد القطري نموه وانتعاشه خلال السنوات (2018-2020) مستفيداً من التطورات الإيجابية المحلية والعالمية، وأبرزها ارتفاع أسعار النفط العالمية واحتمالية استقرارها عند مستويات مرتفعة، وإمكانية زيادة إنتاج دولة قطر للنفط الخام ليصل إلى كامل طاقته الإنتاجية بعد رفع سقف الإنتاج لدول أعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، وإعلان دولة قطر في ديسمبر 2018 خروجها من المنظمة في يناير 2019، إلى جانب التأثيرات الإيجابية المباشرة وغير المباشرة للسياسات والإصلاحات الهيكلية التي اتخذتها الحكومة القطرية في مواجهة تداعيات الحصار وأبرزها: سياسات تحسین بيئة الاستثمار، سياسات تشجيع الصناعات التحويلية المحلية لتحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي، التوسع في فتح خطوط ملاحية جديدة بديلة جوية وبحرية مع البدء بتشغيل ميناء حمد، تسهيل الحصول على تأشيرات الدخول عند الوصول

لأكثر من 80 دولة، سياسات تتمين العلاقة مع شركاء قطر التجاريين استيراداً وتصديراً، سياسات تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي سواء تلك المتعلقة بتحسين إدارة المالية العامة والسيولة المصرفية، أو تلك المتعلقة بالميزان الخارجي وترشيد فاعلية الاستثمارات العامة في مجال البنية التحتية وبنية الخدمات الاجتماعية من تعليم وصحة (انظر الاطار 1-1).

وتشير التوقعات إلى ارتكاز النمو الاقتصادي المستقبلي خلال الفترة 2018-2020 إلى نمو ناتج الأنشطة الاقتصادية غير النفطية (غير الهيدروكربونية) وبمتوسط نمو سنوي يصل إلى 5.2%، ويأتي على رأسها البناء والتشييد، والصناعات التحويلية، فضلاً عن العديد من الأنشطة الخدمية، إلى جانب استعادة القطاع الهيدروكربوني (نفط وغاز ومشتقاتهما) مساهمته الإيجابية والمستقرة في النمو الإجمالي وبمعدل نمو سنوي متوسط يصل إلى حوالي 0.1%.

الجدير بالذكر أن قطاع البناء والتشييد سيستمر في التوسع بدرجات نمو مرتفعة خلال فترة التوقع وإن كانت وتيرة نموه ستشهد بعض التباطؤ في عام 2020 نتيجة لاكتمال عدد كبير من مشاريع البنى التحتية الجاري إنشائها، قبل أن يعود من جديد للنمو الكبير عند بدء العمل في مشروع توسيع الحقول الإنتاجية للغاز الطبيعي المسال من حقل الشمال ومواصلة توسعة مطار حمد الدولي وميناء حمد.

كما سيواصل قطاع الخدمات نموه المرتفع وبالأخص الأنشطة الخدمية المرتبطة بالتجهيزات الجارية لإستضافة بطولة كأس العالم في عام 2022 وأهمها: النقل والخدمات العامة والأنشطة العقارية والمصرفية، وفي هذا الصدد يتوقع أن يصبح قطاع الخدمات من أكبر المساهمين في النمو الاقتصادي خلال فترة التوقع، إلا أن وتيرة نموه ستتباطأ هو الآخر إذا ما اعتدل النمو السكاني كما تتوقع بعض المصادر.

الجدول 1-1: توقعات أداء مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية لدولة قطر

2020	2019	2018	2017	
3.1	2.9	2.6	1.6	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي * (%)
0.8	0.2	-0.3	-0.7	الناتج المحلي الإجمالي الهيدروكربوني* (%)
5.1	5.2	5.2	3.8	الناتج المحلي الإجمالي الغير هيدروكربوني* (%)
3.9	6.5	13.8	10.0	نمو الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (%)
2.6	2.5	<1.0	0.5	تضخم أسعار المستهلك (توافقي) (%)
5.9	5.1	3.3	-5.7	الميزان المالي (%) من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي
7.9	8.9	9.2	3.8	ميزان الحساب الجاري (%) من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي

* نسبة مئوية بأسعار عام 2013 الثابتة.
المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء بالتنسيق مع وزارة المالية ومصرف قطر المركزي.

الإطار 1-1: إجراءات مواجهة تداعيات الحصار

للاستثمار ومصرف قطر المركزي بزيادة ودائعه في الجهاز المصرفي المحلي بالعملة المحلية والأجنبية، وتم تشكيل لجنة مشتركة من جهات الاختصاص في القطاع الخاص والعام لمراقبة ورصد التطورات ومواجهة المخاطر المحتملة لنقص السيولة، والمضاربة على العملة الوطنية، فضلاً عن إتاحة الفرصة للبنوك المحلية لاستخدام تسهيلات اقتراض بنظام إعادة شراء (Repo- agreement) (نظام إعادة الشراء هو عقد يوافق بائع الضمان على شرائها من المشتري (المستثمر) بسعر أعلى في تاريخ معين) واستخدام الريبو مباشرة بعد الحصار مما خفف من وطأة نقص السيولة، حيث سهلت عملية الاقتراض من الريبو Repo لزيادة الاقتراض من 5.4 مليار ريال في ابريل 2017 إلى 82.7 مليار ريال في اكتوبر 2017، وبعد ذلك تحسن وضع البنوك وبدأت تعتمد على نفسها، حيث انخفض اقراض الريبو الى 38.8 مليار ريال في ابريل 2018، ثم إلى 5.3 مليار في مايو 2018 ثم تأرجحت صعوداً وهبوطاً حتى بلغت 0.25 مليار ريال في أغسطس 2018 والذي يدل على تحسن وضع البنوك للاعتماد على مصادرها التمويلية الذاتية.

على الرغم من عنصر المفاجأة في فرض الحصار من قبل كل من السعودية والإمارات ومصر والبحرين، إلا أن الحكومة القطرية سارعت باتخاذ إجراءات حاسمة منذ اللحظات الأولى ساهمت في كبح الآثار السلبية للحصار سواءً على مستوى معيشة المواطنين أو على مستوى الأداء الاقتصادي الكلي، تمثلت في الاتي:

1. لمواجهة إغلاق منافذ الاستيراد مع الدول المحاصرة سخرت دولة قطر اسطولها الجوي - الخطوط الجوية القطرية - في نقل احتياجات السكان من السلع الغذائية من مصادر بديلة مثل: تركيا، عمان، إيران، الهند والكويت، ثم هيأت عملية الاستيراد بحرياً من مصادر متعددة على المستوى العالمي، وصولاً إلى تشجيع الإنتاج المحلي لبعض السلع الغذائية، لا سيما الخضروات ومنتجات الألبان والدواجن والبيض.
2. لمواجهة نقص السيولة النقدية الناجم عن سحب ودائع غير المقيمين من دول الحصار وإيجاد بدائل للتمويل والائتمان، سخرت دولة قطر إمكانياتها المالية والمؤسسية والبنكية، حيث قام القطاع العام بما فيها جهاز قطر

التضخم

فائضاً بنسبة 2.1% من الناتج المحلي الإجمالي. في المقابل تجدر الإشارة إلى أن التقديرات الأولية للإيرادات العامة أشارت ضمناً إلى محدودية تحصيل موارد مالية غير نفطية بسبب عدم إمكانية فرض ضرائب خلال عام 2018، إلى جانب احتمالية انخفاض الإيرادات الاستثمارية من شركة قطر للبترول (الذي يحول إلى الموازنة مع بعض التأخير كما حصل في عام 2017) بسبب اقتطاع جزء من أرباح أسهم شركة قطر للبترول لصالح التوسعة في حقول الغاز وتحديث وصيانة حقول النفط الخام. أما بالنسبة للنفقات العامة فتشير التوقعات إلى أن النفقات الجارية لن يطرأ عليها أي زيادة كبيرة وإنما قد يكون هناك زيادة بسيطة في الانفاق الاستثماري في عام 2018 لا سيما فيما يتعلق بمشاريع البنية التحتية. أما بالنسبة للعامين 2019 و2020 فالتقديرات الأولية لوزارة المالية تشير إلى إمكانية تحقيق رصيد الموازنة العامة للدولة فوائض مالية بحوالي 5.1% و5.9% من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي، بافتراض استمرار أسعار النفط عند مستوياتها المرتفعة، وانخفاض حجم النفقات الاستثمارية الرأسمالية نظراً لاكتمال المراحل الأولى لعدد من مشاريع البنية التحتية بما فيها ميناء ومطار حمد الدوليين واستكمال جزء كبير من الطرق والجسور والتي تستحوذ على 45.1% من إجمالي النفقات الرأسمالية.

رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات

يتوقع أن يسجل الميزان الخارجي مُقاساً بالحساب الجاري في ميزان المدفوعات فائضاً مقداره 9.2% و8.9% من الناتج المحلي الإجمالي في العامين 2018، 2019 على التوالي، فيما سيشهد العام 2020 تراجعاً محدوداً بحيث يكون الفائض 7.9% نتيجة لتوقع زيادة الواردات بمتوسط نمو سنوي مقداره 7% لتعكس الحاجة لزيادة واردات مواد البناء لمشروع توسيع حقل غاز الشمال واستكمال مشاريع البنية التحتية الخاصة بطولبة كأس العالم 2022.

مصدر التضخم في قطر إما بسبب تضخم في الطلب أو التضخم المستورد، ويقاس معدل التضخم السنوي بمعدل التغير السنوي لمؤشر أسعار المستهلك (CPI)، وتشير أحدث بيانات الرقم القياسي بأن متوسط معدل التضخم للفترة من يناير إلى أكتوبر 2018 بلغ 0.44%، تراوح بين الحد الأقصى 1.01% والحد الأدنى سالب 0.25%، لكن عند استبعاد تضخم أسعار المساكن والمرافق، بلغ متوسط معدل التضخم في نفس الفترة 1.66%، بحد أقصى 2.9% والحد الأدنى 0.53%. وبالتالي يتوقع أن يصل معدل التضخم السنوي في نهاية عام 2018 إلى أقل من 1% بينما يتوقع أن يتراوح متوسط معدل التضخم خلال الفترة 2019-2020 ما بين مستوى 1.6% لتعكس متوسط التضخم المحلي في قطر على مدى السنوات الثلاث الماضية، وبتوقع أقصى 3.7% لتعكس متوسط التضخم العالمي على مدى السنوات الثلاث السابقة وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي في شهر أكتوبر 2018، وبمتوسط سنوي حوالي 2.5% ليعكس متوسط التضخم للاقتصادات الناشئة واقتصادات منطقة اليورو كونهما الشركاء التجاريين لدولة قطر (انظر قسم التضخم).

الموقف المالي للموازنة العامة للدولة

أشارت توقعات وزارة المالية الأولية عند إعداد الموازنة العامة للدولة لعام 2018 بأنه سوف يكون هناك عجزاً مالياً بحوالي 28 مليار ريال، أي ما يعادل 4.1% من الناتج المحلي الإجمالي بافتراض أن سعر برميل النفط الخام \$45، إلا أن ارتفاع متوسط أسعار النفط الخام والغاز في السوق الدولية ما بين يناير 2018 ومنتصف سبتمبر 2018 بحوالي 39% للنفط الخام وحوالي 40% للغاز، وبالتالي فأن التقديرات الجديدة لوزارة المالية تشير إلى إمكانية تحقيق فائض في عام 2018 بمبلغ وقدرة 23 مليار ريال وبما يعادل 3.3% من الناتج المحلي الإجمالي. وفي الواقع، لقد شهد النصف الأول من عام 2018 إنشاء عملية تنفيذ ميزانية الدولة لعام 2018

النقد الدولي في توقعاته الأخيرة بأن على الدول المصدرة للسلع الأولية مواصلة الإصلاحات الهيكلية في المالية العامة والمحافظة على ديمومة السيولة في الجهاز المصرفي المحلي حتى لا يتم اللجوء للسوق الدولية للحصول على التمويل بسعر فوائد مرتفعة نتيجة توقعات ارتفاع سعر الفوائد العالمية.

المخاطر على التوقعات – تقلبات أسعار النفط والغاز العالمية

يعتمد الاقتصاد القطري كغيره من الاقتصادات في منطقة الخليج على مورد اقتصادي أساسي وهو النفط والغاز (اقتصاد ريعي)، الأمر الذي يجعله معرضاً لمخاطر التقلبات المرتبطة بسوق النفط العالمي بصورة أكثر من الاقتصادات ذات الموارد المتعددة، مما يؤثر على مستوى التوقعات على المدى القصير والمتوسط. وبما أن الموازنة العامة لدولة قطر تعتمد بشكل أساسي على الإيرادات المكتسبة من مبيعات النفط والغاز، وكون أن الموازنة هي محرك أساسي لديناميكية الأنشطة الاقتصادية، ومن هنا تنشأ المخاطر على ديمومة نمو الاقتصاد القطري من خلال تقلبات الأسعار وتغيرات العرض والطلب في سوق النفط والغاز العالمية وما يرتبط بها أيضاً من مشتقات نفطية وغازية.

من هذا المنطلق دأبت دولة قطر ممثلة بوزارة المالية على أخذ مثل هذه المخاطر في الاعتبار عند إعداد الموازنات العامة للدولة، منذ عام 2015، حيث استخدمت سعر نفط تحفظي \$65 للبرميل في عام 2015، و \$48 للبرميل في عام 2016، و \$45 للبرميل في عامي 2017 و 2018، إلا أن تصاعد متوسط أسعار برنت وأوبك من \$58.9 للبرميل في الربع الرابع من عام 2017 إلى \$72.4 كمتوسط لشهر يناير -أكتوبر من عام 2018، وبلوغ متوسط سعر نفط قطر البري والبحري حوالي \$73 و \$69.3 على التوالي خلال نفس الفترة، وعلى ضوء التطورات في سوق النفط والغاز (سيناقش لاحقاً)، فقد تم بناء التوقعات لمجمل المؤشرات الاقتصادية لدولة قطر للفترة (2018-2020) بافتراض متوسط سعر النفط عند \$68.5 للبرميل بحد أعلى \$69.5 للبرميل في عام 2018 وحد أدنى \$67.4 للبرميل في عام 2020 (الإطار 2-1)، مع الأخذ بعين الاعتبار التراجع الأخير في سعر خام برنت و خام غرب تكساس الوسيط خلال النصف الثاني من نوفمبر 2018 حيث وصل إلى \$59 دولار و \$51 دولار للبرميل على التوالي.

الجدير بالذكر أن هناك العديد من المخاطر المحتملة التي يمكن أن تؤثر على توقعات مؤشرات الاقتصاد الكلي حتى العام 2020 وأبرزها: التباطؤ في إنجاز الإصلاحات الهيكلية ذات العلاقة بتحسين بيئة الاستثمار وترشيد الإنفاق وتعبئة الموارد المحلية، فضلاً عن مخاطر انخفاض أسعار النفط والغاز في السوق العالمية لأسباب فنية أو سياسية، وبالأخص بعد اتفاق دول أعضاء منظمة أوبك مع عدد من الدول غير الأعضاء بما فيها روسيا في نهاية يونيو 2018 على زيادة الإنتاج النفطي بحوالي مليون برميل يوميا أي ما يعادل 1% من الطلب العالمي لمواجهة توقعات انخفاض الإنتاج من إيران وفنزويلا في نهاية العام الحالي 2018، ومع ذلك، فإن التأثير الإيجابي لانسحاب دولة قطر (أوبك) في يناير 2019، يمكنها من إنتاج النفط الخام بكامل الطاقة الانتاجية. وعلى الرغم من تفاؤل الكثير من المراقبين لأسواق النفط والغاز وتوقعاتهم بتصاعد أسعار النفط أو على الأقل استقرارها عند حدودها العليا ما بين \$65-\$80 دولار للبرميل حتى نهاية العام الحالي، إلا أن هناك احتمالية انخفاضها خلال الفترة 2018 و 2020 إلى ما بين \$45 - \$65 كما توقعت عدد من المصادر بما فيها إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA) إما لزيادة الإنتاج العالمي وخاصة من الولايات المتحدة أو لانخفاض الطلب العالمي وخاصة من الصين، ولهذا يوصي صندوق

الإطار 2-1: منهجية التوقع والافتراضات

وتناسق التوازنات في الجانب الاقتصادي والجانب المالي والنقدي وميزان المدفوعات بما يتوافق مع تكامل السياسات الاقتصادية الكلية لتحقيق الأهداف التنموية للرؤية واستراتيجية التنمية الوطنية الثانية (2018-2022). وقد وُضعت كافة التوقعات لبيانات الناتج المحلي الإجمالي لفترة توقعات تقرير الآفاق الاقتصادية 2018-2020 على أساس أسعار 2013 جريبًا على الممارسة المتبعة في إدارة الإحصاءات في جهاز التخطيط والإحصاء مع الاستئناس والاستناد لبعض الافتراضات الرقمية الموضحة في جدول الإطار 2-1:

جرى استخلاص توقعات تقرير «الآفاق الاقتصادية لدولة قطر» من خلال المنهجية والتالية الفنية المستخدمة في إعداد إطار الاقتصاد الكلي قصير ومتوسط المدى باستخدام نموذج معيار الحد الأدنى المعدل للاقتصاد القطري (Revised Minimum Standard Model (RMSM-X)) والذي قام بتطويره البنك الدولي لدولة قطر في عام 2011 أثناء إعداد استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016 المبنية عن رؤية قطر الوطنية 2030. ويتيح هذا النموذج إجراء توقع مكونات الناتج المحلي الإجمالي بطريقتي الإنتاج والإنفاق وذلك من خلال تكامل

جدول الإطار 2-1: افتراضات التوقع

2020	2019	2018	
3.50	2.50	2.50	أسعار فائدة الإيداع لليلة واحدة في مصرف قطر المركزي* (%) بحسب توقعات اسعار الفائدة الأمريكية
3.64	3.64	3.64	سعر صرف الريال القطري مقابل الدولار*
203.26	203.24	203.24	إجمالي الإنفاق المقرر في توقعات الموازنة (مليار ريال قطري) بحسب توقعات وزارة المالية
116.47	105.73	105.73	توقعات الإنفاق الجاري بحسب توقعات وزارة المالية
93.03	97.51	97.51	توقعات الإنفاق الاستثماري بحسب توقعات وزارة المالية
3.66	3.73	3.73	النمو العالمي (%) تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي ¹
3.69	2.33	2.33	سعر فائدة الاقتراض بين المصارف (ليبور) في الولايات المتحدة، لودائع ستة أشهر ² (%)
67.41	69.85	69.85	سعر النفط الخام ، دولار/برميل (متوسط من نومسون رويتر) وصندوق النقد الدولي ¹
9.10	8.80	8.80	سعر الغاز الطبيعي المسال متوسط (ثلاثة اسعار)، دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية للبنك الدولي ¹

1. تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي ، أكتوبر 2018 * استناداً إلى توقعات حول معدل فائدة الفيدرالي الإحتياطي للولايات المتحدة من المصدر www.thebalance.com

2. تم الحصول على توقعات LIBOR من المصدر <https://longforecast.com/libor-forecast-2017> 2018-2020 في أكتوبر 2018.

الرسوم الجمركية بين الولايات المتحدة من جهة والصين والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى والتي قد تؤدي إلى تباطؤ الطلب العالمي على السلع الأولية ومنها الطاقة والتي قد يكون لها أبعاد سلبية على الاقتصاد القطري. كما أن هناك مخاطر أخرى داخلية تخص الاقتصاد القطري تتعلق بمدى إنجاز الإصلاحات المؤسسية والإدارية والتشريعية لتحفيز القطاع الخاص وتنويع أنشطته نجاح تعزيز كفاءة الإنتاج في القطاعين النفطي وغير النفطي. إنجاز مشاريع البنى التحتية والاستفادة منها في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية نجاح ترشيح الإنفاق الحكومي وتنمية الإيرادات غير النفطية بما يساعد على جذب القطاع الخاص وتعزيز مساهمته في الاقتصاد المحلي انعكاس تذبذب الطلب والعرض العالمي على حجم الصادرات والواردات القطرية.

وبناء على البيانات التاريخية (2015-2017) للحسابات القومية والنقدية المصرفية، وبيانات المالية العامة للموازنة العامة للدولة، وعلى ضوء عدد من الافتراضات، تم إعداد خلاصة إحصائية استشرافية للاقتصاد القطري كسيناريو أساس لمجمل مؤشرات الاقتصاد الكلي لدولة قطر على المدى القصير لسنوات فترة التوقع لتقرير الآفاق الاقتصادية 2018-2020 والذي يتزامن مع النصف الأول للمدى الزمني لإستراتيجية التنمية الوطنية الثانية (2018-2022) (أنظر جدول الاستشراف في الإطار 1-12 في نهاية الجزء الأول)، حيث يستند هذا السيناريو المتفائل والمتحفظ نوعاً ما على مبدأ أن التخطيط السليم هو الذي يركز على أسوأ الاحتمالات وليس أفضلها ويأخذ في الاعتبار بماهية المخاطر المحتملة التي قد تحدث خلال فترة التوقع. تمثل تغيرات أسعار النفط والغاز أحد أهم العوامل المؤثرة على مستويات أداء للاقتصاد القطري، ولذلك تضع وزارة المالية هذا التحدي نصب عينيه عند إعداد الموازنات السنوية، فإلى جانب مخاطر العرض والطلب للنفط والغاز المشار إليها آنفاً، قد تكون هناك بعض المخاطر المرتبطة بتقلب سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية ورفع أسعار الفائدة الدولية بالإضافة إلى مخاطر تتعلق ببداية حرب

الجزء الأول الآفاق الاقتصادية للفترة 2018 - 2020

عام 2018 بحوالي 1.8 نقطة مئوية من إجمالي النمو المتوقع 2.6%، يليه قطاع الخدمات بحوالي 0.90 نقطة مئوية والصناعات التحويلية بحوالي 0.25 نقطة مئوية.

وبناءً عليه، يمكن القول إن قطاع البناء والتشييد هو بمثابة قاطرة النمو الاقتصادي في قطر لسنوات التوقع كما يشير (الشكل 1-1) وبمعدل نمو 12.8% - 16.3% خلال الفترة 2018-2020 ولا غرابة في ذلك كون هذا القطاع يستوعب أكثر من 41% من إجمالي القوى العاملة. ومع أن توقعات هذا النمو استندت على افتراضات متحفظة نسبياً فيما لو تم مقارنتها بالنمو الكبير الذي تحقق في عامي 2016 و2017 والبالغ 28.5% و17.5% على التوالي، إلا أن قطاع البناء والتشييد ما يزال يحتل مرتبة المساهم الأول للنمو الاقتصادي الكلي، حيث يشير (الشكل 2-1) إلى أن معدلات مساهمته في النمو كنقاط مئوية ستظل ثابتة عند 1.8 نقطة مئوية للسنوات 2018 - 2020.

وترجع التوقعات المعتدلة للنمو في قطاع البناء والتشييد لسنوات التوقع إلى افتراض أن تتركز أنشطة البناء والتشييد للمشاريع العملاقة في استكمال الاستثمارات القائمة وليس إطلاق مشاريع جديدة، مع استمرار زيادة الحركة العمرانية المصاحبة لمجمل الأنشطة الاقتصادية في النقل، النفط والغاز، والسياحة، والتعليم، والبنية التحتية بل ومواصلة استكمال وإنشاء المنازل السكنية المتوقع ديمومة نموها نظراً لعوامل ارتفاع معدل دخل الفرد في قطر وإمكانية الحصول على التسهيلات الائتمانية للأنشطة العقارية (انظر الإطار 3-1).

يمثل قطاع الخدمات المصدر الثاني للنمو الاقتصادي بالأسعار الثابتة وبمعدلات متزايدة من 2.69% في عام 2018 إلى 2.76% في عام 2019 ثم إلى 2.84% في عام 2020 وبصورة أكبر من النمو الذي حققه القطاع في عامي 2016 و2017 بحوالي 2.2% و2% على التوالي، ولهذا سيغدو قطاع الخدمات ثاني أكبر مساهم في النمو الاقتصادي كونه يشكل في المتوسط 33% من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وحوالي 48% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي حيث يتوقع أن يساهم بحوالي 0.93 نقطة مئوية من متوسط إجمالي النمو الحقيقي 2.8% خلال فترة التوقع.

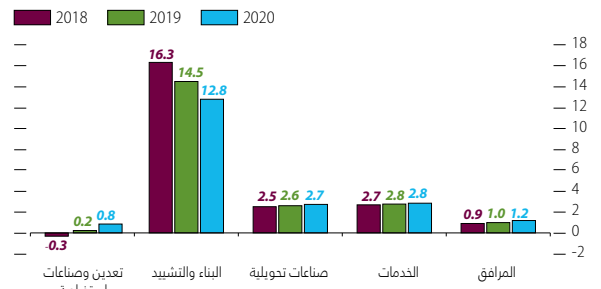
وعلى الرغم من تأثيرات الحصار على قطاع الخدمات والحد من معدلات نموه في النصف الثاني من عام 2017، إلا أن هذا القطاع يلعب دوراً بارزاً وحيوياً على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والعمراني من خلال دوره في تمويل الأنشطة الاقتصادية وربط مناطق الإنتاج بمناطق الاستهلاك ونقل الأفراد والمواد الخام والبضائع، فضلاً عن دوره في تقديم الخدمات الاجتماعية من تعليم وصحة مما يجعل نموه مرتبطاً بذاته وبغيره من الأنشطة. ولهذا يتوقع أن تشهد مجمل أنشطة الخدمات العامة متوسطات نمو مرتفعة لتعكس التطورات التي ستحدث في القطاعات الأخرى وخاصة الخدمات المالية والتأمين 5.2%، والأنشطة العقارية 4%، والنقل والتخزين 3.5%، والتعليم والصحة بحوالي 4% لكل منهم.

الجدير بالذكر أن القطاعات الخدمية المختلفة استفادت وبصورة كبيرة من السياسات والإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمواجهة تداعيات الحصار، فضلاً عن انعكاسات الأنشطة في قطاعات البناء والتشييد لإستضافة بطولة كأس العالم 2022 سواءً من مشاريع التطوير العقاري ونمو

توقعات مؤشرات الاقتصاد الكلي توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

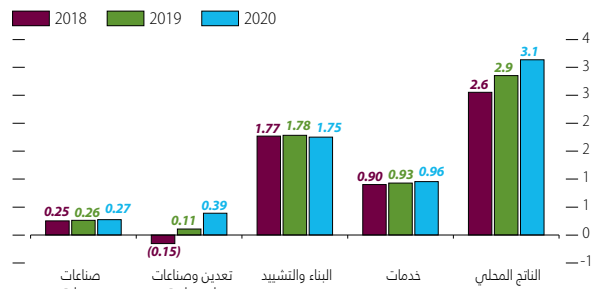
يتوقع جهاز التخطيط والإحصاء بأن دولة قطر ستحقق نمواً اقتصادياً جيداً خلال فترة التوقع لتقرير الآفاق الاقتصادية (2018-2020)، حيث سيصل معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالأسعار الثابتة 2013=100) إلى 2.6% في عام 2018، و 2.9% في عام 2019، ثم إلى 3.1% في عام 2020، ويرجع هذا النمو المتصاعد إلى مجموعة من العوامل أبرزها: (1) الزيادة التدريجية في إنتاج القطاع الهيدروكربوني بمتوسط نمو سنوي حوالي 0.3% من النفط الخام بعد موافقة منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) في يونيو 2018 على رفع سقف الإنتاج للدول الأعضاء في النصف الثاني من عام 2018، (2) زيادة إنتاج الغاز بعد دخول حقل برزان لإنتاج الغاز للسوق المحلية في نهاية عام 2019، (3) زيادة الطاقة الإنتاجية للقطاعات غير النفطية (غير الهيدروكربونية) بمتوسط نمو سنوي حوالي 5.2% خلال فترة التوقع (2018-2020).

الشكل 1-1: توقعات النمو القطاعي للناتج المحلي الحقيقي (%)



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء والناتج المحلي بالأسعار الثابتة لعام 2013.

الشكل 2-1: مساهمة القطاعات الاقتصادية في إجمالي النمو الحقيقي (نقطة مئوية)



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء والناتج المحلي بالأسعار الثابتة لعام 2013.

أن النمو المتوقع للقطاعات غير النفطية خلال الفترة (2018-2020) سيأتي أساساً من البناء والتشييد بمتوسط نمو حوالي 14.5%، يليه الصناعات التحويلية بمتوسط نمو 2.6%، وجزء كبير من أنشطة الخدمات بمتوسط نمو 2.8% كما يشير (الشكل 1-1). أما مساهمة كل قطاع كنقاط مئوية من إجمالي النمو للناتج المحلي الحقيقي كما يشير (الشكل 2-1)، فعلى سبيل المثال سيساهم قطاع البناء والتشييد في

الغذائية لتحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي. وعلى الرغم من محافظة شركة قطر للبتروكيماويات على حصصها في تزويد السوق العالمية بالبتروكيماويات إلا أن القيمة المضافة لإنتاجها من الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت تدريجياً منذ عام 2015، ويرجع ذلك إلى انخفاض الأسعار العالمية للمشتقات النفطية، إلا أن التوقعات تشير إلى استغلال الشركة لظروف انتعاش الاقتصاد العالمي للطلب على البتروكيماويات لتحقيق نمو إيجابي خلال السنوات 2018 - 2020. وفي جانب تكرير النفط والتكثيف فإن التوقعات تشير إلى تحقيق هذا النشاط نمواً سنوياً متوسطاً يصل إلى 1.34% خلال الفترة 2018-2020 نتيجة لتوقع ائتمال الطاقة الإنتاجية لصناعة التكرير والتوسع في عملية إنتاج المشتقات النفطية من خطوط الإنتاج المضافة في مصفاة (رأس لفان 2) والتي ساهمت في زيادة القيمة المضافة لتكرير النفط في نهاية عام 2017 بحوالي 36%، الجدير بالإشارة إلى أن أنشطة تكرير النفط والتكثيف حققت نمواً بلغ حوالي 1.4% خلال الربع الأول من عام 2018. وبالنسبة لصناعة البتروكيماويات فقد بلغت ذروة إنتاجها، وبالتالي فإن التوقعات تشير إلى استقرار إنتاجها خلال السنوات 2018 - 2020، وكذلك الأمر بالنسبة لصناعة الأسمدة من الأمونيا، واليوريا والتي أيضاً بلغت في الوقت الحاضر طاقتها الإنتاجية الكاملة، ومع ذلك يتوقع أن تشهد في عام 2018 نمواً بحوالي 5.9% على غرار ما حصل في عام 2017 نتيجة سعياً الشركة لإنتاج اليوريا الحبيبية بدلاً من البلورية، إلا أن وتيرة النمو ستراجع في العامين التاليين 2019 و 2020 إلى أن يتم إضافة خطوط إنتاج اليوريا المغلفة بالكبريت. بلغت مساهمة المرافق العامة التي تشمل (الكهرباء، والغاز، والمياه، والبخار، وتكييف الهواء، والصرف الصحي، وإدارة المخلفات والمعالجات) حوالي 3.74 مليار ريال في الناتج المحلي الإجمالي أو ما يمثل 0.46% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2017، ومن المتوقع أن تنمو هذه القطاعات بوتيرة متناسبة مع النمو السكاني خلال الفترة 2018-2020. الجدير بالذكر أن المؤسسة العامة

استثمارات القطاع الخاص ومشاريع البنية التحتية القائمة. من ناحية أخرى يتوقع أن يشهد القطاع السياحي تعافياً ملموساً بعد تضرره من الحصار بفضل تعافي رحلات البواخر السياحية، والمهرجانات (كمهرجان قطر للتسوق ومهرجان صيف قطر) التي تنظمها الهيئة العامة للسياحة، وأنشطة المؤتمرات وازدياد أعداد السياح تدريجياً. وفي جانب قطاع تجارة الجملة والتجزئة وعلى الرغم مما عاناه هذا القطاع من تراجع منذ عام 2016 إلا أن التوقعات تشير إلى استقراره خلال السنوات الثلاث القادمة بفضل افتتاح منافذ البيع بالتجزئة في جميع أنحاء البلاد، وزيادة الطلب المصاحبة لحركة الأنشطة الاقتصادية الأخرى (بناء وتشبيد وخدمات وصناعة تحويلية)، فضلاً عن توقعات نمو الإنفاق الرأسمالي على مجمل القطاعات الخدمية مع توقعات استمرار النمو السكاني عند حوالي 1.7% مقارنة بحوالي 4.1% في عام 2017 و7.4% في عام 2016. مع مواصلة قطاع الصناعة التحويلية نموه السنوي الحقيقي بحوالي 2.5% في عام 2018، و2.6% في عام 2019، و2.7% في عام 2020 مقارنة بالنمو المتواضع الذي تم تحقيقه في عامي 2016 و2017 بحوالي 1% و0.4% على التوالي. وسيمثل هذا القطاع المصدر الثالث للنمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، مع التأكيد على أن النمو في هذا القطاع يرتبط وبصورة مباشرة وطردية مع التطور والنمو في قطاع التعدين واستخراج المعادن وكلاهما يتأثران بمستوى الأسعار العالمية للنفط والغاز كون 70% من أنشطة قطاع الصناعة التحويلية هي متعلقة بالمنتجات النفطية (تكرير نفط، منتجات بتروكيماويات وأسمدة وغيرها) ولهذا يتوقع أن يساهم القطاع بحوالي 0.26 نقطة مئوية من متوسط النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي والبالغ 2.8% خلال فترة التوقع. وعلى غرار بقية القطاعات الاقتصادية يتوقع أن يستفيد قطاع الصناعة التحويلية من السياسات والإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمواجهة تداعيات الحصار وخاصة فيما يتعلق باستكمال البنى التحتية للمناطق الصناعية والمناطق الحرة فضلاً عن تشجيع الصناعات الخفيفة بما فيها

الإطار 1-3: أهم المشاريع المتوقع إنجازها في البناء والتشييد

مشاريع النقل:

توسيع مطار حمد الدولي لإنشاء مبنى (أف - كونكورس) لزيادة القدرة الاستيعابية من 50 إلى 65 مليون مسافر سنوياً.

توسيع صالة المسافرين وربط المطار بشبكة القطر (ميترودوحة) والسكك الحديدية.

تحسين وتطوير ميناء حمد لتصبح من أعمق الموانئ ورفع قدرتها الاستيعابية لتتناول 12 مليون حاوية سنوياً.

استكمال ميترودوحة لتربط مع شبكة السكك الحديدية بحيث تربط المدن السكنية بالمدينتين الصناعيتين مسيعد ورأس لفان، وربط أهم مراكز الدوحة التجارية مدينة لوسيل، المدينة التعليمية، والخليج الغربي (ويست باي Westbay)

المشاريع العقارية والسياحية:

استكمال عدد كبير من مباني مدينة لوسيل التي يتوقع أن تستوعب ما لا يقل عن 200 ألف ساكن.

استكمال المباني في منطقة لؤلؤة لتزيد من القدرة الاستيعابية السكنية لحوالي 40 ألف ساكن.

تحسين وتطوير منطقة مشيرب في قلب الدوحة القديمة لتكون محل جذب سياحي من فنادق ومزارات.

استكمال حوالي تسعة أسواق منها: مركز البوابة الشمالية، مكان فيندوم، مركز الدوحة، واحة الدوحة، كنارا بلازا، مركز الوعب، والتي في مجملها ستزيد من مساحة المحلات التجارية لتصبح أكثر من 2 مليون متر مكعب.

استكمال كثير من الفنادق لتضيف أكثر من 20 ألف غرفة فندقية ليصبح الإجمالي أكثر من 43 ألف غرفة فندقية في عام 2022.

الجزء الأول الآفاق الاقتصادية للفترة 2018 - 2020

توقعات دخول حقل برزان لإنتاج الغاز للسوق المحلية في نهاية عام 2019 بعد عدد من التأجيلات لأسباب فنية.

الجدير بالذكر بأن متوسط إنتاج قطر من النفط الخام خلال الفترة 2014-2016 بلغ حوالي 655 ألف برميل يومياً ومع التزام قطر بقرار أوبك الصادر في فبراير 2016 تم خفض الإنتاج بحوالي 30 ألف برميل يومياً في يناير 2017، وبالتالي فقد بلغ إجمالي إنتاج النفط الخام في نهاية عام 2017 حوالي 604 ألف طن يومياً. ومع قرار أوبك الخاص برفع سقف الإنتاج للدول الأعضاء في نهاية يونيو 2018 وانسحاب قطر من أوبك في يناير 2019 فإن قطر تستطيع زيادة الإنتاج إلى ما كان عليه في عام 2016، أي حوالي 655 ألف برميل يومياً بصورة تدريجية خلال الفترة 2018-2020.

وفي ما يخص إنتاج الغاز الطبيعي المسال فقد أعلنت شركة قطر للبترول في 4 يوليو 2017 برفع القيد (التوقف الاختياري) الذي فرضته الشركة على نفسها في عام 2005 بعدم التوسع في إنشاء خطوط إنتاج جديدة للغاز الطبيعي المسال من حقل الشمال الذي يُعد أكبر مخزون للغاز غير المصاحب في العالم وذلك لأسباب فنية وسوقية، حيث و برفع القيد ستتمكن الشركة من زيادة الطاقة الإنتاجية من 77 مليون طن في الوقت

القطرية للكهرباء والماء «كهرماء» تعد واحدة من أكبر مؤسسات وشركات توليد الطاقة وتلبية المياه في منطقة الشرق الأوسط وتبلغ طاقتها الإنتاجية 11,087 ميجاوات من الكهرباء و 536 مليون جالون من المياه المحلاة يومياً. مع العلم أنه في الوقت الراهن يتم إنشاء محطات لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية وإنتاج أولي يصل إلى حوالي 200 ميجاوات. كما أسهمت جهود ترشيد ورفع كفاءة استخدام الكهرباء والمياه التي تم اتخاذها خلال السنوات السابقة في خفض معدل استهلاك الفرد وتوسع المؤسسة لمزيد من خفض من استهلاك الفرد من الكهرباء بنسبة 8% والماء بنسبة 15% على التوالي وذلك السعي نحو خفض الفاقد من شبكة المياه ليكون 4% بحلول عام 2022.

أما فيما يتعلق بمساهمة القطاع الهيدروكربوني في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (2018-2020) فإنه من المتوقع أن يشهد هذا القطاع استقراراً نسبياً بعد أربع سنوات من التراجع الكبير، ويرجع ذلك إلى تحسن أسعار النفط في السوق الدولية مقارنة بالسنوات السابقة. ومن ناحية أخرى يتوقع زيادة إنتاج النفط الخام تدريجياً مع موافقة منظمة (أوبك) على رفع سقف الإنتاج للدول الأعضاء في النصف الثاني من عام 2018 و خروج دولة قطر من المنظمة مع بداية عام 2019، وكذلك

الإطار 1-4: تطورات أنشطة الصناعات التحويلية

1. تدار صناعة البتروكيماويات في قطر من قبل شركة قطر للببتروكيماويات (فابكو) والتي تعتبر من الشركات العالمية حيث تتكون من خمسة مصانع لإنتاج الإيثيلين بطاقة إنتاجية 840 كيلو طن، والكبريت بطاقة إنتاجية 70 كيلو طن، والإيثيلين المنخفض الكثافة بطاقة إنتاجية 780 كيلو طن، وتمتلك دولة قطر 80% من رأس مال الشركة بينما تمتلك شركة توتال 20%، وتستحوذ صناعة البتروكيماويات على 30.9% من إجمالي الصناعات التحويلية والتي تمثل 2.7% من إجمالي الناتج المحلي.
2. تدار صناعة تكرير النفط من خلال مصفاة قطر للبترول في مدينة مسيعيد الصناعية بطاقة إنتاجية 137 ألف برميل يومياً لمعالجة النفط الخام و 57 ألف برميل يومياً لمعالجة المكثفات الخام وتحويلها إلى منتجات جاهزة لتلبية الطلب المحلي من البنزين بأنواعه الممتاز والعادي، والنافتا، ووقود الطائرات والسفن، والديزل، والكيروسين والكبريت حيث بلغ نصيب شركة قطر للبترول حوالي 42 ألف برميل خلال 2014-2017، تم استهلاك حوالي 80% في السوق المحلية والباقي تم تصديره.
3. تدار صناعة تكرير المكثفات المصاحبة لإنتاج الغاز الطبيعي من خلال مصفاة لفان (1) في مدينة راس لفان الصناعية بطاقة إنتاجية 146 الف برميل يومياً من خلال معالجة المكثفات الحقلية وتحويلها إلى منتجات عالية الجودة مثل النافتا ووقود الطائرات وزيت الغاز ومزيج غاز البترول المسال، كما أضيفت مصفاة لفان (2) في عام 2016-2017 بطاقة إنتاجية 146 الف برميل يومياً لإنتاج منتجات تحتوي على نسبة منخفضة من الكبريت طبقاً للمواصفات الأوروبية رقم 5، ومن بين هذه المنتجات النافتا ووقود الطائرات من النوعية (A-1) والديزل المحتوي على نسبة شديدة الانخفاض من الكبريت والبروبان والبوتان لتغطي احتياجات الأسواق المحلية والعالمية،

4. تدار صناعة الأسمدة من قبل شركة قطر للأسمدة الكيماوية (فافكو) والتي تستحوذ على 15% من الإمداد العالمي وبطاقة إنتاجية سنوية وصلت إلى 3,8 مليون طن متري من الأمونيا و 5,6 مليون طن متري من اليوريا حيث تشكل 3.8% من إجمالي الصناعات التحويلية وتمثل 0.3% من إجمالي الناتج المحلي، وتوسع الشركة حالياً إلى زيادة إنتاجها من اليوريا الحبيبية مقارنة باليوريا البلورية، لتلبية الطلب العالمي المتزايد على هذا المنتج.
5. أما فيما يتعلق بأنشطة الصناعات الغذائية وغير الغذائية (باستثناء الصناعات المعتمدة على النفط) والتي تشكل حوالي 3.8% من إجمالي الناتج المحلي وحوالي 42.8% من إجمالي الصناعة التحويلية فإن التوقعات تشير إلى تعاظم أنشطتها خلال فترة التوقع بمتوسط نمو سنوي يصل إلى 5.6% في حال نجاح مساعي الحكومة والقطاع الخاص في تحقيق الاكتفاء الذاتي للصناعات الغذائية والخفيفة غير الغذائية.

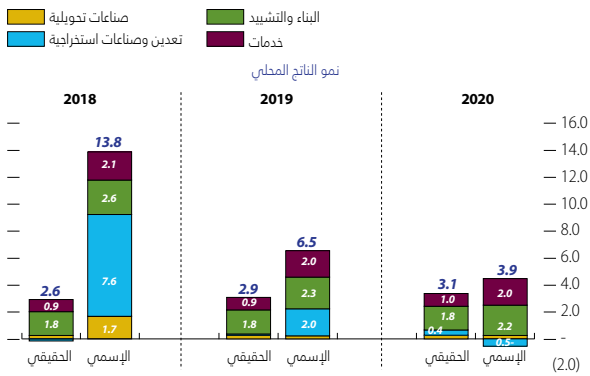
أنشطة الصناعة التحويلية وتوقعات النمو 2018-2020 (%)

توقعات النمو	متوسط	إجماليات عام 2017 كنسبة (%) من إجمالي	الناتج المحلي الأسمي
الإجمالي	2.6	100	10.1
تكرير النفط	1.34	22.6	2.0
بتروكيماويات	0.17	30.9	2.7
أسمدة	2.60	3.8	0.3
صناعات أخرى	5.6	42.8	3.8

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء.

العامين 2019 و2020. الجدير بالذكر أن توقع زيادة متوسط أسعار النفط في السوق العالمية من \$53 دولار للبرميل في عام 2017 إلى \$69.8 في عام 2018، ومتوسط سعر الغاز في الأسواق اليابانية من \$8 إلى \$8.8 لكل وحدة طاقة حرارية قد أسهم في زيادة معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي الإسمي من 10% في عام 2017 إلى 13.8% في عام 2018. ترتبط توقعات ومعدل تغيرات الناتج المحلي الإجمالي الإسمي بعلاقة طردية ومباشرة مع معامل مكمش الناتج المحلي الإجمالي في دولة قطر والذي يرتبط هبوطاً وصعوداً بتغيرات أسعار منتجات الهيدروكربون، فعند تغير أسعار المنتجات النفطية يتغير معامل مكمش الناتج المحلي الإجمالي الذي بدوره يغير من معدل تغير الناتج المحلي الإسمي مقارنة مع نمو الناتج الحقيقي والعكس صحيح كما قد يشير (الشكل (1-4)، فعلى سبيل المثال عندما زاد متوسط أسعار النفط بنسبة 23% تقريباً في عام 2017 مقارنةً بالعام السابق، ارتفع معدل تغير الناتج المحلي الإسمي بحوالي 10%، ومكمش الناتج المحلي النفطي بحوالي 20%، بينما بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالأسعار الثابتة وبدون تأثير أسعار النفط بحوالي 1.6% فقط، وهذا النمو يعبر عن كميات الإنتاج غير النفطية أما المنتجات النفطية فكمياتها انخفضت بحوالي 0.7%. بمعنى إن ارتفاع أسعار النفط الخام يسفر عادة عن ارتفاع دخل قطاع الصناعة الاستخراجية الأسمية وليس الحقيقي، إلا أنه يساهم بطريقة غير مباشرة في نمو الناتج المحلي الحقيقي من خلال ما يوفره من عوائد مالية لخزينة الدولة والتي بدورها تنفقه على الخدمات الحكومية وفي الاستثمارات الحكومية التي تنعكس في نهاية المطاف على حركة الأنشطة الاقتصادية غير النفطية.

الشكل 3-1: مساهمة القطاعات في نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والحقيقي (نقاط مئويه)



* ملاحظة: ترجع أخطاء التقريب إلى الزراعة، والخدمات المصرفية المعتبرة (FISIM)، ورسوم الاستيراد والكهرباء والماء، والتي لا تظهر في الشكل. المصدر: تقديرات جهاز التخطيط والاحصاء. المصدر وزارة التخطيط التنموي والإحصاء.

وبناءً عليه، فإن توقعات ارتفاع متوسط سعر النفط الخام والغاز في عام 2018 بحوالي 39% سيعمل على ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإسمي بحوالي 13.8%، والذي سيؤدي إلى ارتفاع مكمش الناتج المحلي النفطي بحوالي 24%، والتي في نهاية المطاف ستؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحوالي 2.6% والذي يعكس النمو في كميات الإنتاج غير النفطية بحوالي 5.2%، فيما سيكون مستوى

الحاضر إلى 100 مليون طن مع بداية عام 2024، بل واحتمال ان يزداد الإنتاج إلى 110 مليون طن مما سيجعل الشركة تحافظ على جزء كبير من حصتها في سوق الغاز العالمية البالغة في عام 2017 إلى حوالي 295 مليون طن في عام 2017، مع العلم أن وكالة بلومبيرغ (Bloomberg) لتمويل الطاقة الجديدة أشارت في إصدارها الأخير لشهر يناير 2018 إلى أن دولة قطر قد ساهمت في تزويد السوق العالمية بالغاز الطبيعي المسال في عام 2017 بحوالي 26% مقارنة بحوالي 32% في عام 2014، ويعود هذا الانخفاض النسبي إلى دخول عدد كبير من الدول المنتجة للغاز إلى السوق العالمية للغاز الطبيعي المسال بما فيها دول أفريقية والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا. الجدير بالذكر أن الطلب العالمي على الغاز الطبيعي المسال سيرتفع بحلول عام 2030 ما بين 448-553 مليون طن بينما يتوقع أن يكون الإنتاج العالمي ما بين 372-734 مليون طن، كما يتوقع أن تنخفض نسبة مساهمة قطر في سوق الغاز العالمية إلا أنها ستظل من كبار المنتجين (انظر قسم توقعات أسواق الطاقة والسلع). ومن أجل الاستفادة من زيادة الطلب العالمي للغاز رأّت دولة قطر زيادة الطاقة الإنتاجية لمنتجاتها الغازية من حقل الشمال حيث شرعت شركة قطر للبترول في بداية شهر مايو 2018 في تكليف شركة قطر غاز للعمل مع McDermott شركة مكديرموت الأمريكية لإعداد التصميم التفصيلي والتصاميم اللازمة لتكريب منصات إنتاج الغاز الطبيعي، بالإضافة إلى العمل مع Chiyoda شركة تشيودا لإعداد التصاميم الهندسية للمنشآت البرية لمشروع التوسعة، حيث يخطط بأن يتم الإعلان للشركات المنفذة للمشروع من خلال مناقصة عالمية بداية عام 2019 ومن بعد إرسائها يتم البدء في الحفر والبناء مع نهاية عام 2019 والذي سيستمر حتى نهاية عام 2023 مؤملين أن يتم بدء الإنتاج في نهاية عام 2023 أو بداية عام 2024. والخلاصة بأنه وبينما وتيرة نمو القطاع الهيدروكربوني الحقيقي يعتمد على أي زيادة في إنتاج المشتقات النفطية والغازية، سيعتمد نمو أنشطة القطاعات الاقتصادية غير الهيدروكربونية على الطلب المحلي والقدرة على التصدير لكن الأهم من هذا كله هو وتيرة الإنفاق الحكومي والتي بدورها تتأثر بمستوى عوائد مبيعات المشتقات النفطية وبالتالي فإن توقعات متوسط النمو للقطاع غير الهيدروكربوني الحقيقي عند 5.2% خلال فترة التوقع 2018-2020 ستكون خاضعة بشكل كبير لتطورات أسعار النفط والغاز والتي قد تعرضه للزيادة والنقصان.

توقعات معدل تغير الناتج المحلي الإجمالي الإسمي.

تشير التوقعات الأولية لآداء الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (الإسمي) إلى تراجع معدلات تغيره من 13.8% في عام 2018 إلى 3.9% في عام 2020 (الشكل (3-1)) ويرجع ذلك إلى توقع تغير اتجاهات ومعدل تغير قطاع التعدين والصناعات الاستخراجية (القطاع الهيدروكربوني) كونه المحرك الرئيسي للناتج المحلي الإجمالي الإسمي، حيث يتوقع أن يساهم هذا القطاع بحوالي (7.56 نقطة مئوية) من إجمالي معدل التغير للناتج المحلي الإسمي في عام 2018، قبل أن يصبح بالسالب (0.54 نقطة مئوية) في عام 2020. يعزو التغير في أداء ونمو قطاع الهيدروكربونات إلى توقع ثبات أسعار النفط والغاز عند مستوى عام 2018 واحتمالية تراجعها بصورة نسبية خلال

الجزء الأول الآفاق الاقتصادية للفترة 2018 - 2020

يحدث تضخم الطلب عندما يكون الطلب الكلي أعلى من توافر السلع والخدمات، وربما خاصة في قطر حيث أن مستوى الدخل مرتفع وبالتالي يؤدي إلى الميل نحو زيادة الاستهلاك، والتي بدورها تؤدي إلى إحداث ضغوط تضخمية. بالتزامن، يحدث التضخم المستورد في قطر من خلال عمليتين، في المقام الأول يرجع إلى اعتماد قطر على استيراد كل من السلع الغذائية وغير الغذائية من الأسواق الدولية لنسبة كبيرة من استهلاكها الإجمالي. لذلك، فإن أي تغيير في مستوى الأسعار العالمية سيكون له تأثير إيجابي أو سلبي على تكلفة السلع المستوردة. والثاني يرجع إلى ربط الريال القطري بسعر صرف ثابت مع الدولار الأمريكي عند 3.64 ريال قطري لكل دولار. وبالتالي، فإن أي تغيير في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل عملات الشركاء التجاريين الدوليين لدولة قطر سيكون له تأثير إيجابي أو سلبي على أسعار السلع المستوردة والمصدرة.

إستناداً إلى ما سبق، وبما أن متوسط التضخم للفترة من يناير إلى أكتوبر 2018 بلغ 0.44% تراوح ما بين الحد الأقصى 1.01% والحد الأدنى سالب 0.25%، بالتالي فإن تقرير الآفاق الاقتصادية يتوقع أن يصل معدل التضخم السنوي في نهاية عام 2018 إلى أقل من 1%، بينما يتوقع أن يتأرجح متوسط معدل التضخم خلال فترة التنبؤ 2019-2020 ما بين 1.6% كحد أدنى لتعكس متوسط التضخم المحلي في قطر على مدى السنوات الثلاث الأخيرة وبحد أقصى 3.7%، لتعكس متوسط التضخم العالمي للسنوات الثلاث الماضية بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي في شهر أكتوبر 2018 وبمتوسط سنوي 2.5% ليعكس متوسط معدل التضخم لإقتصاديات الدول الناشئة و اقتصاديات منطقة اليورو الأوروبية.

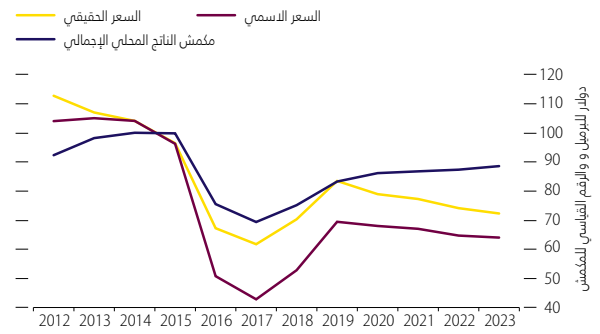
لكن من أجل معرفة أثر التضخم المستورد على التضخم العام في قطر خلال الفترة يناير- أكتوبر 2018، تم استبعاد تكاليف السكن من سلة أسعار المستهلك العائلي وتبين ان معدل التضخم الأساسي خلال نفس الفترة ارتفع إلى متوسط 1.66% بحد أقصى 2.9% وبحد أدنى 0.53%، وهذا يشير إلى تأثير التضخم المستورد على أسعار السلع الغذائية وغير الغذائية المستوردة (انظر الى فقرة التضخم في الجزء الثاني). كما وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن عاملاً آخر يؤثر في معدل التضخم هو أسعار الوقود المحلية، التي ارتفعت خلال نفس الفترة بحوالي 23% للبنزين الممتاز، و21% للبنزين السوبر و28% للديزل، والتي لا بد أن تؤثر على البيع بالتجزئة والنقل. الأسعار.

أما من حيث تأثير إرتباط الريال القطري بالدولار الأمريكي - والذي تقلبت أسعار صرفه في الآونة الأخيرة ما بين الصعود والهبوط مقابل عدد من العملات الأجنبية الدولية (سنة عملات) والتي يمكن أن يؤثر إيجابياً أو سلبياً على أسعار السلع المستوردة فإنه يعتمد على كمية السلع المستوردة من شركاء قطر التجاريين الذين تأثرت عملاتهم بأسعار الصرف مع الدولار الأمريكي حيث تشير التقديرات الأولية لسعر الصرف الفعلي الفعال، كما يشير الإطار 5-1 إلى أن تأثير آليات سعر الصرف على معدل التضخم في عام 2018 محدود للغاية لأنه أنخفض ثم ارتفع مما الغى صافي تأثيره.

أما بالنسبة للعامين 2019 و2020 فمن المحتمل أن تتغير معدلات الأسعار بمدى وعمق إقرار وتطبيق القوانين الضريبية المزمع تنفيذها أثناء فترة التوقع وهي الضرائب الانتقائية، والقيمة المضافة، حيث كانت دولة قطر قد انضمت إلى اتفاقية مجلس التعاون الخليجي بشأن تطبيق ضريبة

النمو في كميات الإنتاج النفطية إما مستقرة أو ستنخفض. وعلى الرغم من ارتباط معدل تغير الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بمستوى أسعار النفط في السوق العالمية والتي في حال تغييرها بصورة مفاجئة قد تغير من اتجاهات التوقعات الخاصة بمؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي لدولة قطر وبالأخص في جانب الناتج المحلي الإجمالي النفطي. إلا أنه في المقابل وكما أشار (الشكل 1-3 سابقاً) يمكن القول أن مساهمة القطاعات الاقتصادية غير النفطية ستظل ثابتة إلى حد كبير، حيث يلاحظ أن مساهمة قطاع البناء والتشييد في نمو الناتج المحلي الإجمالي الإسمي خلال السنوات 2018 - 2020 لم تتغير كثيراً على الرغم من توقع تغير أسعار النفط وتغير معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي الإسمي بصورة كبيرة، حيث بلغت تلك المساهمة (2.07 نقطة مئوية) في عام 2018 و (2.04 نقطة مئوية) في عام 2020، وكذلك الأمر بالنسبة لمساهمة قطاع الخدمات حيث يتوقع أن تكون (2.07 نقطة مئوية) في عام 2018 وأن ينخفض قليلاً ليصبح (1.99 نقطة مئوية) في عام 2020.

الشكل 1-4: مسار تطور وتوقعات مكمش إجمالي الناتج المحلي وأسعار النفط الخام القطري



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء والمكمش بالاسعار الثابتة لعام 2013 مع بيانات نومسون روبتر.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن معظم المخاطر التي تهدد توقعات الأداء للمؤشرات الاقتصادية الكلية تنجم عن تقلبات أسعار النفط الدولية والتي تعد من المتغيرات الخارجية التي يصعب التحكم بها، إذ أن ارتفاع الأسعار بصورة أكبر عما هو متوقع في هذا التقرير ستعمل على زيادة الناتج المحلي الإجمالي الإسمي وبالتالي تحقيق كل من الميزانين المالي والخارجي نتائج أفضل. أما إذا بقيت أسعار النفط منخفضة أو انخفضت دون المستوى الحالي لفترة طويلة، فإن العجز في الحسابين المالي والخارجي سيكون أكثر وضوحاً، الأمر الذي يتطلب بذل جهود إضافية لتوفير التمويل. كما أن حدوث حالات تأخير أو تجاوز في التكاليف (أو كليهما) في تنفيذ مشاريع البنية التحتية الرئيسية وبطء في وتيرة الإصلاحات الضريبية وتطبيق الضرائب تمثل مخاطر حقيقية تهدد سير مجمل التوقعات الاقتصادية التي أوردها هذا التقرير (انظر إطار 1-12 في نهاية الجزء الأول).

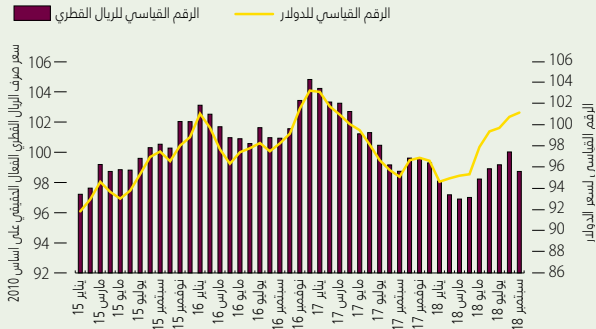
توقعات التضخم

مصدر التضخم في قطر إما تضخم طلب بسبب الزيادة في الطلب الكلي أو تضخم مستورد عن طريق ارتفاع أسعار الواردات، ويقاس معدل التضخم السنوي بمعدل التغير السنوي لمؤشر أسعار المستهلك (CPI).

الإطار 1-5: سعر صرف الريال القطري الحقيقي الفعال مع مؤشر الدولار

الى انخفاض في قيمة اسعار المواد الغذائية وغير الغذائية المستوردة في السوق المحلية لكن في كلا الحالتين هناك عوامل أخرى مثل درجة ونوع المنافسة في السوق، وحجم الطلب و اتجاهاته. والمقصود بالرقم القياسي للريال القطري هو سعر الصرف الحقيقي الفعال.

الشكل للإطار 1-5: سعر الصرف الحقيقي الفعال للريال القطري مقابل الرقم القياسي للدولار الأمريكي



المصدر: بيانات الأرقام القياسية لأسعار المستهلك وأسعار الصرف من قاعدة نومسون رويتر بينما بيانات الرقم القياسي لسعر الدولار من www.macrotrends.net و أعداد وتحليل جهاز التخطيط والإحصاء.

يُعتبر سعر الصرف الإسمي الفعّال مقياساً دقيقاً لقيمة الريال القطري مقابل عملات الشركاء التجاريين الرئيسيين لدولة قطر، إذ يعكس التغيرات في أسعار الصرف الثنائية مرجّحة بالأحجام ذات الصلة بالتدفقات التجارية.

يُعدّل سعرُ الصرف الحقيقي الفعّال وفق فروق معدل تغير الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين بين دولة قطر وشركائها التجاريين. ويعكس هذا المقياس كيف تؤثر حركة العملة القطرية، سلباً أو إيجاباً، على قدرة قطر التنافسية في التجارة الدولية مقارنة بشركائها التجاريين الرئيسيين. وبسبب ارتباط الريال القطري بالدولار الأمريكي، فقد وُكِب سعر الصرف الحقيقي الفعال للريال مسار صعود وهبوط الرقم القياسي للدولار منذ بداية عام 2017 وحتى شهر سبتمبر 2018، وبالتالي ففي حالة الصعود سيزيد من القوة الشرائية للريال القطري للسلع المستوردة مما قد يؤدي إلى زيادة الاستيراد لكن في نفس الوقت سيثبط من حالة التصدير للسلع النفطية وغير النفطية، بينما في حالة الهبوط سيزيد من تنافسية الصادرات القطرية للسلع النفطية وغير النفطية، إلا أنه بسبب اعتماد السوق القطرية على الاستيراد لكثير من احتياجاتها من الصين واليابان والسوق الأوروبية والذي تأرجحت عملاتها بين الانخفاض والارتفاع أمام الدولار فمن المرجح أن يشكل ذلك إما عامل زيادة أو خفض للأسعار ففي حال زيادة القوة الشرائية للريال القطري قد يدفع لزيادة الاستيراد مما يؤدي

السكنية في عموم البلاد. بالطبع مخاطر ارتفاع معدل التضخم يكون دائماً حاضر في البال كأى دولة في العالم، لكن في قطر سيعتمد على إذا ما خفضت الحكومة الدعم الحكومي وزادت رسوم وأسعار الخدمات وجمع ضرائب جديدة بصورة تفوق التوقعات الحالية (أو إذا ارتفعت تكلفة الاستيراد بسبب الحصار الحالي)، فحدوث صدمة في العرض العالمي للسلع، أو هبوط آخر مفاجئ في سعر صرف الدولار، أو ارتفاع غير متوقع في الطلب العالمي، سيزيد الضغوط على الأسعار المحلية. كما أن احتمال إلغاء الدعم الحكومي عن المواد الاستهلاكية الأخرى في إطار جهود الدولة الرامية إلى ترشيد الإنفاق يمكن أن يزيد التضخم في أسعار المستهلك.

توقعات رصيد الميزان المالي للموازنة العامة للدولة

عند إعداد موازنة عام 2018، قدرت وزارة المالية بأن يكون إجمالي الإيرادات حوالي 175 مليار ريال (\$48 مليار دولار) بناءً على افتراض أن سعر برميل النفط الخام \$45، كما قدرت إجمالي النفقات الكلية بحوالي 203.2 مليار ريال منها 105.7 مليار ريال (\$29 مليار دولار) كنفقات جارية وحوالي 97.5 مليار ريال (\$26.8 مليار دولار) كنفقات استثمارية. وعلى ضوء إجمالي النفقات والإيرادات قُدر عجز الرصيد المالي بأنه سيكون 28.2 مليار ريال أي ما يعادل 4.1% من إجمالي الناتج المحلي، إلا أنه نظراً لارتفاع أسعار النفط والغاز عما تم توقعه عند إعداد الموازنة حيث ارتفع النفط الخام بحوالي 39% و 40% على التوالي ما بين يناير - أكتوبر 2018، فإنه من المتوقع أن تحقق الموازنة لعام 2018 فائضاً بحوالي 23 مليار ريال وبما يعادل 3.3% من إجمالي الناتج المحلي. تجدر الإشارة إلى أن السوق الآسيوية تمثل 68% من صادرات قطر من النفط والغاز التي شهدت زيادة في أسعار الغاز بلغت 40%.

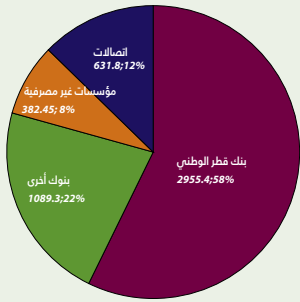
القيمة المضافة بنسبة 5% من السعر الأساسي اعتباراً من يناير 2018، إلا أنه تم تأجيله إلى أجل غير مسمى. واحتمالية تحريك أسعار الكهرباء والماء (الناشئ عن تخفيضات إضافية في الدعم الحكومي) (أنظر قسم التضخم لعام 2017 في الجزء الثاني من التقرير). وعلى الرغم من ارتفاع تأثير تكاليف التعليم على معدل تغير أسعار مؤشر الاستهلاك العائلي خلال العامين 2015 و 2016 إلا أن تأثيرها على معدل التضخم تراجع بصورة نسبية في عام 2017 وفي النصف الأول من عام 2018، ومع ذلك فإن التوقعات تشير إلى احتمالية زيادة تأثيرها مع بداية العام الدراسي الجديد في النصف الثاني من عام 2018 وخاصة بعد أن صرحت وزارة التعليم في فبراير 2018 بأنه تمت الموافقة على زيادة رسوم 27 من إجمالي 115 روضة ومدرسة خاصة للعام الدراسي 2018-2019، حيث تقدمت (144) مدرسة وروضة خاصة من أصل (278) مدرسة وروضة خاصة، تم استبعاد (29) لعدم استيفاء متطلبات شروط تعميم الرسوم. وتشير بيانات الأرقام القياسية لأسعار المستهلك لشهري أغسطس وسبتمبر 2018 بارتفاع معدل تغير تكاليف التعليم بمتوسط 5.9%.

لكن من ناحية أخرى ينبغي الإشارة إلى أن هناك مجموعة من العوامل المحلية في حال تحققها قد تشكل كوابح للتضخم المحلي خلال السنة الحالية والسنوات القادمة وتجعله في أدنى مستوياته بأمل من 1% كما حصل في عام 2017 عندما كان 0.46%، وأهم هذه العوامل هي: مواصلة دولة قطر مراقبة سوق السلع الغذائية وتقديم الدعم اللوجستي لتوفيرها لمواجهة تداعيات الحصار، واحتمالية مواصلة انخفاض تكاليف الإسكان نظراً لتراجع الطلب على الفلل السكنية والانتقال إلى الشقق بسبب انخفاض علاوات بدل السكن التي يقدمها أصحاب العمل للموظفين، و تباطؤ النمو السكاني لأصحاب الدخل المرتفع، وبناء المزيد من الوحدات

الإطار 6-1: دمج وإعادة هيكلة مؤسسات إيرادية وإنتاجية

والممولين المحليين والدوليين، حيث استفادت العديد من دول العالم من استثمارات الجهاز والتي تنوعت في المجالات العقارية، والانتاجية والخدماتية مما عزز من مكانة دولة قطر على المستوى الدولي، فعلى المستوى المحلي يمتلك الجهاز اصول في عدد من الشركات الكبيرة أهمها: الخطوط الجوية القطرية، وكاتارا، والبورصة، وحوالي 20% من إجمالي اصول البنوك المحلية، كما يدير الجهاز استثمارات مؤسسة قطر التي تساهم في فودافون بنصيب 49% وكلاهما يمتلكان 45% من أصولا فودا فون. وعلى المستوى الخارجي، يمتلك الجهاز اصول في كل من: فولكس فاجن، وباركليز، وكناري وارف، وهارودز، وكريديت سويس، ومطار هيثرو، وجلينكور، وتيفاني وشركاه وشركة توتال، ومن خلال ذراع الجهاز العقاري (الديار وبنك بروة) هناك استثمارات غير مباشرة في المجال العقاري في الخارج، بما فيها أوروبا، وشمال افريقيا، واسبيا، والولايات المتحدة الامريكية حيث بلغ عدد الدول التي يستثمر فيها الجهاز 30 دولة.

الشكل للإطار 6-1: التدفق المتوقع من إيرادات ارباح الأسهم لجهاز قطر للاستثمار حتى تاريخ التصفح (مليون ريال قطري)



المصدر: تومسون رويترز وتم التصفح في نوفمبر 2018 ملاحظة: يتم احتساب توزيعات الأرباح على أساس حصص الأسهم في 18 شركة متداولة علناً.

تهدف عملية دمج بعض المؤسسات والشركات الإيرادية والإنتاجية التابعة للحكومة إلى ترشيد الإنفاق وزيادة الكفاءة والفاعلية لاستخدامات الموارد المالية والكوادر البشرية، حيث أصدر سمو أمير البلاد الشيخ تميم بن حمد آل ثاني في يناير 2016 قراراً بدمج ثمان وزارات إلى أربع وزارات، بعدها تواصلت عملية الدمج والتكامل في قطاع النفط والغاز وفي البنوك بهدف خفض التكاليف الإدارية، والتركيز على مجالات الأعمال الأساسية، وتحقيق مكاسب أفضل للكيانات المندمجة مقارنة بحالها قبل الاندماج. وشملت الآثار المباشرة تخفيض مستويات التوظيف والنفقات، وإلغاء المشاريع غير المجدية، وإجراء مراجعات شاملة لاستراتيجيات المؤسسات. وستبذل جهود على الأمدين المتوسط والبعيد للاستفادة من المزايا التنافسية للمؤسسات القائمة، ومن أهم ما تم دمجه أو في إطار الدراسة للدمج على النحو التالي:

- في يناير 2018 تم الإعلان عن استكمال عملية دمج شركتي قطر غاز ورأس غاز تحت مسمى قطر غاز بطاقة انتاجية 77 مليون طن سنوياً من خلال 14 قاطرة في رأس لفان مع اسطول يتكون من 70 ناقلة للغاز الطبيعي.
- كما تم في نهاية يونيو 2017 ضم شركة قطر للفينيل المحدودة (كيو في سي) إلى شركة قطر للبتروكيماويات (قابكو، التي أيضا تضم عمليات شركة قاتوفين).
- حتى بداية يوليو 2018 وبعد انسحاب مصرف الريان، ما زال الحوار قائم لدمج بنك بروة مع بنك قطر الدولي.
- يُعد جهاز قطر للاستثمار الصندوق السيادي لدولة قطر حيث يتولى عملية استثمار فوائض مبيعات النفط والغاز في الأسواق المحلية والخارجية بهدف تنويع مصادر الإيرادات وتوزيعها جغرافياً على مستوى العالم لخدمة قطر اقتصادياً وسياسياً. وقد قُدر إجمالي أصول الجهاز في يوليو 2018 من قبل معهد (SWFI) بحوالي 320 مليار دولار. وكغيره من صناديق الثروات السيادية وصناديق التقاعد الدولية يسعى الجهاز إلى أن يكون من أفضل الشركاء للمستثمرين

بما فيها ميناء ومطار حمد الدوليين مع استكمال جزء كبير من الطرقات والجسور والتي تستحوذ على 45.1% من إجمالي النفقات الاستثمارية الرأسمالية، يليها النفقات على التعليم والصحة والرياضة بنحو 48.4% ثم النفقات على خدمات الكهرباء والمياه بحوالي 6.5%.

وتستند توقعات المالية العامة إلى افتراض قيام الحكومة بضبط الإنفاق الجاري عند حوالي 15% من إجمالي الناتج المحلي وخفضه عما كان عليه في عام 2017 والبالغ 18.5% من إجمالي الناتج المحلي، فضلاً عن انخفاض النفقات الاستثمارية الرأسمالية نتيجة للتسريح قُدماً في استكمال المشاريع المتعلقة بإستضافة بطولة كأس العالم 2022، حيث يتوقع أن يحصل انخفاض في نسبة النفقات الاستثمارية الرأسمالية من 14.1% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018 إلى 11.4% في عام 2020.

أما بالنسبة للإيرادات ونظراً لدمج عدد من شركات الغاز والبتروكيماويات بهدف خفض تكاليف التشغيل (انظر الإطار 6-1) فيتوقع ان تزداد فوائض أرباح أسهم استثمارات شركة قطر للبتترول والتي تُصنف في الموازنة

وعلى الرغم من إمكانية زيادة الإيرادات النفطية بصورة جيدة خلال عام 2018، إلا أنه يبدو بأن الإيرادات غير النفطية ستنمو ببطء شديد بسبب عدم إمكانية فرض ضرائب خلال العام الحالي مع احتمالية انخفاض إيرادات الأسهم من شركة قطر للبتترول بسبب اقتطاع جزء من أرباح أسهم لصالح التوسعة في حقول الغاز وتحديث وصيانة حقول النفط الخام. أما بالنسبة للنفقات الجارية فسيُفترض انه لن يطرأ عليها أي زيادة كبيرة، وانما قد تكون هناك زيادة بسيطة في النفقات الاستثمارية الرأسمالية في عام 2018.

أما بالنسبة للعامين 2019 و2020 فان التوقعات الأولية لوزارة المالية تشير إلى تحقيق فوائض مالية بنحو 5.1% و5.9% على التوالي من إجمالي الناتج المحلي على افتراض استمرار بقاء أسعار النفط عند مستوياتها المرتفعة، إصدار وتطبيق الضريبة الانتقائية للسلع الضارة وضريبة القيمة المضافة. علاوة على ذلك فإن حجم النفقات الاستثمارية الرأسمالية سينخفض بحسب ما توقعته وزارة المالية بحوالي 25% و11.5% على التوالي نظراً لاكتمال المراحل الأولى لعدد من مشاريع البنية التحتية

افتراض أن الطلب على الواردات سيستقر عند 35.8% من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة التنبؤ مقارنة بـ 37.3% في عام 2017، ويرجع ذلك إلى انخفاض الاحتياجات من التجهيزات الرأسمالية ومواد البناء للمشاريع الاستثمارية القائمة وانخفاض الاستيراد من المواد الغذائية نظراً لتوسع الإنتاج المحلي، ومن ناحية أخرى تشير التوقعات إلى إمكانية زيادة نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي بعد عام 2020 لمواجهة الاحتياجات اللازمة لإستضافة بطولة كأس العالم 2022.

المخاطر المحدقة بأسعار وسوق النفط والغاز

باستثناء أي تداعيات سلبية مفاجئة ستنتج عن مواصلة الحصار، فإن معظم المخاطر التي تهدد التوقعات لمجمل مؤشرات الاقتصاد الكلي تأتي من تقلبات أسعار النفط والغاز الدولية كونها خاضعة للمتغيرات الدولية (سياسية واقتصادية وأمنية)، وبرغم استبعادنا لانخفاض أسعار النفط والغاز في الأجل المنظور، يبقى التكهّن بانخفاضها محتمل إلى حدٍّ بعيد كون المحرك الأساسي لارتفاع الأسعار في الوقت الراهن هو انخفاض العرض الكلي لأسباب فنية² وسياسية إلى جانب زيادة الطلب المدعومه بانتعاش اقتصادي عالمي (انظر الإطار 1-10 مع فقرة التوقعات التوافقية للنفط والغاز).

ومن ناحية ثانية فإن ارتفاع أسعار النفط والغاز بوتيرة أعلى مما هو متوقع في هذا التقرير فإن ذلك يعني ارتفاع معدل تغير الناتج المحلي الإجمالي بصورة أكبر من التوقعات الحالية، إلى جانب تحسن موقف الميزانين المالي والخارجي وتحقيقهما نتائج أفضل. والعكس في حال انخفاضها دون مستوى التوقع لفترة طويلة وما يرتبط

كبنء خاص تحت مسمى دخل الاستثمار سواءً استثمارات محلية او خارجية حيث تختلف عن إيرادات النفط والغاز بحسب تصنيف GFS دليل احصاءات المالية العامة (1112 و 1415)، حيث بلغت أرباح أسهم الاستثمارات في عام 2017 حوالي 30.5% من إجمالي الإيرادات مقارنة مع إيرادات عوائد النفط 27.6% وعوائد الغاز 24.6%. الجدير بالذكر بأن شركة قطر للبترول تعتمد على إيراداتها الداخلية وأخذ قروض على حسابها من شركائها في الخارج أو من المؤسسات المالية لتمويل مشاريعها الاستثمارية في بناء مرافق للعمليات الانتاجية للنفط والغاز، والحفر وانتاج الاسمدة والبتروكيماويات والخزانات وأنابيب النقل، فضلا عن تكاليف الصيانة. ومع ذلك فمن المحتمل أن تُضاف إلى الموازنة إيراداتٍ إضافية غير إيرادات النفط والغاز وذلك من خلال فرض الضرائب والرسوم الجديدة وخفض الدعم على خدمات الكهرباء والماء في حال كانت الظروف التنفيذية ملائمة.

توقعات الحساب الجاري لميزان المدفوعات

نظراً لارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية بنحو \$10 من \$43 للبرميل في عام 2016 إلى \$53 للبرميل في عام 2017، فإن عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي قد تحول من سالب 5.5% في عام 2016 إلى فائض بحوالي 3.8% في عام 2017، ونظراً لتوقع ارتفاع متوسط سعر النفط في السوق العالمية خلال الفترة 2018 - 2020 ليصل إلى حوالي \$68.5 للبرميل مع توقع زيادة كميات الإنتاج من النفط الخام بعد رفع سقف الانتاج من قبل منظمة أوبك، فانه يتوقع أن يحقق الحساب الجاري فائضاً سنوياً يصل في المتوسط خلال فترة التنبؤ إلى 8.7% من الناتج المحلي الإجمالي على

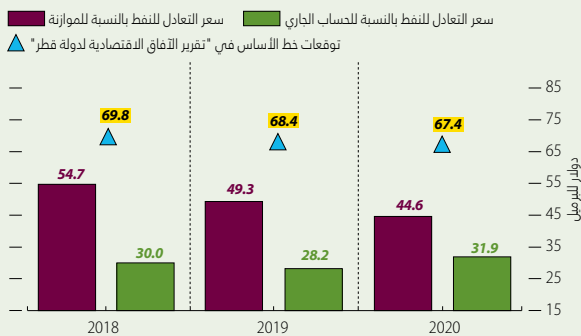
الإطار 7-1: سعر النفط الخام التعادلي

يمكن النظر إلى سعر النفط التعادلي كمقياس من منظارين الموازنة العامة للدولة والحساب الجاري لميزان المدفوعات. فمن منظار الموازنة العامة، وعند مستويات معينة من الناتج الهيدروكربوني والإنتاج الحكومي والإيرادات المالية غير الهيدروكربونية، هو السعر الذي يحقق إيرادات هيدروكربونية تضاهي العجز في القطاعات غير الهيدروكربونية. ومن منظار ميزان المدفوعات، هو السعر اللازم لتغطية تكاليف الاستيراد والعجز في تدفقات الدخل والتحويلات في الحساب الجاري عند مستوى معين من إيرادات الصادرات غير النفط أو الغاز.

يظهر الشكل المقابل سعري التعادل للنفط المقدرين بالنسبة للموازنة العامة وللحساب الجاري للأعوام 2018 و2019 و2020، حيث يشكل سعر خط الأساس للنفط أساس توقعات هذا التقرير. وهو يأخذ في الحسبان باقة واسعة من العوامل التي تؤثر على أسعار النفط من خلالها على الإيرادات المالية، ومنها أثر أسعار النفط على دخل الاستثمار، وضريبة دخل شركات الهيدروكربون، ويأخذ بعين الاعتبار التأخيرات في تحويل تلك الإيرادات إلى موازنة الحكومة. وبما أن مدة التأخير قد تكون كبيرة، لا يعتمد رصيد الميزان المالي على أسعار النفط الحالية فحسب، بل أيضاً على السعر في السنة التقويمية السابقة إلى حد ما. وتستند حسابات سعر تعادل الحساب الجاري إلى عوامل تقود الطلب على المستوردات وأسعارها، وإلى التحويلات المالية، وإلى الصادرات الأخرى غير النفط والغاز.

بالنسبة لكامل سنوات التنبؤ، فإن سعر التعادل خلال سنوات التوقع من منظار الموازنة أقل بكثير من افتراضات أسعار خط الأساس لنفس الفترة مما يفسر الفائض المتوقع وكذلك بالنسبة للحساب الجاري فسعر التعادل أقل من أسعار خط الأساس بفارق كبيرة مما يفسر الفائض الكبير المتوقع خلال فترة التوقع لسنوات الثلاث القادمة.

الشكل للإطار 7-1: سعر التعادل للنفط في سيناريوهات مختلفة (دولار أمريكي/البرميل)



المصدر: حسابات جهاز التخطيط والإحصاء باستخدام نموذج التوقعات الاقتصادية.

السيولة النقدية والمخاطر

أدار مصرف قطر المركزي شحة السيولة النقدية التي بدأت بوادها تظهر في عام 2015 من خلال استخدام أسعار الفائدة وذلك حتى تتواكب مع السياسة النقدية في الولايات المتحدة نظراً لإرتباط الريال القطري بالدولار الأمريكي، حيث بدأ الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في الاتجاه نحو الانتقال إلى السياسة النقدية التقليدية بديلاً عن التيسيرية، إذ شرع منذ نوفمبر 2015 برفع أسعار الفائدة الفيدرالية (سعر الفائدة بين المصارف) من 0.25% في نوفمبر 2015 إلى 0.5% في ديسمبر 2015 ثم إلى 0.75% في ديسمبر 2016 وخلال عام 2017 تم تصعيدها ثلاث مرات بـ 0.25 نقطة مئوية حتى بلغت 1.5% في ديسمبر 2017، وهاهو تم رفعها خلال الفترة يناير - سبتمبر 2018 ثلاث مرات بـ 0.25 نقطة مئوية حتى بلغت 2.25% في سبتمبر 2018 ويتوقع أن ترتفع إلى 2.5% في ديسمبر 2018 وهناك توقعات أخرى بأن تواصل الصعود إلى 3% في عام 2019 وإلى 3.5% في عام 2020. واستجابة لذلك قام مصرف قطر المركزي برفع معدل سعر فائدة الإيداع لليلة واحدة 6 مرات خلال الفترة نوفمبر 2015 - سبتمبر 2018 بحوالي 25 نقطة أساس (0.25 نقطة مئوية) من 0.75% في نوفمبر 2016 إلى أن وصل إلى 1.25% في مايو 2017 ومن ثم تصاعد تدريجياً إلى 2.25% في سبتمبر 2018، ولهذا يتوقع ان تتواكب عملية ارتفاع سعر فائدة الإيداع لليلة واحدة إلى 3% في عام 2019 وإلى 3.5% في عام 2020.

من تراجع في معدل تغير الناتج المحلي الأسمي وزيادة العجز في كل من الميزان المالي والخارجي. وعليه يُعد سعر التعادل للنفط مقياساً مفيداً لتقدير أثر أسعار النفط على النتائج المهمة للنشاط الاقتصادي (الإطار 1-7). إزاء هذه الخلفية، وبغض النظر عن التوقعات المتفائلة، من الضروري أن تظل السياسة المالية منضبطة وان لا تستجيب للرغبة في زيادة الإنفاق الحالي. وبدلاً من ذلك، من المفيد زيادة الإنفاق الاستثماري الرأسمالي لخلق عائد اقتصادي جديد أو استخدام فوائض النفط في سداد الديون السيادية المحلية، والعمل على إيجاد فرص لتسديد الديون الخارجية قبل جدولها الزمني. في كلا الحالتين ينبغي عدم التهاون في مواصلة وتيرة الإصلاحات الضريبية وتطبيق الضرائب لتعبئة الإيرادات العامة، والعمل نحو تنفيذ مشاريع البنية التحتية بفاعلية وكفاءة أكبر لضمان نجاح إستضافة بطولة كأس العالم 2022. ومن الإرشادات التوجيهية لصندوق النقد الدولي في أحدث تقرير عن آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في أبريل وأكتوبر 2018، نصح البلدان في جميع أنحاء العالم بشكل عام والبلدان المصدرة للسلع على وجه الخصوص، والتي قد تنطبق على دولة قطر بأنه «ينبغي لكثير من البلدان أن تعمل على إعادة بناء هوامش الأمان في ماليتها العامة بما يتيح لصناع السياسات الاقتصادية حيزاً كافياً للتصرف في مواجهة الهبوط الاقتصادي القادم وتعزيز الصلابة المالية في مواجهة بيئة قد تتسم بتقلبات أعلى في الأسواق».

الإطار 8-1: استكمال تطبيق معايير بازل 3 والاستعداد للتجهيز لمعايير بازل 4

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (IFRS-9) بشأن التوبيغ والقياس والتقييم المحاسبي للموجودات والمطلوبات المالية والمشتقات والتي في مجملها تلزم البنوك المحلية على إقتطاع جزء من الأرباح لمواجهة أي خسار مستقبلية.

ومع اصدار مقترح إصلاحات جديدة في ديسمبر 2017 تحت ما يسمى بازل 4 والتي تستهدف زيادة رأس المال في البنوك وإجراء تقييمات بصورة دورية للضمانات التي تتلقاها من العملاء للحصول على القروض حتى يتم احتساب المخاطر المحتملة بشكل منظم، يبدو من خلال خبرة القطاع المصرفي في تنفيذ معايير بازل 3 بأنه سيكون قادر على تطبيق معايير بازل 4 حال إقرارها والتزام المصرف لبنك التسويات الدولية بتنفيذها.

وبرغم المحاذير من تداعيات التطبيق لمثل هذه المعايير على تحجيم الائتمان والارباح، إلا أن هناك شبه إجماع بان معايير بازل 3 وما سيلحقها من معايير بازل 4 ستعزز من معايير رأس المال، وتسهم في الاستقرار والنمو الماليين على الأمد الطويل وتأثيرها على تكاليف الاقتراض منخفضة فيما لو تم مقارنة تكاليف ما سيعترض له الاقتراض من صدمات عند حالة الازمات المالية والاقتصادية. لهذا ينبغي عند تطبيقها بشكل أن يؤخذ بعين الاعتبار الاقتصادية الاخرى والظروق الراهنة واحتياجات الاقتصاد حيث ولعل تطبيقها بالكامل وبدون دراسة قد يؤدي إلى إحداث آثار سلبية تحد من قدرة الاقتصاد على التعاطي مع قضية نقص السيولة وانخفاض الانفاق ومن ثم الطلب الكلي وبالتالي مستويات الناتج المحلي ونموه.

تستهدف معايير بازل 3 إلى زيادة الاحتفاظ بالموارد الذاتية للبنوك (رأس المال الاساسي والارباح المحتفظ بها) لمواجهة الصدمات المستقبلية بما يعادل 4.5% من الأصول التي تكتنفها المخاطر مع انشاء احتياطي جديد من أسهم عادية بما يعادل 2.5% من الأصول لتصبح نسبة إجمالي الاحتياطي 7% والتي تستخدم كقياس لقدرة البنوك بمفردها على مواجهة الصدمات الناشئة عن الضغوط الاقتصادية والمالية من دون تدخل الحكومة. وفي حال الانخفاض عن 7%، اعطيت السلطات النقدية صلاحية فرض قيود على البنوك عند توزيع الارباح والمكافآت المالية. كما ان على البنوك ان تحتفظ ما بين 0 - 2.5% من رأس المال الاساسي كاحتياطي يخضع لتقديرها لمواجهة الصدمات الناجمة عن الدورات الاقتصادية.

تواجه معايير بازل 3 مجموعة من الانتقادات أبرزها: تعريض البنوك للخسارة نتيجة لتقليص الأرباح، وفرض ضغوط على البنوك الصغيرة، وزيادة تكلفة الاقتراض، مع العلم أنه قد أعطيت فترة انتقالية 2013-2018 للبنوك للتجهيز لمتطلبات بازل على أن يتم التنفيذ الكامل في يناير 2019، إلا ان مصرف قطر المركزي بالتعاون مع البنوك المحلية شرعوا في عملية التنفيذ التدريجي منذ 2012 حيث ما جاء يناير 2018 إلا وعملياً أصبحت البنوك المحلية تطبق المعايير بشكل كامل.

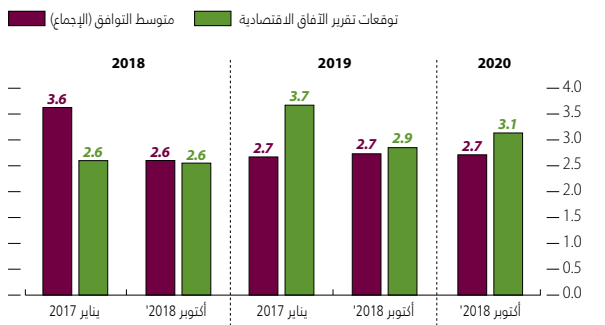
كجزء من اتفاقية بازل 3، قام مصرف قطر المركزي بتنفيذ معايير السيولة، الممثلة بنسبة تغطية السيولة (LCR) لتعزيز المرونة قصيرة الأجل للبنوك المحلية ونسبة صافي الموارد المستقرة (NSFR) لتعزيز المرونة للبنوك المحلية على المدى الطويل. كما قام المصرف بتطبيق

الحسابي لتوقعات الناتج المحلي الإجمالي لعام 2020 هو فقط لخمسة مصادر بينما هو لتسعة مصادر في عامي 2018 و2019.

التوقعات التوافقية لنمو الناتج المحلي الحقيقي

جاءت التقديرات التوافقية لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال فترة التوقع 2018-2020 متقاربة نسبياً ومتراوحة ما بين 3.5% كحد أعلى و1.7% كحد أدنى، إلا أنها أقل تبايناً خلال العامين 2018 و 2019 مقارنة بعام 2020 ويشير (الشكل 5-1) إلى أن معظم المصادر قد خفّضت توقعاتها لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام 2018 ليصل إلى 2.6% مقارنة بتوقعاتها في 2017 وباللغة في المتوسط 3.6%، إلا أن كل المساهمين حافظوا على مستوى توقعاتهم للنمو عند متوسط 2.7% لعام 2019، والذي يعكس توافق المحللين الدوليين بقدرة الاقتصاد القطري على تحقيق نمو بمتوسط حسابي 2.6% في عام 2018، و 2.7% في عامي 2019 و 2020 وبانحراف معياري 0.5، و 0.6، و 0.7 نقطة مئوية، ومعامل اختلاف (تباين) 19.7% و 22.9% و 25.6% على التوالي، وتنطوي التوقعات على رؤية أكثر توافقاً بشأن الأثر المباشر لإستمرار زيادة أسعار النفط لفترة طويلة على الاقتصاد القطري وما إلى ذلك من فوائد جمة للاقتصاد سواء فيما يتعلق بتحقيق عوائد مالية مرتفعة عكست في تحسن الموقف العام لكل من الموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات، وبالتالي زيادة القدرة الحكومية على زيادة الانفاق العام الذي بدوره سينعش مستوى الاستثمار والاستهلاك العام والخاص ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادي. وفيما يخص التباين بين مصادر التوقعات الخارجية الخاصة بمعدل النمو الاقتصادي في قطر، قدمت مجموعة سيتي جروب توقعات عالية للنمو للعامين 2018 و2019 وصلت إلى 3.5% و 3.7% على التوالي، وعلى العكس من ذلك توقع HSBC معدلاتاً منخفضة للنمو للعامين 2018 و2019 بحوالي 1.7% و 1.8% على التوالي. أما بالنسبة لتوقعات 2020، فمن إجمالي 20 مصدراً للتوقعات، لم تقدم إلا تسعة مصادر توقعات معقولة منها صندوق النقد الدولي والذي توقع معدل النمو لعام 2020 بـ 2.7% والبنك الدولي بـ 2.8%.

الشكل 5-1: التوقعات التوافقية لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدولة قطر (%)



المصدر: تقديرات جهاز التخطيط والإحصاء على أساس البيانات التي تم جمعها من تقارير مختلفة لعشرين مشاركاً قدموا توقعات لنمو الناتج المحلي لقطر لعامي 2018 و 2019 بينما قدم تسعة مشاركين توقعات لعام 2020.

الجدير بالذكر أن هناك عدد من مصادر التوقعات الاقتصادية قدمت توقعات

وفي إطار الجهود الحكومية الرامية إلى اتخاذ إجراءات لمواجهة تداعيات الحصار (كما دُكر سابقاً في إطار 1-1) وتعزيز صلابة البنوك المحلية لمواجهة مخاطر الأزمات المالية، يقوم مصرف قطر المركزي منذ يناير 2018 بتطبيق معايير بازل 3 الرامية لوقاية البنوك المحلية من مخاطر نشوب الانهيارات المصرفية كالأزمة المالية في جنوب شرق آسيا في عام 1997، والأزمة المالية العالمية في عام 2008. وعلى الرغم من الأثر السلبي لتطبيق هذه المعايير في الأمدين القصير والمتوسط على سوق التمويل المحلي من حيث نقص السيولة المتاحة لمنح الائتمان، وزيادة تكاليف الاقتراض وخفض ربحية البنوك، إلا أنها ستعزز من صلابة البنوك لمواجهة التحديات المالية في حال نشوبها (أنظر إطار 8-1). واقتباساً من نتائج المسح الخاص باستطلاع آراء البنوك حول توقعاتهم بماهية المخاطر على المستوى المحلي والعالمى خلال عامي 2018 و2019 الذي أعده مصرف قطر المركزي ونشره في تقرير الاستقرار المالي (رقم 9)، تبين بأنه على المستوى المحلي ما زالت الثقة في الاستقرار المالي للقطاع المصرفي مرتفعة، والنظرة حول المخاطر الائتمانية ظلت ثابتة في 2017، إلا أن هناك توقعات بزيادتها في عام 2018 وانخفاضها مجدداً في عام 2019. أما بالنسبة للمخاطر النظامية والتي تتعلق بالمخاطر التي تؤثر على الاقتصاد ككل مثل تغير سعر الفائدة أو الصرف فتشير النتائج إلى توقع انخفاضها في عامي 2018 و2019. وعند الاستفسار حول ماهية مصادر المخاطر المحلية على القطاع المصرفي تبين أن ارتفاع معدلات التضخم وتقلبات سوق الاسهم المحلية وانخفاض الرصيد الخارجي لا تمثل مخاطر كبيرة مقارنة بتقلبات أسعار سوق العقارات، وانخفاض النمو الاقتصادي، واتساع عجز الموازنة. وفي جانب المخاطر الإقليمية والدولية على القطاع المصرفي فكانت أبرزها وأكثرها تأثيراً على الاقتصاد القطري هي: عدم استقرار الجيوسياسية وانخفاض اسعار النفط، وتشديد أسعار الفائدة الأمريكية والسيولة، فيما كان توقع تأثير مخاطر الأسواق الناشئة والديون الصينية محدوداً على المدى المنظور.

التوقعات التوافقية الإقليمية والدولية عن الاقتصاد القطري

في القسم الأول من هذا التقرير تم عرض وشرح توقعات جهاز التخطيط والإحصاء لمجمل مؤشرات الاقتصاد الكلي للفترة 2018-2020 مستعرضاً بإيجاز الافتراضات وكذلك المخاطر التي قد تغير من مستوى التوقعات، وحتى يتم الاستئناس بآراء الخبراء والمهتمين بمجريات الأحداث الإقليمية والدولية وأثرها على مستويات أداء الاقتصاد القطري وبصورة تُعزز من آلية تحسين الافتراضات ودقة التنبؤات سيتم في هذا الجزء استعراض توقعات مؤسسات بحثية وبنوك دولية وإقليمية لآفاق الاقتصاد القطري التي ينبغي ان تستخدم كمرجع للمقارنة وليس بالضرورة تبنيها.

الجدير بالذكر أن هناك العديد من مصادر التوقعات التي تتناول استشراف أداء المؤشرات الاقتصادية المختلفة لدولة قطر بشكل كامل ومنظم، وعليه فإننا سنستخدم المتوسط الحسابي والوسيط والانحراف المعياري للأعداد المتوفرة من أجل عمل مقارنة لكل سنة على حدة كون عدد المصادر يختلف من سنة إلى أخرى، فعلى سبيل المثال المتوسط

الجدول 1-2: توقعات الاقتصاد القطري كما تراها مؤسسات الأبحاث والمصارف الإقليمية والدولية

معدل نمو التضخم			نمو الناتج المحلي الأسمي			نمو الناتج المحلي الحقيقي			مصدر التوقعات
2018	2019	2020	2018	2019	2020	2018	2019	2020	
2.1	2.3	2.7	-	-	-	2.2	2.0	2.0	بي إن بي باربيا (2018 مارس)
2.7	3.1	-	-	-	-	-	-	-	بيزنس مونتيتور إنترناشيونال (2018 أبريل)
2.0	2.5	-	-	-	-	2.0	2.0	-	اقتصاد رأس المال (2018 مارس)
2.9	2.5	-	-	-	-	3.0	2.8	-	كريدي اجريكول (2018 يونيو)
3.5	3.7	-	10.1	0.8	-	0.1	2.5	2.5	سيتي جروب (2018 يونيو)
1.8	1.8	1.7	11.3	(1.4)	-	0.8	3.8	2.3	وحدة الاستخبارات الاقتصادية (مايو 2018)
3.0	3.6	-	-	-	-	2.5	3.0	-	بنك الإمارات دبي الوطني (مارس 2018)
2.3	2.5	1.8	13.0	1.7	(0.3)	1.5	2.5	2.5	تقييمات فيتش (مارس ، 2018)
1.7	1.8	-	6.4	3.8	-	1.2	2.4	-	HSBC (مايو 2018)
2.6	3.6	-	8.2	7.2	-	2.0	2.9	2.4	IHS Markit (مايو ، 2018)
2.0	1.6	-	15.1	(0.5)	-	3.2	3.0	-	معهد التمويل الدولي (يونيو ، 2018)
2.7	2.8	2.6	11.6	6.2	2.5	3.8	3.5	1.9	صندوق النقد الدولي (2018 أبريل)
2.3	3.0	-	-	-	-	1.0	5.1	-	جيه بي مورغان للأوراق المالية (مايو 2018)
2.8	2.7	-	-	-	-	1.0	5.1	-	جيه بي مورغان للأوراق المالية (مايو 2018) - توافق الآراء
3.5	2.0	-	-	-	-	2.5	2.5	-	بنك الكويت الوطني (2018 مايو)
3.1	3.3	3.6	12.3	12.8	11.1	1.8	2.9	2.5	اقتصاديات أكسفورد (مايو ، 2018)
2.8	2.5	3.0	8.5	5.6	6.1	-	-	-	ستاندر آند بورز (مايو ، 2018)
2.8	2.9	3.5	-	-	-	0.8	1.2	1.5	ستاندر تشارترد (يونيو ، 2018)
2.8	3.2	2.8	-	-	-	-	-	-	البنك الدولي (أبريل 2018)
20	20	8	10	10	4	17	17	8	بنك قطر الوطني (19 سبتمبر 2018)
20	20	8	10	10	4	17	17	8	عدد المساهمين في التوقعات
2.6	2.7	2.7	10.9	4.0	4.8	1.8	2.9	2.2	توافق (متوسط)
2.7	2.8	2.8	11.4	3.7	4.3	1.8	2.8	2.4	الوسيط
3.5	3.7	3.6	15.1	12.8	11.1	3.8	5.1	2.5	أعلى
1.7	1.6	1.7	6.4	(1.4)	(0.3)	0.1	1.2	1.5	أقل
0.5	0.6	0.7	2.6	4.2	4.9	1.0	1.0	0.4	الانحراف المعياري
19.7	22.9	25.6	23.9	106.4	101.8	58.4	35.8	16.7	معامل التباين والاختلاف (%) نسبة الانحراف الى المتوسط

الفرغات = عدم توفر المعلومات المشار إليها
المصدر: بيانات مجمعة من تقارير ومواد أخبارية مختلفة لا نعلم بدقة التوقعات وبما هي الافتراضات وكيفية احتسابها ما عدى توقعات صندوق النقد الدولي ووحدة المعلومات الاقتصادية اللذان يقدمان شرح وافى عن طبيعة الافتراضات التي استند عليها أسعار النفط والانفاق العام وتدفق الاستثمارات والنمو السكاني

عما يظهره متوسط التوقعات التوافقية، إلا أنه تصاعدي حيث سيرتفع من 2.6% في عام 2018 إلى 3.1% في عام 2020 (انظر الشكل 5-1)، وقد تم بيان الافتراضات التي استندت إليها توقعات التقرير في القسم السابق (الإطار 2-1).

التوقعات التوافقية لنمو الناتج المحلي الإجمالي الإسمي

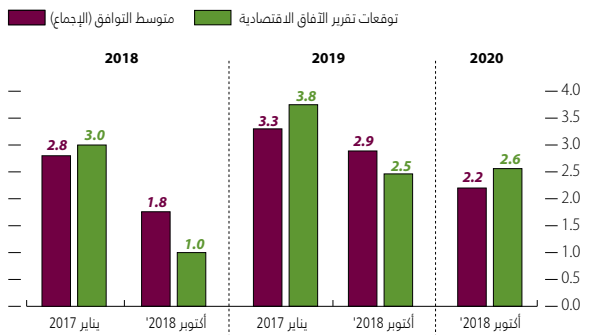
انخفض عدد مصادر التوقعات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي الإسمي من 20 إلى 10 لعامي 2018 و2019 حيث قدر معظمها نمواً يحدود خانتين لعام 2018 تراوحت ما بين 15.1% كحد أعلى و6.4% كحد أدنى وبمتوسط نمو 10.9% ووسيط 11.4% وانحراف معياري 2.6 نقطة كما يشير (الشكل 6-1). وتظهر التوقعات تبايناً أكبر خلال العامين 2019 و2020، إذ أنه وعلى الرغم من استقرار الانحراف المعياري ما بين 2.6 و4.5 نقطة مئوية، إلا أن معامل التباين تذبذب بشكل كبيره حيث بلغ

عالية لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في دولة قطر للعام 2018 بأكثر من 3% منها: بنك دبي الوطني بمعدل 3%، بنك الكويت الوطني بمعدل 3.5%، سيتي جروب بمعدل 3.5%، واقتصاديات أكسفورد بمعدل 3.1%، وترجع هذه التوقعات المرتفعة إلى تفاؤل تلك المصادر بأن زيادة أسعار النفط ستؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي، وافساح السبيل للمصرفية، فضلاً عن تفاؤلها بانتعاش الاقتصاد العالمي على الرغم من احتمالية زيادة التضخم وعودة السياسة النقدية إلى وضعها الطبيعي من خلال رفع أسعار الفائدة في أمريكا. لكن مناوشة التعريفات التجارية بين الولايات المتحدة والصين وكذلك تقلب أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل سلة من العملات قد تحد من الطلب الكلي في السوق الأمريكية. ومع ذلك، يتوقع معدل معتدل للتضخم على المستوى العالمي في عام 2020.

وعلى هذه الخلفية، تظهر توقعات تقرير الآفاق الاقتصادية نمواً متساوياً

في يونيو 2017 لكل سنوات فترة التوقع، ومع ذلك، فما زالت توقعات التضخم وفقاً لتلك المصادر مرتفعه، ربما استنادهم على فرضية التأثيرات المحتملة للتضخم المستورد من الأسواق الإقليمية والعالمية، أو فرضية تأثر سعر الصرف الحقيقي الفعال للريال القطري بانخفاض قيمة الدولار الأمريكي أمام عدد من العملات العالمية مما سيزيد من أسعار السلع المستوردة من الدول التي انخفض فيها الدولار مقابل عملاتها كمنطقة اليورو والصين. وملاحظة جانبية، من الواضح أن مؤشر الدولار الأمريكي انخفض من 102.1 نقطة في يناير 2017 إلى 94.6 نقطة في يناير 2018 قبل أن يعكس تراجع له يصل إلى 101.17 نقطة في سبتمبر 2018، والذي كان له الأثر الفوري في خفض سعر الصرف الحقيقي للريال من 104.22 نقطة في يناير 2017 إلى 96.9 نقطة في مارس 2018 قبل أن يعكس تراجع له يصل إلى 100.02 نقطة في أغسطس 2018 (انظر الإطار 1-5 أعلاه). وكما نوقش أعلاه، فإن تقلب سعر الصرف الفعلي الحقيقي سوف يكون له إما تأثير سلبي أو إيجابي يتوقف من أي البلدان سيتم الاستيراد منها. لكن بعض المصادر قدرت تقديرات منخفضة لمعدل التضخم القطري وبالأخص في عام 2018 ممكن لفرضية تأثير انخفاض الإيجارات على معدل التضخم العام، وعليه فقد أعطت مجمل المصادر توقعات متباينة تراوحت ما بين 3.8% كحد أعلى و0.1% كحد أدنى وبمتوسط 1.8% وبمعامل تباين 58.4%.

الشكل 7-1: التوقعات التوافقية لتغيرات الرقم القياسي لأسعار المستهلك لدولة قطر (التضخم) (%)



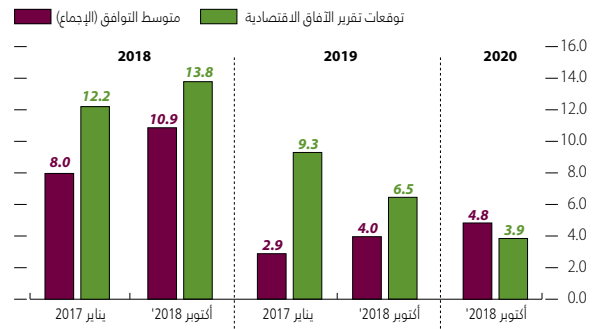
المصدر: تقديرات جهاز التخطيط والإحصاء على أساس البيانات التي تم جمعها من تقارير مختلفة لعشرين مشاركاً، منهم سبعة عشر مشاركاً قدموا توقعات للتضخم في قطر لعامي 2018 و 2019 بينما قدم ثمانية مشاركين توقعات لعام 2020

لكن الجدير بالإشارة بأن حدة التباينات بين مصادر التوقع لتقدير معدل التضخم للعام 2019 إلى 35.8% نتيجة للاجماع باحتمالية فرض رسوم وتطبيق ضرائب جديدة مثل "ضريبة المواد الضارة والقيمة المضافة" وانخفاض الدعم لخدمات المياه والكهرباء والتي قد تتسبب في زيادة متوسط التضخم إلى 3% متراوحاً ما بين 5.1% كحد أعلى و1.2% كحد أدنى. أما بالنسبة لعام 2020، فقد انخفض عدد المشاركين في تقديم توقعات للتضخم من 17 مساهماً إلى 8 مشاركين بمتوسط تضخم 2.2% بانحراف معياري أقل من 0.4 نقطة مئوية مقارنة بـ 1 نقطة مئوية في عامي 2018 و2019.

106.4% في عام 2019 مقارنة بـ 23.9% في عام 2018 قبل أن ينخفض قليلاً إلى 101.8% في عام 2020، ويعود السبب إلى توقعات تراجع أسعار النفط في عام 2019 و 2020 مقارنة بعام 2018، وتأني «وحدة المعلومات الاقتصادية» في طليعة المصادر التي تتوقع نمواً سالياً في الناتج الإسمي بـ 1.4% في عام 2019، يليها معهد التمويل الدولي بسالب 0.5% وتتوقع سيئتي جروب نمو موجباً منخفضاً عند 0.8%، إلا أن اقتصاديات أكسفورد توقعت نمو مرتفعاً بمعدل 12.8%.

وبما أن أسعار النفط في الوقت الراهن تعتبر مستقرة عند حدود \$70 للبرميل، فإن أثرها على نمو الناتج المحلي الإسمي يتوقع أن يكون أعلى خلال العامين 2019 و2020، إلا أن التوقعات التوافقية للنمو الإسمي جميعها متباعدة خلال هاتين السنتين ما بين سالب 0.3% وموجب 12.8% على التوالي. ومن المتوقع أن تكون معدلات التغير للناتج المحلي الإجمالي الإسمي أعلى من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بسبب التوقعات بانخفاض معدلات التضخم العام بمقياس معامل مكش الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع ذلك أساساً إلى توقعات أسعار النفط المرتفعة.

الشكل 6-1: التوقعات التوافقية لنمو الناتج المحلي الإجمالي الإسمي لدولة قطر (%)



المصدر: تقديرات جهاز التخطيط والإحصاء على أساس البيانات التي تم جمعها من تقارير مختلفة لعشرين مشاركاً، منهم عشرة قدموا توقعات لنمو الناتج الإسمي لقطر لعامي 2018 و 2019 بينما قدم خمسة مشاركين توقعات لعام 2020.

وبناءً على ما سبق وعند مقارنة التوقعات التوافقية مع توقعات هذا التقرير، يمكن القول إن توقعات هذا التقرير للناتج المحلي الإسمي متفائلة وتصل إلى 13.8% في عام 2018 مقارنة بمتوسط التوقعات التوافقية والبالغة 10.9%، ومع توافق توقعات التقرير مع التوقعات التوافقية في انخفاض النمو الإسمي في عام 2019 إلا أن توقعات التقرير جاءت بصورة أكثر تفاؤلاً بنمو 6.5% مقابل 4% والعكس صحيح في عام 2020 حيث يتوقع التقرير ان يكون النمو 3.9% مقابل 4.8% لمتوسط التوافقية.

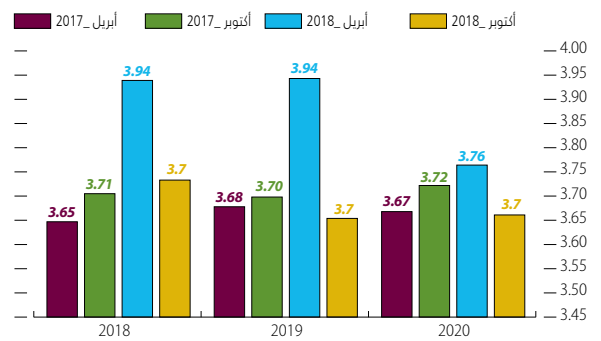
التوقعات التوافقية لمعدل التضخم

تنبأ مصادر التوقعات التوافقية بارتفاع تدريجي في معدل التغير في أسعار المستهلك العائلي خلال فترة التنبؤ 2018-2020 من متوسط 1.8% في عام 2018 إلى 2.9% في عام 2019، ثم سينخفض مرة أخرى إلى 2.2% (الشكل 7-1). والجدير بالملاحظة بأنه تم تخفيض متوسط التوقعات التوافقية الصادرة في أكتوبر 2018 عن التقديرات المتوقعة

آفاق الاقتصاد العالمي

في تقرير صندوق النقد الدولي «آفاق الاقتصاد العالمي» الصادر في أكتوبر 2018، وتحت شعار «تحديات النمو المطرد» خفض الصندوق توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي لعامي 2018 و2019 بحوالي 0.2 نقطة مئوية ليصبح 3.7% مقارنة بما تم توقعه في أبريل 2018. كما خفض الصندوق من نبرة الشعار في أبريل 2018 «التغيير الدوري والتغيير الهيكلي» ، والذي يعني النمو العالمي يزداد قوة على أساس النمو المزدهر في التصنيع والتجارة الدولية والاستثمار العالمي، لكن من أن بدأت بوادر الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية وشركائها التجاريين تتفاقم منذ شهر مايو 2018 إلى خفض الصندوق نبرة التفاؤل في شهر يوليو 2018 تحت شعار «توسع أقل توازناً، وتوترات تجارية متصاعدة» إلا أنه حافظ على مستوى النمو العالمي عند 3.9%، وها نحن الآن في شهر أكتوبر 2018 وما زالت الحرب التجارية مستعرة وقابلة للتصاعد الأمر الذي سيزيد من تحديات تحقيق النمو الاقتصادي المطرد في التجارة العالمية، والتصنيع والاستثمار، وبالتالي، فإن صندوق النقد الدولي لم يقم بحسب بتعديل شعار التوقعات، بل أيضاً خفض النمو العالمي إلى 3.7% للعام الحالي والقادم (الشكل 8-1).

الشكل 8-1: معدل تغير توقعات صندوق النقد الدولي لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي - (%)



المصدر: قاعدة بيانات «آفاق الاقتصاد العالمي» لصندوق النقد الدولي بحسب إصدارات أبريل وأكتوبر لعامي 2017 و 2018.

وعلى مستوى الكتل الاقتصادية المؤثرة في الاقتصاد العالمي فقد أشارت التوقعات الأخيرة للصندوق إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي في معظم الدول المتقدمة وبالذات منطقة اليورو واليابان وكوريا وبريطانيا بسبب تداعيات حرب الرسوم الجمركية مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتشديد في السياسة النقدية، وارتفاع أسعار المشتقات النفطية، فضلاً عن التوترات السياسية ذات العلاقة.

وعلى الرغم من التوترات التجارية بين الصين والولايات المتحدة، إلا أن توقعات نموها لعام 2018 لم يتغير كما يشير (الشكل 3-1)، حيث حافظنا على معدل نموها عند 6.6% و 2.9% على التوالي، إلا أنه نظراً لارتفاع قائمة السلع التي مُرضت عليها الرسوم الجمركية المتبادلة بين البلدين خلال الفترة الأخيرة والتي بلغت إلى حد شهر سبتمبر 2018 حوالي نصف قيمة الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة، فقد خفض الصندوق توقعاته لنموها للعامين 2019 و 2020 حيث خفض نمو الاقتصاد الصيني من 6.4% إلى 6.2% لعام 2019 و من 6.3% إلى 6.2% لعام

2020، وكذلك بالنسبة للولايات المتحدة من 2.7% إلى 2.5% لعام 2019 و من 1.9% إلى 1.8% لعام 2020.

أما بالنسبة لتوقعات معدلات النمو لمجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والنامية فقد تفاوتت التوقعات بتفاوت مدى تأثرها بتغير العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي العالمي وأبرزها: تغيرات أسعار النفط وارتفاع عوائد السندات الأمريكية، وتساعد التوترات التجارية، إلى جانب قدرة تلك الدول على السيطرة على الأوضاع والضغوطات المالية وضغوطات أسواق العملات والتي في مجملها ستحد من الاستثمارات والأنشطة التجارية لعدد من الدول مما سيؤثر على نموها بنسبة طفيفة، ويأتي على رأس البلدان التي سيتراجع نموها في أمريكا اللاتينية (كل من الأرجنتين والبرازيل والمكسيك) وبلدان الشرق الأوسط ولا سيما إيران، ودول أوروبا الصاعدة لا سيما تركيا. أما فيما يتعلق بالدول المصدرة للسلع الأولية بما فيها النفط فتشير التوقعات إلى تحسن استفادتها على المدى المنظور نتيجة لارتفاع الطلب العالمي على المواد الأولية وارتفاع أسعارها وبالتالي سيحصل تحسن في اقتصاد كل دول الخليج المصدرة للنفط في العامين 2018 و2019.

الجدول 3-1: توقعات صندوق النقد الدولي لنمو الصين والولايات المتحدة

	2020	2019	2018	
أبريل- 18	6.3	6.4	6.6	الصين
	1.9	2.7	2.9	الولايات المتحدة
أكتوبر- 18	6.2	6.2	6.6	الصين
	1.8	2.5	2.9	الولايات المتحدة

المصدر: قاعدة بيانات «آفاق الاقتصاد العالمي» لصندوق النقد الدولي لشهر أكتوبر 2018.

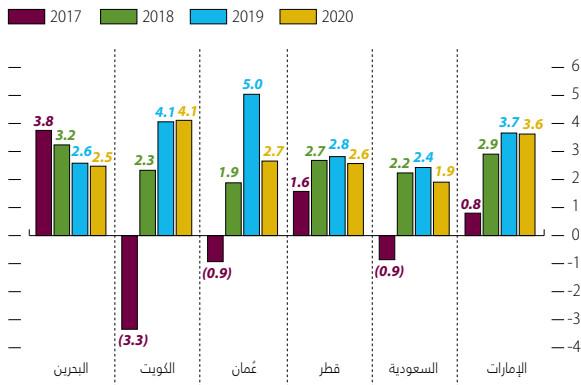
ماهية المخاطر على الاقتصاد العالمي

مثل نمو الأنشطة التجارية والاستثمارية أحد أهم العوامل التي ساعدت على انتعاش الاقتصاد العالمي منذ بداية عام 2017، حيث ساهم هذان العنصران في زيادة إنتاجية ونمو اقتصادات الدول المتقدمة، والتي بدورها قادت عملية النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والنامية وخاصة تلك المصدرة للسلع الأولية. وخلال السنوات القادمة ونتيجة لتصاعد وتيرة التوترات التجارية والاقتصادية بين الولايات المتحدة من جهة والصين والاتحاد الأوروبي فإن التوقعات تشير إلى أن الإجراءات المتبادلة بين الطرفين ستؤثر على إعادة تخصيص الموارد بعيداً عن الاستثمار، وبالتالي التقليل من الإنتاجية، وارتفاع درجة عدم الثقة مما سيقبل من الاستثمار والاستهلاك والنمو الاقتصادي على المستوى العالمي.

والجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية قد بادرت بفرض رسوم جمركية على عدد من السلع المستوردة من الاتحاد الأوروبي والصين وأهمها: الألمنيوم والصلب والسلع الزراعية والإلكترونيات والسيارات وقطع غيارها، وبقية سلعية تصل إلى حوالي 300 مليار دولار حتى منتصف سبتمبر 2018، إلى جانب توجه الإدارة الأمريكية نحو مواصلة فرض رسوم جمركية على الواردات الصينية يمكن أن تصل إلى ما قيمته 500 مليار دولار والتي هي قريبة من إجمالي قيمة المستوردات الأمريكية من الصين في عام 2017. ومع انخفاض فاتورة الواردات الصينية من الولايات المتحدة والبالغة حوالي 130 مليار دولار فإن الصين تعتبر في موقف ضعيف في حربها التجارية مع الولايات المتحدة، إلا أنها على ما يبدو عاقدة العزم

مستويات الإنفاق وبالأخص الإنفاق الاستثماري وتحفيز النمو الاقتصادي الكلي لدول مجلس التعاون كما يشير (الشكل 9-1)، إلا أنه في المقابل هناك أربعة مخاطر تواجهها اقتصادات منطقة الخليج والتي ليس بالضرورة ان تنعكس جُلها على الاقتصاد القطري والتي من أهمها: تقلبات أسعار النفط والغاز، ارتفاع تكاليف التمويل فيما لو ارتفعت أسعار الفوائد العالمية الناجمة عن التوجه العالمي للعودة بالعمل بالسياسات النقدية الطبيعية بدلاً من الاستثنائية، استعارة حرب الرسوم الجمركية والتوجه نحو سياسة انغلاق تجارية - حمائية - وما سيعقبه من تأثير على مسار التجارة الخارجية والتي بدورها قد تؤثر على النمو العالمي وتدهور أسعار السلع الأولية، فضلاً عن الانعكاسات السلبية الناجمة عن أية توترات جغرافية وسياسية في المنطقة.

الشكل 9-1: معدل توقعات صندوق النقد لمنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدول مجلس التعاون الخليجي (%)



المصدر: قاعدة بيانات «آفاق الاقتصاد العالمي» لصندوق النقد الدولي تم تصفح الموقع وتنزيل البيانات في أكتوبر 2018.

ففيما يتعلق بمخاطر ارتفاع أسعار الفوائد العالمية الناجمة في الأساس عن تحريك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي من الأسعار الفائدة بين البنوك منذ بداية العام الحالي من 1.5% في يناير 2018 إلى 2.25% في أكتوبر 2018، فقد عمل مصرف قطر المركزي على مواكبة التطورات الأخيرة في عام 2018 من خلال رفع سعر فائدة ايداع ليلة واحدة من 1.5% في يناير 2018 إلى 2.25% في أكتوبر 2018، والتي أدت بصورة غير مباشرة إلى ارتفاع سعر الفائدة بين المصارف في قطر (تمويل لثلاثة أشهر) من 2.4% في يناير 2018 إلى 4.27% في مايو 2018، قبل ان تنخفض الى 2.45% في شهر سبتمبر 2018، ويهدف مصرف قطر المركزي من تشجيع رفع أسعار الفائدة عندما يتطلب الأمر إلى المحافظة على ودائع غير المقيمين وجعل القطاع المصرفي جذاباً للودائع الأجنبية وخاصة في ظل سياسة تثبيت سعر صرف الريال القطري بالدولار الأمريكي، ومع ذلك فإن سياسة تحريك أسعار الفائدة تحتوي على مخاطر اقتصادية عديدة أبرزها ارتفاع تكلفة التمويل وخاصة ان دولة قطر ومنذ عام 2017 بدأت تعتمد بشكل كبير على التمويل قصير الأمد (أذون الخزانة) ومصادر التمويل المحلية والدولية متوسطة وطويلة المدى، وزيادة مخاطر ارتفاع تكاليف التمويل لرصيد مديونيتها الحالية خاصة تلك التي يشترط عليها مخاطر التدوير (rollover risk) عند بلوغ آجالها بحيث اذا ارتفعت اسعار الفوائد يتطلب الأمر إعادة تمويل الديون (refinancing debt) لتصبح

على استخدام كل ما في وسعها من ادوات لمواجهة السياسات الأمريكية الحمائية بما فيها الاتجاه نحو الحرب في أسواق صرف العملات. إلى جانب المخاطر التجارية، يواجه الاقتصاد العالمي مخاطر أخرى تتعلق بالتوجه نحو تشديد السياسات النقدية التي لا تزال تيسيره رغم بدء العودة إلى السياسات النقدية العادية وما تحمله من إجراءات مشددة في عمليات التمويل، الأمر الذي قد يكشف عن مواطن الضعف المالي ويتسبب في تداعيات سلبية على نمو الاقتصادات المتقدمة بشكل عام واقتصادات الاسواق الصاعدة بشكل خاص. حيث تشير التوقعات الاقتصادية إلى أن تشديد الأوضاع المالية في الولايات المتحدة قد يحد من التدفقات الرأسمالية إلى الأسواق الناشئة ويتسبب في تداعيات سلبية على نموها الاقتصادي، كما أن هناك مخاوف من مواصلة الولايات المتحدة لإتباع سياسة مالية توسعية تتسم بخفض معدلات الضرائب وزيادة الرسوم الجمركية في ظل عجز كبير في الحساب الجاري الأمريكي مقابل فوائض زائدة للحسابات الجارية في دول العالم قد يؤدي إلى عدم التوازن في اقتصاديات الدول المصدرة والمستوردة. بالإضافة إلى المخاوف من تأثيرات التغييرات التكنولوجية والعلومة على اقتصاديات دول العالم متضاربة مع اختلال الموازين التجارية والتي ستؤدي في الغالب إلى التوجه نحو تبني سياسات انغلاقه "حمائية" تعمل على عرقلة الأنشطة التجارية والاستثمارية. وانطلاقاً من المخاطر المتوقعة فقد تبني صندوق النقد الدولي لغة تصالحية لحل التوترات التجارية عن طريق الحوار والتعاون، كما دعا دول العالم إلى أهمية المحافظة على وتيرة النمو الاقتصادي الحالي من خلال مواصلة الإصلاحات الهيكلية والإصلاحات في السياسات المالية وبما يساهم في ارتفاع معدلات الإنتاجية ويعزز من النمو الاحتوائي، فضلاً عن مواصلة التيسير النقدي حيثما كان التضخم ضعيفاً، مشجعاً التوجه نحو اتباع الاسس التقليدية للسياسة النقدية بصورة تدريجية ومدروسة، إلى جانب مواصلة السياسات المالية الاحترازية الكلية والجزئية لكي تكبح الرفع المالي المتصاعد وتحتوي المخاطر التي تتعرض لها الأسواق المالية. وفيما يتعلق بتمكين الدول النامية من تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، فيتعين على الدول تبني سياسات تعزز مراكزها المالية وبناء هوامش أمان للتعامل بصورة أكثر فاعلية مع فترة الهبوط القادمة، وتحسين الصلابة المالية لاحتواء المخاطر السوقية والشواغل المتعلقة بالاستقرار، وتخفيف الفقر، وجعل النمو أكثر احتواءً لمختلف شرائح السكان.

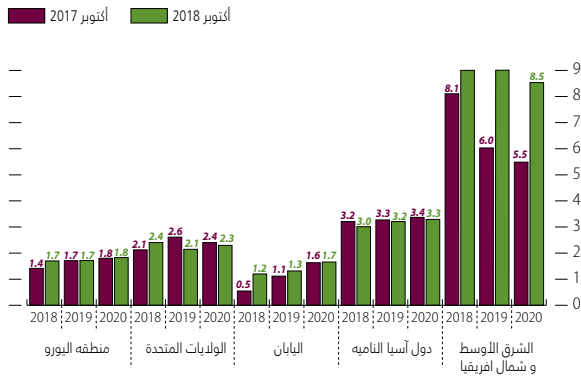
انعكاسات تطورات الاقتصاد العالمي على الاقتصاد القطري

يُصنف صندوق النقد الدولي في تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي ومن ضمنها دولة قطر باقتصاديات الدولة المصدرة للسلع الأولية التي تعتمد على مجريات الاقتصاد العالمي فالتحسن الجاري والمستقبلي في اقتصاديات الولايات المتحدة واليابان ومنطقة اليورو وآسيا الصاعدة ومنها الصين والهند وكوريا وما يمثلانه من شركاء تجاريين لقطر سينعكس في صورة زيادة الطلب على النفط والغاز وإمكانية زيادة أسعارها مستقبلاً (حتى تحل هذه الدول في نهاية المطاف مصادر الطاقة المتجددة بدلاً من الاعتماد على المصادر الهيدروكربونية) أو على الأقل بقاءها في مستويات مرتفعة مقارنة بالسنوات السابقة، وهو ما سينعكس إيجابياً على عوائد تصدير النفط والغاز وزيادة القدرات المالية الحكومية لزيادة

الجزء الأول الآفاق الاقتصادية للفترة 2018 - 2020

العالمي سواء المالية، او النقدية، او التجارية، إلا أن توقعات صندوق النقد الدولي لمعدلات التضخم وبحسب المعطيات الحالية تشير إلى نمو طفيف بنسبة 0.1-0.44 نقطة مئوية خلال الفترة 2018-2020 لجميع الدول باستثناء دول الشرق الاوسط التي يتوقع أن تنمو معدلات التضخم بحوالي 3.77 نقطة مئوية كما يشير (الشكل 10-1) إلى تغير توقعات التضخم في أكتوبر 2018 مقارنة بعام 2017، ويرجع ذلك إلى الانتعاش المتوقع في اقتصادات تلك البلدان جراء زيادة أسعار النفط والتي غالباً ما تنعكس على زيادة الطلب الكلي الناتج عن زيادة الاستهلاك والاستثمار الحكومي وزيادة الاستهلاك الخاص.

الشكل 10-1: توقعات صندوق النقد الدولي لمعدل التغيير لأسعار المستهلك للمناطق الاقتصادية العالمية (%)



المصدر: قاعدة بيانات «آفاق الاقتصاد العالمي» لصندوق النقد الدولي بحسب إصدارات أبريل وأكتوبر لعامي 2017 و 2018.

وعلى مستوى الكتل الاقتصادية المختلفة، تشير التوقعات إلى احتمالية زيادة التضخم في الاقتصادات المتقدمة (اليابان ومنطقة اليورو) بنسبة ضئيلة أو أن يحافظ على مستوى ثابت في عامي 2018 و2019، لكن مستوى التضخم يعتمد على ما إذا كانت السياسة النقدية غير التقليدية، أي «التسهيل الكمي» التي اعتمدها البنك المركزي الأوروبي وبنك اليابان على مدى السنوات القليلة الماضية ستستخدم خلال فترة التنبؤ أم لا. أما بالنسبة لمستويات التضخم في دول آسيا النامية فمن المرجح أنها ستكون مرتفعة نسبياً نتيجة احتمالية زيادة أسعار النفط والتي قد تؤثر على أسعار بقية السلع كثيفة استهلاك الطاقة. وفي الولايات المتحدة الأمريكية ما يزال تأثير الزيادات المتتالية في أسعار الفائدة محادياً على معدل التضخم المسيطر عليه، إلا أنه معرضاً للضغوطات المستقبلية الناجمة عن الحرب التجارية مع شركاء أمريكا التجاريين فضلاً عن تأثير السياسات التوسعية المالية والنقدية على معدلات التضخم.

توقعات أسواق الطاقة والسلع أسعار النفط

في أواخر يونيو 2018 وافقت الدول الأعضاء في منظمة الأوبك وحلفائها من خارج المنظمة وعلى رأسهم روسيا الاتحادية على رفع إنتاج النفط الخام بحوالي مليون برميل يومياً والذي يشكل 1% من إجمالي الإنتاج العالمي وذلك بغرض تلبية الطلب العالمي المتزايد على النفط، وتعويض النقص المتوقع في العرض العالمي من النفط لأسباب فنية

ديون جديدة بمعدلات فوائد عالية، مع العلم ان دولة قطر عازمة على خفض مديونيتها خلال الأربيع السنوات القادمة لتصبح 36% من الناتج المحلي الإجمالي (انظر فقرة الدين العام لمزيد من المعلومات).

ومن أجل معرفة انعكاسات ارتفاع أسعار الفوائد العالمية على تكاليف التمويل بالنسبة للاقتصاد القطري، سيتم الاستئناس باستخدام قاعدة بيانات تومسون رويتر للديون السيادية والمحلية والتي ليست بالضرورة تتطابق مع البيانات الرسمية كأرقام مطلقة وانما كمؤشرات، حيث تشير البيانات المتوفرة حتى شهر يوليو 2018 بان حوالي 32% من سندات الديون السيادية الصادرة عن الحكومة القطرية والمؤسسات والشركات الحكومية والخاصة سيحين آجال تسديدها خلال الفترة 2018-2020 وبمتوسط حسابي سنوي لسعر الفائدة الإسمي لنفس الفترة حوالي 2.8%، مع احتمالية ارتفاع المتوسط السنوي لسعر الفائدة تماشياً مع اتجاهات معدلات الفوائد العالمية.

والجدير بالذكر أن حوالي 84% من إجمالي المديونية هي ديون سيادية محلية وخارجية وبقيمة إجمالية تصل إلى 66 مليار دولار مستحقة السداد بنهاية عام 2030، وتشكل قروض المؤسسات الحكومية والخاصة حوالي 43.4% منها والتي أغلبها قد لا تتمتع بنفس التصنيف الائتماني العالي للديون الحكومية وبالتالي قد تكون معرضة لفوائد أعلى.

وإلى جانب مخاطر ارتفاع الفوائد واحتمالية انخفاض الطلب العالمي على المشتقات النفطية وبالتالي انخفاض أسعارها وانخفاض العوائد المالية للصادرات النفطية والغازية، هناك مخاطر تتعلق بتصاعد الحرب التجارية بين الولايات المتحدة من جهة والصين والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى والتي في مجملها قد تؤثر على مسار التجارة والاستثمار العالميين، مما قد يؤدي إلى إحداث تباطؤ في النمو الاقتصادي العالمي وتراجع الطلب على السلع الأولية ومنها النفط والغاز بما يحمله ذلك من أبعاد سلبية على الاقتصاد القطري سواء فيما يتعلق بصادراتها من الألمنيوم إلى الولايات المتحدة والتي تصل إلى حوالي 1.04 مليار ريال قطري بما يعادل 284 مليون دولار، أو فيما يتعلق بزيادة التضخم المستورد نظراً لارتباط الريال القطري بالدولار، إذ أنه كلما انخفضت قيمة الدولار كما زادت أسعار السلع المستوردة بالنسبة للمستهلك القطري .

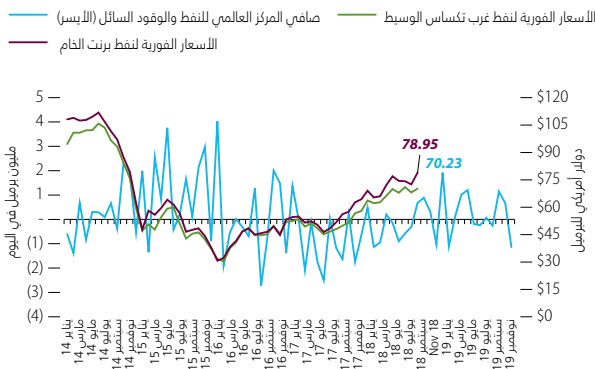
وإلى جانب المخاطر غير المباشرة التي سبق ذكرها، هناك مخاطر محتملة ومباشرة للسياسات الحمائية التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال عندما أذعت شركات الطيران الأمريكية الكبرى - أمريكيان إيرلاينز ، والدلتا واليوناييتد إيرلاينز - من منافسة شركة الخطوط الجوية القطرية بحجة أنها مدعومة مالياً من الموازنة العامة، إلا أن دولة قطر تداركت الأمر ودخلت في مشاورات ثنائية مع الإدارة الأمريكية تمخضت في نهاية يناير 2018 عن توقيع اتفاقية الأجزاء المفتوحة والتي بموجبها وافقت الخطوط الجوية القطرية على مشاركة تقاريرها المالية السنوية والتي تُعد دائماً من قبل شركات عالمية وفقاً لمعايير التدقيق والمحاسبية الدولية بحيث تثبت الشفافية المالية للأعمال الشركة فضلاً عن الموافقة بأن تكون الرحلات مباشرة بين قطر والمدن الأمريكية من دون التوقف في مدن أوروبية لتحويل ركاب من السوق الأوروبية إلى الولايات المتحدة.

وعلى الرغم من ضبابية توجهات السياسات الاقتصادية على المستوى

تعدى عتبة \$61 دولار للبرميل في ديسمبر 2017، ليستمر في التراجع بمتوسط سعري ما بين \$62.7 دولار للبرميل وصولاً إلى \$75 دولار للبرميل خلال النصف الأول من عام 2018.

على الرغم من قرار أوبك الذي تم في نهاية يونيو 2018 بالسماح بزيادة الإنتاج بهدف خفض الأسعار، إلا أن أسعار النفط بشكل عام ظلت مرتفعة وبالنسبة لسعر النفط البحري القطري فقد تراوح خلال الفترة يوليو - أكتوبر 2018 ما بين \$78 دولار للبرميل كحد أقصى و\$72.9 دولار للبرميل كحد أدنى وبمتوسط \$74 دولار للبرميل وبمعدل تباين 3.5 دولار للبرميل. وبالمثل، فإن متوسط سعر برميل نفط قطر البري فقد تأرجح خلال نفس الفترة ما بين \$83.5 دولار للبرميل كحد أقصى و\$72.5 دولار للبرميل كحد أدنى وبمتوسط \$76.9 دولار للبرميل وبمعدل تباين 3.5 دولار للبرميل. الجدير بالإشارة إلى أن سوق النفط في أواخر شهر نوفمبر 2018 شهد انخفاضاً حاداً بلغت ليرنت وغرب تكساس الوسيط \$59 و\$51 للبرميل على التوالي. مع العلم أن متوسط أسعار النفط البري القطري والذي يستحوذ على حوالي 28% من إجمالي إنتاج النفط الخام تكون دائماً أعلى من أسعار النفط البحري بحوالي 3%.

الشكل 1-12: مسار صافي سوق النفط الخام و الوقود السائل مع الأسعار الفورية لخام برنت و غرب تكساس الوسيط



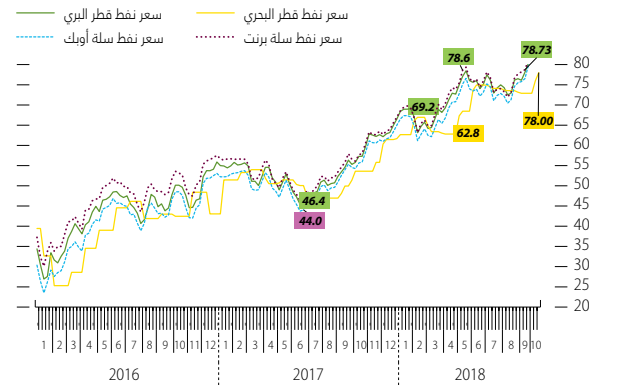
ملحوظة: إن صافي مركز العالم للبتروول والسوائل هو الفرق بين إجمالي الإنتاج والاستهلاك العالمي المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، توقعات الطاقة على المدى القصير، الجدول 3 أ، التصفح: أكتوبر 2018.

أما فيما يتعلق بكمية المخزون العالمي من وقود السوائل³ وعلاقته بسوق النفط فيمكن الاسترشاد بأحدث البيانات والتوقعات لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية والصادرة في 11 سبتمبر 2018 حيث يشير (الشكل 1-12) إلى طبيعة العلاقة العكسية بين مستوى صافي المخزون العالمي وأسعار النفط، حيث ساهم ارتفاع مستوى أسعار النفط في السوق العالمية جراء انخفاض الإنتاج العالمي من وقود السوائل من جهة وتزايد الطلب العالمي من جهة أخرى خلال عام 2017 في انخفاض متوسط صافي المخزون العالمي من وقود السوائل بنحو (0.84 مليون برميل يومياً)، وتواصلت نسبة الانخفاض للمخزون خلال يناير - أغسطس من عام 2018 بحوالي (0.42 مليون برميل يومياً)، إلا أن التوقعات تشير إلى تحسن مستويات المخزون العالمي نتيجة لإعلان أوبك وحلفائها رفع الإنتاج في نهاية يونيو 2018، وبالتالي يتوقع أن يزداد حجم المخزون في عام 2018 بمتوسط (0.20 مليون برميل يومياً). كما تتوقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن يزداد حجم المخزون في عام 2019 بمتوسط (0.62 مليون برميل يومياً)

تتعلق بانخفاض الصادرات النفطية من فنزويلا، وأخرى سياسية ناتجة عن فرض عقوبات على إيران.

تسعى منظمة أوبك وحلفائها إلى تهدئة أسعار النفط المتصاعدة في الآونة الأخيرة والمحافظة على الزخم الحالي للنمو الاقتصادي العالمي. وبالفعل ما أن تم الإعلان عن زيادة الإنتاج إلا وحصل هدوء نسبي في تصاعد أسعار النفط خلال شهر يوليو 2018، إلا أن هدوء الأسعار واستقرارها عند مستويات معقولة يعتمد على مجموعة من العوامل أبرزها: مدى تضييق الفجوة الحالية بين العرض والطلب في سوق النفط، ومدى نجاعة فرض العقوبات على إيران في خفض إنتاجها، ومدى تأثيرات حمى التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوروبي على نمو الاقتصاد العالمي، فضلاً عن الحد من تأثيرات التوترات الأمنية في مضيق باب المندب (اليمن) على مستوى الإمدادات النفطية للسوق العالمية. وعليه فإن التوقعات تشير إلى استمرار المضاربات على أسعار النفط في المدى القصير إلى حين استقرار المتغيرات السياسية والأمنية واستعادة أسواق النفط الدولية توازنها.

الشكل 1-11: أسعار النفط القطري - بحري و بري - مقارنة مع أسعار سلتي أوبك و برنت، \$ دولار للبرميل



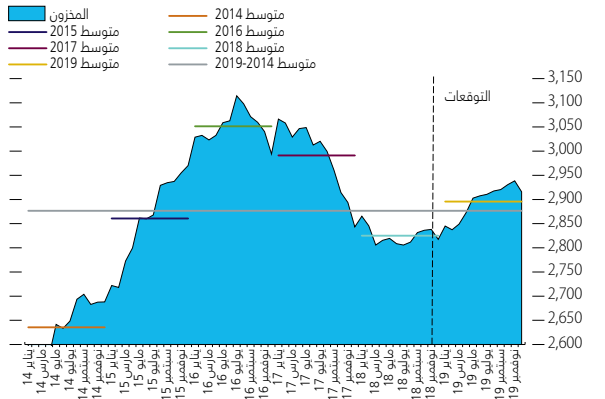
المصدر: تومسون رويتر تم التصفح في أكتوبر 2018 (الأرقام في المحور الأفقي تعبر عن الأشهر).

ومع تعدد الأسباب المؤثرة في أسعار النفط، إلا أن قوى العرض والطلب وما يرتبط بها من حجم المخزون النفطي تمثل العامل الأهم والمباشر في تغير الأسعار، فعندما اتفقت دول منظمة أوبك مع حلفائها في نوفمبر عام 2016 على خفض مستوى الإنتاج بحوالي 1.8 مليون برميل يومياً، حقق التحالف مبعثه ليس فقط في رفع الأسعار بصورة تدريجية إلى مستوياته المعقولة في تغطية التكاليف وتحقيق أرباح مجزية، فضلاً عن استعادة ديناميكية أسواق النفط الدولية جراء خفض المخزون العالمي، حيث ارتفع متوسط السعر للبرميل خام برنت من \$43 خلال يناير - نوفمبر 2016 إلى \$53 في ديسمبر 2016 وتأرجحت أسعار النفط الخام خلال الفترة يناير - نوفمبر 2017 ما بين \$43 و\$55 حتى تعدت \$60 للبرميل في ديسمبر 2017.

وبالنسبة لأسعار مبيعات النفط القطري بمكونيه البري والبحري فيشير (الشكل 1-11) إلى ارتفاع متوسط سعر الخام البحري من \$39 دولاراً للبرميل في عام 2016 إلى \$54 دولاراً للبرميل في مارس 2017 وظل يتأرجح ما بين \$45.9 - \$55.8 دولار للبرميل مع معدل تباين بلغ \$2.9 حتى

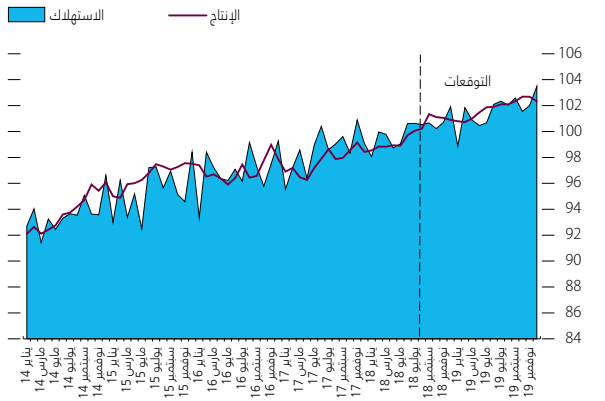
3 السوائل حسب تعريف EIA: كل البترول بما في ذلك النفط الخام ومنتجات تكرير البترول وسوائل الغاز الطبيعي والوقود الحيوي والسوائل المشتقة من مصادر هيدروكربونية أخرى (بما في ذلك تحويل الفحم والغاز إلى سوائل).

الشكل 14-1: المخزون التجاري للنفط الخام والوقود السائل في نهاية الفترة (مليون برميل)



المصدر: تمثل الخطوط الملونة متوسطات المخزون السنوي المصدر: قاعات بيانات تقرير افاق الطاقة قصيره المدى وتاريخ التصفح في اكتوبر 2018 (http://www.eia.doe.gov/steo/cf_query/index.cfm).

الشكل 15-1: إجمالي الإنتاج العالمي واستهلاك النفط الخام والوقود السائل (مليون برميل في اليوم)



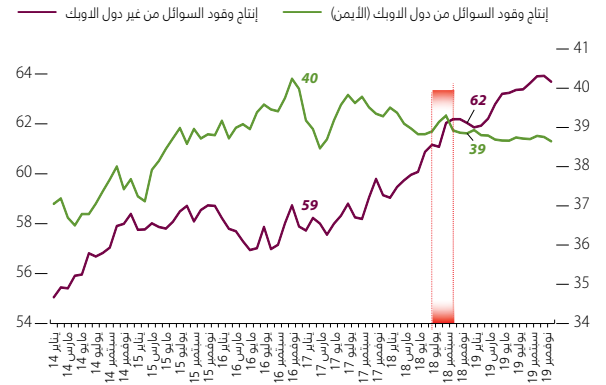
المصدر: قاعدة بيانات تقرير افاق الطاقة قصيره المدى - اداره معلومات الطاقة الامريكيه (http://www.eia.doe.gov/steo/cf_query/index.cfm) وتاريخ التصفح في اكتوبر 2018.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول أن مستوى أسعار النفط في السوق العالمية وما يرتبط بها من تغيرات في حجم المخزون العالمي من النفط ترتبط وإلى حد كبير بمدى اتساع وضيق الفجوة بين العرض والطلب كما يشير إليه (الشكل 15-1) حيث يلاحظ بأن توقعات العرض ستتجاوز الطلب جزئياً في النصف الثاني من عام 2018، وفي معظم عام 2019 وبالتالي ستكون هناك وفرة تسمح بزيادة المخزون والتي بدورها ستعكس على مستويات الأسعار الفورية للخامات الرئيسية، وأهمها خام غرب تكساس الوسيط الذي يتوقع أن يستقر عند سعر متوسط بحوالي 65.9 دولار للبرميل في عام 2018 وينخفض مع زيادة الإنتاج إلى 62.04 دولار للبرميل في عام 2019. إلا أن الانخفاض الذي شهدته اسواق النفط في نهاية شهر نوفمبر 2018 قد تجعل من المؤسسات المعنية بتوقعات اسعار النفط على تعديل التوقعات لعامي 2019 و 2020.

وفي جانب الطلب الكلي للوقود السائل تشير بيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية كما يشير (الشكل 16-1) بان مستويات النمو السنوي لطلب الدول النامية منذ النصف الثاني لعام 2017 سيكون أكثر استقراراً من مستوى النمو لطلب الدول المتقدمة، كما تشير توقعات وكالة الطاقة

نتيجة لزيادة الإنتاج العالمي من الوقود السائل من متوسط 99.87 مليون برميل في اليوم خلال عام 2018 إلى متوسط 101.84 مليون برميل في اليوم خلال عام 2019 و بزيادة مقدارها 1.97 مليون برميل في اليوم.

الشكل 13-1: إنتاج الوقود السائل العالمي (مليون برميل يومياً)



المصدر: اداره معلومات الطاقة الامريكيه الإنتاج و الاستهلاك العالمي اليومي من النفط و الوقود السائل وتاريخ التصفح في اكتوبر 2018.

وعلى مستوى المناطق المنتجة للوقود كما يشير (الشكل 13-1)، تشير التوقعات إلى أن نصف هذه الزيادة ستأتي من دول منظمة أوبك وحلفائها المنخرطون في اتفاق زيادة الإنتاج الأخير، إلا أن مستوى الزيادة تعتمد على الطاقة الإنتاجية لكل دولة على حدة ومدى إمكانية السماح لدول منتجة أخرى لتعويض النقص. ومع كل ذلك فإن مستوى الأسعار العالمية للنفط ستخضع لكثير من الاحتمالات والمتغيرات نظراً لحساسية أسواق النفط العالمية للتغيرات الفنية والسياسية والأمنية على المستوى العالمي وبالذات في مناطق الإنتاج الرئيسية وأهمها منطقة الشرق الأوسط بما تحويه من نزاعات وتوترات أمنية وسياسية كبيرة، وقد لوحظ الأثر السريع لتلك التغيرات عندما علقت السعودية شحنات الخام المصدر عبر مضيق باب المندب اليمني نتيجة تداعيات حربها في اليمن والهجوم على ناقلات النفط ليرتفع سعر برنت إلى \$74.35 للبرميل وسعر خام غرب تكساس الوسيط 69.35 للبرميل في 26 يوليو 2018.

الجدير بالذكر أن مخزون بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من الوقود السائل قد بلغ حوالي 2.83 مليار برميل في شهر سبتمبر 2018، حيث تستحوذ الولايات المتحدة الأمريكية على حوالي 43% من إجمالي مخزون المنظمة. ويشير (الشكل 14-1) إلى تغيرات مستوى مخزون المنظمة صعوداً وهبوطاً خلال الفترة 2016-2019 تبعاً للتغيرات الحاصلة في سوق النفط العالمية ومستوى الأسعار، حيث حقق نمواً موجياً في عام 2016 بحوالي 6.8% ليصل بذلك إلى أعلى مستوى له في يوليو 2016 بحوالي 3.1 مليار برميل، فيما وصل أدهاها إلى 2.8 مليار برميل في شهر مارس 2018 نتيجة لانخفاضه في عام 2017 بحوالي 2%، ومن المتوقع أن يبلغ متوسط الانخفاض لعام 2018 حوالي 5.5%، على أن يعاود النمو بحوالي 2.5% في عام 2019 تماشياً مع إعلان أوبك وحلفائها برفع الإنتاج الجديد في هذا الشأن ان أمريكا برزت كمنتج رئيسي مرجح في عالم النفط والغاز كما يشير الاطار 9-1.

التوقعات التوافقية لأسعار النفط

بعد إعلان أوبك وحلفائها زيادة إنتاج النفط الخام في نهاية شهر يونيو 2018 جاءت التقديرات التوافقية لأسعار النفط الخام لكل من سلة برنت البريطانية ومجموعة غرب تكساس الوسيط للفترة 2018-2020 متباينة بفارق متوسط يصل إلى حوالي \$6.4 للبرميل (الجدول 4-1).

ومع أن توقعات أسعار النفط لغرب تكساس لعام 2018 بحسب بيانات شهر أكتوبر تراوحت ما بين \$77 دولار للبرميل كحد أعلى و\$69.3 دولار للبرميل كحد أدنى وبمتوسط \$73.3 دولار للبرميل، إلا أن توقعات أسعار خام برنت لعام 2018 كانت أكثر تحفظاً وتراوحت ما بين \$70 دولار للبرميل كحد أعلى و\$62.2 دولار للبرميل كحد أدنى وبمتوسط \$67 دولار للبرميل، وحافظا معيار الوسيط لكل منهما على نفس نمط التوقعات للفترة 2019-2020، بانخفاض نحو \$0.3 دولار للبرميل الواحد لمجموعة غرب تكساس الوسيط ليصبح \$73.8 دولار للبرميل، في حين انخفض خام برنت بمقدار \$1.6 دولار للبرميل ليصل إلى 65.7 دولار للبرميل. أما في عام 2020 بالتحديد فقد أظهر خام برنت فجوة كبيرة بين الحد الأقصى البالغ \$80 دولار للبرميل وفقاً لتوقعات LLBW و Natixis والحد الأدنى عند \$47 دولار للبرميل وفقاً لما توقعته مجموعة Julius Baer البريطانية. وبالمثل، تراوحت توقعات أسعار خام غرب تكساس الوسيط في عام 2020 بين 85.3 دولار كحد أقصى كما توقعت ناتيكسيس ونوميسا إنبريجا و LLBW و حد أدنى \$50 دولار للبرميل أمريكياً وفقاً لما توقعته مجموعة جوليوس باير البريطانية.

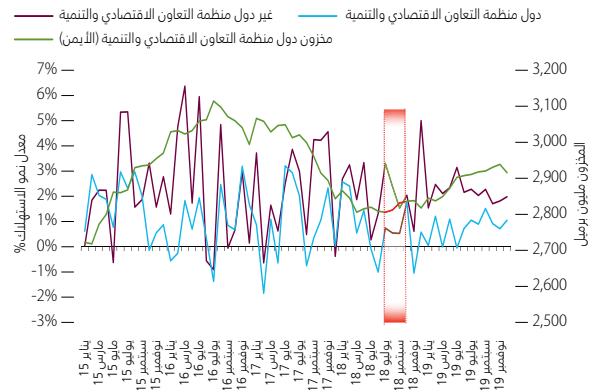
وبناء على ما سبق يمكن القول أن سوق النفط العالمي وما يرتبط به من أسعار وإمدادات نظيفة حظى باهتمام عالمي كبير يمكن ملاحظاتها فيما تقوم به العديد من المؤسسات الدولية من نشر لآرائها وتوقعاتها المستقبلية بشأن المسار المستقبلي لأسعار النفط كما لاحظنا في الجدول (4-1) وتزداد حدة التباينات بين التوقعات كلما طالت الفترة الزمنية للتوقع، حيث يلاحظ أن هناك اختلافاً أكبر بالنسبة لتوقعات العامين 2019 و2020 مقارنة بشبه التوافق على توقعات الأسعار لعام 2018 والتي جاءت بانحراف معياري بحوالي \$2 دولار لكلا السعرين، فيما زاد معامل الانحراف المعياري إلى ما بين \$6.1 - \$6.3 دولار في عام 2019 وإلى \$9 - \$9.1 دولار في عام 2020.

الجدير بالذكر أن التوقعات المرتفعة لأسعار النفط في السنوات القادمة تشير وبصورة شبه مؤكدة إلى النظرة التفاؤلية للنمو الاقتصادي العالمي وبالتالي زيادة الطلب العالمي على النفط الخام مقابل البطء في زيادة العرض العالمي من النفط والذي يختلف كلياً عن صناعة الغاز التي يحكمها في الغالب العقود طويلة الأجل، كما يصبح التباين وارداً في تلك التوقعات كما هو حاصل على مستوى توقعات وصندوق النقد الدولي حيث يتوقع الصندوق سيناريو متفائل لأسعار برنت لعامي 2019 و 2020 عند \$72.3 و \$69.4 للبرميل بينما يرى أسعار تكساس الوسيط بأن تكون ما بين \$64.1 و \$65.7 للبرميل، على التوالي.

ومن خلال النظر إلى الأساسيات التي تحكم سوق النفط العالمي في الوقت الحاضر، تشير توقعات العرض والطلب على النفط الخام والصادرة عن المؤسسات والوكالات الدولية ذات العلاقة (مؤسسة ريستارد للطاقة وبلومبيرغ لتمويل الطاقة، ومؤسسة الطاقة الأمريكية، ومؤسسة كيوب) إلى زيادة الطلب العالمي على النفط الخام مقابل انخفاض المخزون على المدى القصير، ويرجع ذلك إلى توقعات انخفاض الإنتاج من كل من: إيران، وفنزويلا وليبيا مقابل زيادة متواضعة في العرض الكلي من قبل بقية

الأمريكية بأن طلب البلدان النامية ومنها الصين والمنطقة الأوروبية الآسيوية سينمو بمتوسط سنوي بحوالي 2.4% وبمعدل تباين ضئيل جداً بينما معدلات النمو للطلب في الدول المتقدمة ستكون عند حوالي 1% مع تباين أكثر تقلباً.

الشكل 16-1: مسار نمو وتوقعات الاستهلاك لوقود السائل في العالم (% سنوي)



*ملاحظة: الوقود السائل هو كل المنتجات البترولية السائلة بما فيها النفط الخام والسوائل المشتقة من مصادر هيدروكربونية بما فيها الغاز والفحم عبر التكرير أو التنقية والصابغ العالمي للوقود السائل هو الفرق بين إجمالي صافي الإنتاج والاستهلاك العالمي.

الجدير بالذكر أن توقعات معظم المراقبين لسوق النفط العالمي تشير إلى أن مستويات نمو الطلب العالمي على الوقود السائل ستكون أقل من توقعات نمو الاقتصاد العالمي، وبناءً عليه فإن مستوى أسعار النفط على المدى القصير ستتأرجح بين الصعود والهبوط لكنها ستظل مرتفعة عما كانت عليه في عام 2016 (أنظر الأسعار التوافقية). أما على المدى المتوسط فإن درجة اليقين ستقل على الرغم من توقعات زيادة كمية الإنتاج جراء الزيادات الاستثمارية في مجال الطاقة (انظر الإطار 1-10 في نهاية الجزء الأول) والتي ستأتي أغلبها من الولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن توقعات زيادة المخزون الاستراتيجي لكثير من الدول وخاصة أمريكا والصين، إلى جانب زيادة القدرة الاستيعابية لأنشطة مصافي التكرير المستقلة (صغيرة الحجم) والمعروفة بمصافي إبريق الشاي والتي تشكل 21% من طاقة التكرير للصين، الأمر الذي سيشكل عوامل ضغط وكبح لارتفاع الأسعار على المدى المتوسط.

ومع ذلك، لا يمكن إغفال التطورات الخاصة بزيادة الطلب الكلي والتي ستمثل حافزاً رئيسياً في احتمالات تحريك الأسعار إلى الأعلى وتحديداً الطلب الصيني على النفط الخام، حيث تتوقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية نمو الطلب الصيني بحوالي 3.9% في عام 2018 و حوالي 3.4% في عام 2019، إلى جانب نمو الطلب الكلي الآتي من الولايات المتحدة الأمريكية بحوالي 2.3%، والدول الأوروبية غير المصنفة من ضمن OECD بحوالي 2.6% بينما يتوقع تراجع مستوى الاستهلاك في كندا بحوالي 1.7% في عام 2018 ثم يستعيد عافيته بنمو موجب 0.9% في عام 2019، أما اليابان وكما جرت العادة منذ عام 2014 فيتوقع أن ينخفض استهلاكها من النفط الخام خلال العامين 2018 و 2019.

الجزء الأول الآفاق الاقتصادية للفترة 2018 - 2020

الجدول 1-4: التوقعات التوافقية لأسعار النفط الخام لبرنت وغرب تكساس الوسيط

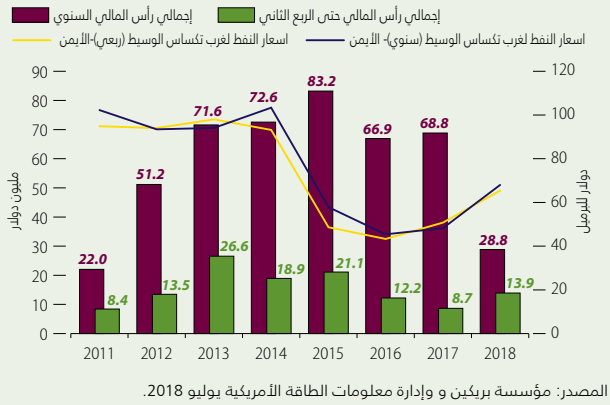
أسعار النفط (\$ دولار أمريكي للبرميل)						مقدم التنبؤات
أسعار برنت البريطانية			أسعار غرب تكساس الوسيط			
2020	2019	2018	2020	2019	2018	
73.0	78.0	67.0	82.0	85.0	73.0	ايه بي ان امرو
69.0	72.0	69.0	73.0	79.0	76.0	ANZ
55.5	60.5	64.9	62.0	67.0	70.6	بانكو سانتاندر
--	65.0	66.0	75.0	71.0	72.0	باركليز
63.0	66.0	63.0	73.0	76.0	73.0	بيرنشتاين
61.0	63.0	67.5	65.0	67.5	73.6	BMO
--	74.0	68.0	--	79.0	74.0	مصرف باريس الوطني باريباس
--	--	66.7	--	--	72.5	BOCI
--	71.0	67.3	--	80.0	74.1	بؤفا ميريل
--	--	--	66.0	70.8	72.9	بنك كايكسا
53.0	57.0	65.0	57.0	65.0	71.0	اقتصاد رأس المال
--	62.0	68.0	--	70.0	75.0	سي تي
--	63.0	66.0	--	66.0	72.0	كومرتس
68.0	67.0	67.3	75.0	75.0	73.5	كريدي سويس
59.5	65.5	67.5	62.5	70.5	74.5	CRISIL
65.0	66.0	67.0	74.0	75.0	74.0	Daishin
--	70.0	67.0	--	73.0	72.0	Danske بنك
59.0	69.0	69.7	68.0	76.0	75.6	البنك الألماني
--	--	--	80.0	68.0	72.5	DNB
--	--	--	--	--	--	NEXT <OILPOLL-3>
64.4	66.5	67.3	70.0	72.3	73.2	EIU
--	66.4	66.8	--	73.0	73.5	بنك الإمارات دبي الوطني
--	--	--	85.0	82.0	74.0	خطر عالمي
70.0	74.0	68.5	77.0	82.0	75.3	GMP Capital
65.0	59.0	66.0	69.0	66.0	73.0	ING
--	--	--	76.5	74.1	--	تحليل الغاز العالمي
75.0	74.0	68.2	80.0	80.0	73.8	انتيسا سان باولو
71.5	68.8	68.0	74.8	74.7	73.6	جي بي سي انيرجي
64.0	67.0	70.0	70.0	75.0	77.0	جيفريز
--	58.3	62.2	--	63.0	69.3	جي بي مورغان
47.0	57.5	66.1	50.0	60.6	71.2	جولوبوس باير
80.0	77.0	68.5	85.0	80.0	73.5	LBBW
77.5	69.0	--	81.5	76.5	--	بنك لويدز في المملكة المتحدة
55.2	56.4	66.6	60.9	62.0	71.4	MUFG
63.3	63.3	67.8	69.3	69.3	73.4	NAB
80.0	75.0	68.0	85.0	80.0	73.5	ناتيكسيس
79.3	74.9	67.7	85.3	81.9	73.7	نومسيا إنيرجيا
64.6	66.8	67.0	71.7	73.2	73.3	المتوسط التوافقي
64.7	66.4	67.3	73.0	73.6	73.5	الوسيط التوافقي
80.0	78.0	70.0	85.0	85.0	77.0	أعلى سعر
47.0	57.0	62.2	50.0	60.6	69.3	أقل سعر
8.1	5.9	1.8	8.7	6.1	1.6	الانحراف المعياري
12.59	8.79	2.65	12.11	8.37	2.22	(معامل الاختلاف %)

المصدر: نومسون رويتر تم التصحيح في 14 أكتوبر 2018 واعداد جهاز التخطيط والإحصاء

الإطار 9-1: بروز الولايات المتحدة كمنتج كبير ومحرك رئيسي في السوق النفطية

الجدير بالإشارة بأن عملية تمويل صناعة النفط الصخري في الولايات المتحدة تختلف عن عملية تمويل شركات النفط العالمية التي تعتمد بشكل كبير على التمويل الذاتي والاقتراض البنكي كونها شركات كبيرة وعملاقة، بينما صناعة النفط الصخري تتسم بالاستقلالية وصغيرة الحجم مما يجعل مشغلوها يلجؤون بانتظام إلى الأسواق المالية لتمويل عملياتهم، حيث وطبقا لبيانات مؤسسة بريكن يشير الشكل ادناه الى مسار تطور تعبئة الموارد للاستثمار في قطاع الطاقة حيث بلغ الاستثمار في عام 2017 حوالي 69 مليار دولار وما تم تعبئة حتى النصف الثاني من عام 2018 حوالي 29 مليار دولار.

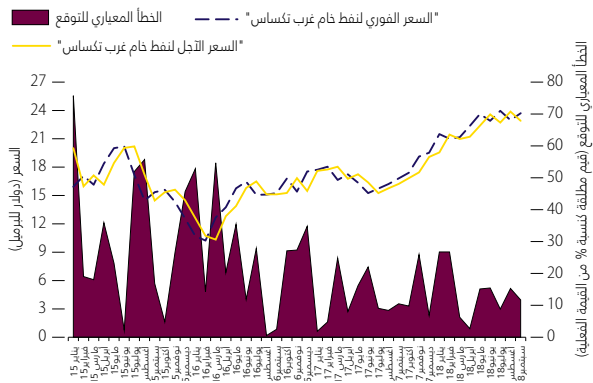
الشكل 1 للإطار 9-1: استثمارات شركات الأسهم الخاصة في قطاع الطاقة في الولايات المتحدة



يمثل ارتفاع تكاليف إنتاج النفط الصخري مقارنة بتكاليف إنتاج النفط العادي أحد أهم التحديات التي تواجه منتج النفط الصخري في الولايات المتحدة، الأمر الذي يرفع السعر التعادلي المجزي إلى حوالي 50 دولار للبرميل، فضلا عن تحديات القصور في البنى التحتية والمخاطرة المصاحبة في عمليات التمويل، ومع ذلك فإن منتجي هذا النوع من النفط أصبحوا في الفترة الأخيرة يستجيبون بشكل ديناميكي لارتفاعات أسعار النفط حتى ولو كانت زيادات متواضعة، وفي هذا السياق تشير البيانات أنه ومع انخفاض متوسط أسعار غرب تكساس الوسيط من 48.7 دولار للبرميل في عام 2015 إلى 43.1 دولار للبرميل في عام 2016 فقد انخفض الإنتاج من النفط الصخري من 9.4 مليون برميل في اليوم في عام 2015 إلى 8.9 مليون برميل في اليوم في عام 2016، وزيادة مستوى الأسعار في عام 2017 إلى متوسط 51 دولار للبرميل عاد الإنتاج مرة ثانية إلى 9.4 مليون برميل في اليوم، ومن المتوقع أن يزداد الإنتاج مع نهاية عام 2018 إلى 10.8 مليون برميل في اليوم ثم إلى 11.8 مليون برميل في اليوم في عام 2019. وترجع هذه الديناميكية إلى ما شهدته صناعة النفط الصخري من تطورات تقنية وتكنولوجية وتمويلية خلال الأعوام القليلة الماضية والتي في مجملها ساعدت على زيادة الكفاءة الإنتاجية في عمليات التنقيب والحفر وما أعقبها من خفض في تكاليف الإنتاج من مدى 66 - 98 دولار للبرميل في عام 2013 إلى مدى (29 - 38 دولار للبرميل) في عام 2016 بحسب تقديرات ريبستاد اينرجي، وتتوقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية بحسب الدراسة التي أعدت لهم من قبل أي إيتش أس في عام 2016 باحتمالية انخفاض متوسط التكلفة لإنتاج برميل النفط الصخري خلال السنوات القادمة ما بين 7% - 22% لتكلفة البرميل عما كان عليه في عام 2014 في المناطق الرئيسية باكين، وايقل فورد، ونيوبراري، وبيرمين ديلوير، وبيرمين ميدلاند.

هناك زيادة في الاستثمارات في مجال الطاقات المتجددة بهدف التوسع في استخدامها لمواجهة التلوث البيئي والتغير المناخي، كل ذلك من شأنه أن يوجد ضغوطات لخفض أسعار النفط على الأمدين المتوسط والطويل.

الشكل 17-1: متوسط أسعار النفط الخام الشهرية، تسليم فوري مقارنة بعقود آجله



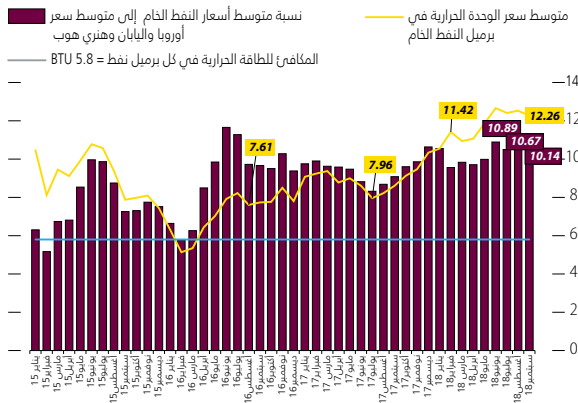
الدول المنتجة، ليرتفع بذلك العرض الكلي العالمي من النفط الخام من 96.7 مليون برميل في اليوم في عام 2017 إلى 103 مليون برميل في اليوم في عام 2020، وبالتالي احتمالية وجود فائض في العرض لصالح زيادة المخزون بحوالي نصف مليون برميل في اليوم للعامين 2018 و 2019 وحوالي 1.3 مليون برميل يوميا في عام 2020، إلا أن هذا التقارب سيؤدي إلى المحافظة على أسعار النفط عند مستوى 70 دولار للبرميل. بالإضافة إلى التأثير المتوقع لمستوى مخزون النفط الخام على أسعار النفط المستقبلية، من المتوقع أن تؤدي سياسة المنظمة البحرية الدولية (IMO) نحو إجبار السفن على استخدام زيت الوقود المنخفض بالكسيدات الكبريت بحلول يناير 2020 والتي ستؤدي إلى زيادة الطلب على نواتج الوقود التقطيري (الديزل) وزيت الغاز البحري والوقود النفاث، والذي بدوره سيزيد الطلب على النفط الخام وبالتالي يتوقع ان يؤدي الى زيادة أسعار النفط الخام في عام 2020. الجدير بالذكر أن أي زيادة في عرض النفط الخام ستؤثر في بادئ الأمر على أسعار التسليم الفوري حيث وكما يلاحظ في (الشكل 17-1) أن أسعار التسليم الفوري كانت منخفضة منذ منتصف عام 2017 حتى شهر مايو 2018 ولعل الأهمية النسبية لهذه العقود سوف تزداد كلما زاد العرض كونها خاضعة لقوى العرض والطلب بصورة مباشرة، في المقابل هناك سعي حثيث من قبل المنتجين الواعدين ومؤسسات البحث العلمي نحو إيجاد تقنية تخفض من تكاليف عمليات الاكتشاف والحفر لموارد الطاقة، كما أن

الجزء الأول الآفاق الاقتصادية للفترة 2018 - 2020

أسعار الغاز

الغالب بتوقعات أسعار النفط في السوق الدولية، حيث يحتوي كل برميل نفط على 5.8 مليون وحدة حرارية، وعليه فإنه بافتراض أن سعر برميل النفط هو \$100 دولار فإن سعر المليون وحدة حرارية من الغاز المسال سيصبح \$17 دولار والذي يسمى اصطلاحاً مكافئ برميل النفط (Barrel of oil equivalent) (BOE).

الشكل 19-1: نسبة أسعار التسليم الفوري (نفط خام الى غاز طبيعي)



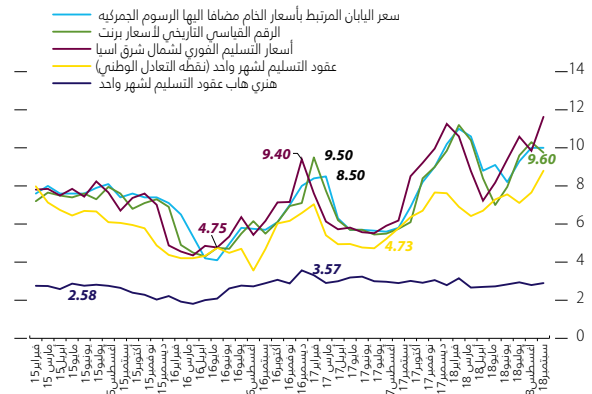
المصدر: تقديرات على ضوء تحليل بيانات سوق السلع للبنك الدولي وبيانات الاسعار الفورية لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية (-commodity) <http://www.worldbank.org/en/research/commodity-markets>, accessed in Sept 2018.

وبناءً عليه، يوضح (الشكل 18-1) مسار تطور أسعار الغاز بأنواعها المختلفة خلال الفترة 2015 حتى أغسطس 2018، حيث يشير مسار أسعار مؤشر هنري هوب لعقود التسليم لشهر واحد والمعمول به في الولايات المتحدة الأمريكية بأن سعره يتراوح ما بين \$3.57 دولار كحد أعلى وحوالي \$1.8 دولار كحد أدنى وبمتوسط \$2.75 دولار لكل مليون وحدة حرارية مقارنة مع تطور مسار سعر الغاز في اليابان المرتبط بأسعار النفط مضافاً إليه الرسوم الجمركية وبمتوسط \$7.4 دولار لكل مليون وحدة حرارية متراوحاً ما بين \$11 دولار كحد أعلى و\$4.1 دولار كحد أدنى. أما مستوى الأسعار المرتبط بالرقم القياسي نفط خام برنت والمعمول به في دول أوروبا أو بحسب نقطة التعادل الوطنية والمعروفة باسم NBP وهو موقع تجاري افتراضي لبيع وشراء وتبادل الغاز الطبيعي في بريطانيا فتشير إلى متوسط سعري بحوالي \$7.1 دولار لكل مليون وحدة حرارية ومتراوحاً ما بين \$11.2 دولار كحد أعلى و\$4.3 دولار كحد أدنى. ويتحدد مسار الأسعار الفورية كمتوسط لكل من أسعار هنري هوب والأسعار السائدة في أوروبا حيث بلغ متوسط السعر خلال الفترة 2015 - 2018 (أغسطس) حوالي \$6.1 دولار لكل مليون وحدة حرارية بحد أعلى \$8.8 دولار وحد أدنى \$3.6 دولار.

ومما سبق يتضح من (الشكل 18-1) عند مقارنة أسعار 2018 مع 2017 و 2016، يتبين بأن أسعار الغاز المسال في عام 2016 كانت منخفضة نتيجة لانخفاض الطلب الإجمالي العالمي على الغاز مقارنة بفائض المعروض منه عالمياً، فضلاً عن انخفاض مستوى أسعار النفط في السوق العالمية. وعلى مستوى الأسواق والمناطق الاقتصادية المختلفة يلاحظ أن أسعار الغاز المسال ظلت مرتفعة في اليابان مقارنة بالأسواق

تعد أسعار الغاز الطبيعي المسال أكثر أهمية من أسعار النفط الخام بالنسبة لدولة قطر نظراً لما تمثله من أهمية نسبية عالية إلى إجمالي الصادرات النفطية، حيث بلغت نسبة الصادرات النفطية في عام 2017 حوالي 87% من إجمالي الصادرات، منها 65% صادرات الغاز، يصدر معظمها إلى دول شمال شرق آسيا وبنسبة 75% من إجمالي صادرات الغاز بينما يصدر الباقي إلى بقية دول العالم وخاصة إلى أوروبا وأمريكا اللاتينية. الجدير بالذكر أن دولة قطر ومنذ العام 2011 قد حافظت على طاقتها الإنتاجية التصديرية من الغاز عند 77 مليون طن سنوياً، لترتفع بذلك نسبة مساهمتها من إجمالي الإنتاج العالمي من 30% في عام 2011 إلى 32% في عامي 2013 و2014 قبل أن تنخفض تدريجياً لتصل إلى 26% في عام 2017 نتيجة لزيادة إنتاج الغاز الطبيعي المسال من أستراليا والتي ارتفعت من 8% في عام 2011 إلى 20% من الإنتاج العالمي في عام 2017.

الشكل 18-1: اسعار الغاز الطبيعي المسال - دولار لكل مليون وحدة طاقة حرارية



المصدر: التقديرات مستندة إلى قاعدة بيانات تقرير آفاق الطاقة قصيرة المدى - إدارة معلومات الطاقة الأمريكية وتاريخ التصفح 6 سبتمبر 2018 <http://www.eia.gov/dnav/pet/> (pet_pri_spt_s1_d.htm).

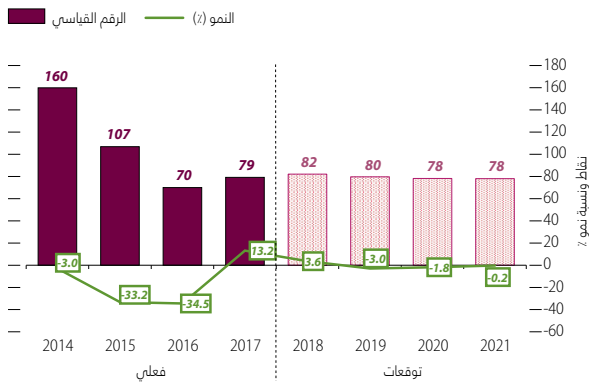
تختلف منهجية تحديد أسعار الغاز الطبيعي والغاز المسال عن تسعير النفط الخام فهي ليست بأسعار عالمية وإنما جغرافية فأسعار الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة الأمريكية غالباً ما تكون منخفضة عن أسعار الغاز المسال في دول شمال شرق آسيا، بينما تتراوح الأسعار في أوروبا ما بين السعيرين الأمريكي والآسيوي. وتشكل عمليات نقل الغاز من البلد المنتج إلى البلد المستهلك عاملاً مهماً في تحديد الأسعار، حيث يكون المنقول عن طريق الأنابيب أرخص من الغاز المسال المنقول بالناقلات البحرية والتي تتطلب تكاليف عالية للتسييل ومن ثم النقل إلى مناطق الاستهلاك.

تخضع تسعيرات الغاز المسال لتأليات وطرق متعددة، حيث يتم تسعير الغاز المسال المنقول بالأنابيب بطرق مختلفة من دولة إلى أخرى، ففي الولايات المتحدة الأمريكية يتم التحديد بحسب تسعيرة مركز هنري هوب لتجارة الغاز، أما في الدول الأوروبية المستوردة للغاز الروسي فيتم تحديد السعر وفقاً لاتفاقيات ثنائية، وكذلك الحال بين كل من قطر والإمارات. من ناحية ثانية يتم تسعير الغاز المسال إما بطريقة الأسعار الفورية الخاضعة للعرض والطلب أو بالعقود الآجلة والتي ترتبط في

صناعة الغاز والتحديات المستقبلية

تواجه صناعة الغاز الطبيعي المسال للتصدير كغيرها من الصناعات ذات السلع الدولية الأولية جملة من التحديات والمخاطر لخصها تقرير الاتحاد الدولي للغاز الطبيعي⁴ في عشر نقاط، فهناك تحديات اقتصادية على المستويين الكلي والجزئي، ومخاطر سياسية على المستويين الإقليمي والدولي، وتحديات تنافسية بين الحاجة للتصدير وتغطية احتياجات السوق المحلية، وكذلك تنافسية ما بين سلعة الغاز المسال مع بقية مصادر الوقود كالوقود النووي والفحم والطاقة الشمسية والرياح، وهناك تحديات إدارية كمتطلبات الحفاظ على التوازن البيئي، فضلاً عن التحديات التجارية، والعقود، والأسعار. مع العلم أن جزء كبير من هذه التحديات ينطبق على صناعة الغاز في دولة قطر، وبالذات تلك المتعلقة بزيادة العرض العالمي وما سيمثله ذلك من ضغط على مستويات الأسعار، وزيادة حدة المنافسة الإقليمية والدولية، الأمر الذي سيشجع للمشتريين قوة تفاوضية أكبر لتغيير شروط العقود طويلة الأجل والأسعار.

الشكل 21-1: الرقم القياسي لأسعار الغاز الطبيعي (سنة الأساس 2005)

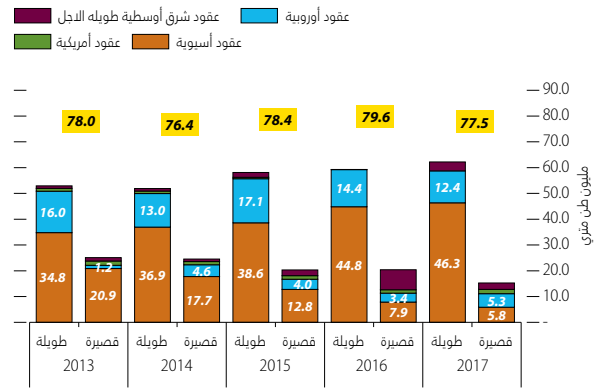


ملحظة: الرقم القياسي لأسعار الغاز الطبيعي هو متوسط مرجح للأسعار الأوروبية واليابانية والأمريكية.
المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات توقعات الاقتصاد العالمي، أبريل 2018 (weodata/index.aspx/01/https://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2018) حيث تم التصحيح في يونيو 2018.

الجدير بالذكر أن تحديات انخفاض أسعار الغاز الطبيعي المسال ستمثل أحد أبرز التحديات الاقتصادية التي ستواجهها دولة قطر، نظراً لما يمثله ذلك من انخفاض في حجم الإيرادات السنوية لعائدات تصدير الغاز بما لذلك من تأثير كبير على الموازنة العامة للدولة وبالتالي تأثيره على وتيرة النمو الاقتصادي الكلي. ومع ذلك فسوف نكتفي هنا بتتبع التوقعات على المدى القصير، حيث تشير توقعات البنك الدولي في الأوراق البنفسجية (Pink sheet) إلى أن متوسط أسعار الغاز الطبيعي المسال خلال الفترة 2018 س- 2020 ستتراوح ما بين \$6.5-\$6.67 للمليون وحدة حرارية في السوق الأوروبية، وما بين \$3-\$3.2 في الولايات المتحدة الأمريكية، وما بين \$8.8-\$9.1 في السوق الآسيوية، فيما تشير توقعات صندوق النقد الدولي الخاصة بالرقم القياسي للمتوسط المرجح لأسعار الغاز في السوق الأوروبية، والأمريكية، واليابانية - (الشكل 21-1) - إلى تحقيقه نمواً متوسطاً في عام 2018 بحوالي 3.3%، إلا أن معدل النمو

الأخرى ويرجع ذلك إلى ارتباط الأسعار في اليابان بأسعار النفط الخام مضافاً إليها الرسوم الجمركية، فضلاً عن أن الغاز في السوق اليابانية يباع بموجب عقود آجلة وطويلة المدى على عكس السوق الأمريكية التي يتم تسعير الغاز فيها من خلال مؤشر هنري هوب والتي شهدت أسعاراً منخفضة، فضلاً عن وجود أسعار للغاز أقل من هنري هوب خاصة تلك التي تُباع بأسعار التسليم الفوري.

الشكل 20-1: صادرات دولة قطر من الغاز الطبيعي المسال بحسب طبيعة مدة العقد وحجم الكميات



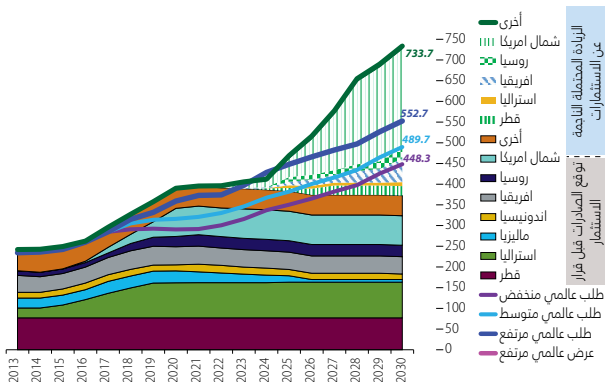
المصدر: المجموعة الدولية لمستوردي الغاز الطبيعي المسال (GIIGNL) التقارير السنوية تم تصفح الموقع <https://giignl.org/about-giignl> في يونيو 2018 (الإجمالي السنوي في الأعلى).

ومن خلال مقارنة آليات التسعير المختلفة للغاز الطبيعي المسال، يمكن القول إن أفضل الأسعار هي تلك المرتبطة بسعر الوحدة الحرارية في برميل النفط، كما تم توضيحه أعلاه. وبمقارنة معدل سعر النفط الخام إلى متوسط سعر الغاز في أوروبا واليابان وأمريكا باستخدام أسعار هنري هوب من ناحية، ومن ناحية أخرى باحتساب متوسط سعر المليون وحدة حرارية باستخدام متوسط أسعار النفط كما يشير (الشكل 19-1) يتبين أن نسبة متوسط أسعار النفط الخام إلى متوسط أسعار الغاز تفاوتت من سنة إلى أخرى وفقاً لمعدل سعر مكافئ الطاقة للنفط عالمياً (BOE)، ففي عام 2015 كانت النسبة بينهما \$8:\$9 لصالح معدل الأسعار للغاز، بينما في عام 2016 تبدلت النسبة إلى \$9:\$7 لصالح متوسط أسعار النفط ، أما في عام 2017 فقد ضاقت الفجوة بينهما وأصبحت \$9:\$9، لتعود في عام 2018 وبفجوة كبيرة لصالح أسعار الغاز فأصبحت النسبة \$11:\$17 وهذا يشير إلى مدى أهمية تسعير الغاز على أساس سعر مكافئ الطاقة للنفط الخام. مع العلم أنه خلال السنوات الماضية قد بلغت صادرات قطر للغاز الطبيعي المسال التي تباع بموجب عقود آجلة في المتوسط 75% وترتبط هذه العقود بأسعار النفط (بتأخير قدره 6 أشهر) وبمتوسط \$8.4 لكل مليون وحدة حرارية متراوحاً ما بين \$13.4 كحد أعلى و\$5.85 كحد أدنى بينما يباع الباقي 25% من إجمالي الغاز المصدر بأسعار التسليم الفوري حيث ارتفعت صادرات قطر من الغاز الطبيعي المسال في العقود طويلة الأجل من 67.8% في عام 2013 إلى 80.3% في عام 2017 وفق بيانات المجموعة الدولية لمستوردي الغاز الطبيعي المسال كما يشير (الشكل 20-1) والذي يبرز العقود طويلة وقصيرة الأجل.

الجزء الأول الآفاق الاقتصادية للفترة 2018 - 2020

نوعية خلال الثلاث السنوات الماضية في إنتاج وتصدير الغاز الطبيعي المسال على الرغم من ارتفاع التكلفة الإنتاجية للطن الواحد مقارنة بدول أخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وقطر، إلا أنها في الوقت الراهن تمتلك الخطط اللازمة لزيادة الإنتاج على المدين المتوسط والطويل. بالنسبة لدولة قطر وكما ذكرنا سابقاً فإن شركة قطر للبترول بصدد التحضير لمجموعة من التصاميم والعقود الخاصة بالبدء بإنشاء مشروع توسعة الغاز الطبيعي في حقل الشمال لزيادة الإنتاج السنوي للدولة من 77 مليون طن إلى 110 مليون طن، ومن المرجح أن يبدأ الإنتاج في بداية 2024. ونظراً لتباطئي وتعثر عملية تمديد خطوط أنابيب لنقل الغاز الطبيعي لدول الجوار الاقليمية تسعى شركة قطر للبترول إلى توسيع قاعدة عملائها في أوروبا وأمريكا اللاتينية وآسيا، حيث وقعت في شهر إبريل 2018 على عقد لتزويد فيتنام بما يصل إلى مليون طن سنوياً من الغاز البترولي المسال والناقتا ولمدة 15 عاماً ليستخدم كمواد لقيمة لصناعة البتروكيماويات، كما أنها في نفس الشهر سلمت أول شحنات الغاز الطبيعي المسال إلى بنغلاديش وذلك في إطار اتفاقية بيع وشراء طويلة الأمد تم توقيعها في سبتمبر 2017 لتوريد ما يصل إلى 2.5 مليون طن سنوياً من الغاز الطبيعي المسال ولمدة 15 عاماً. في سبتمبر 2018، وقعت شركة قطر للبترول عقداً لتوريد شركة بتروتشيانا الدولية، وهي إحدى وحدات شركة بتروتشيانا، لتزويد الصين بحوالي 3.4 مليون طن من الغاز الطبيعي المسال سنوياً لمدة 22 عاماً، حيث ستسلم أول شحنة في سبتمبر 2018 نظراً لأن الصين تخطط لمواجهة تلوث الهواء الناجم عن استخدام الفحم باستبدالها من خلال استخدام الغاز الطبيعي المسال.

الشكل 23-1: المسار المتفائل لتوقعات صادرات الغاز الطبيعي المسال إلى عام 2030 قبل FID (مليون طن)

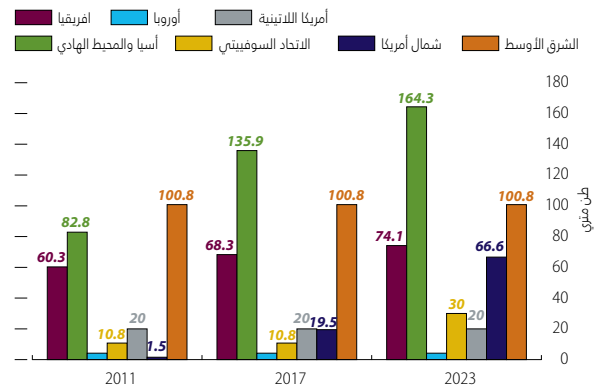


المصدر: بلومبيرغ لتمويل الطاقة الجديدة تم التصفح في يونيو 2018 وتعريف FID قرار الاستثمار النهائي.

ولتقييم توقعات الإنتاج والتصدير العالمي للغاز الطبيعي المسال خلال الفترة 2018-2030 سوف نستعرض بيانات بلومبيرغ لتمويل الطاقة والذي يستخدم القرار النهائي للاستثمار والمعروف بـ (Final Investment Decision) كمعيار لتحديد سيناريو الإنتاج المستقبلي المتفائل وسيناريو الإنتاج المستقبلي المتحفظ مسترشداً بالحوافز الاقتصادية كتوقعات زيادة النمو الاقتصادي العالمي وما يعقبه من نمو الاستثمارات والتي بدورها تتطلب وقود السوائل ومنها الغاز الطبيعي المسال وبالتالي ستحافظ في نهاية المطاف على أسعار مجزية للغاز المصدر، الأمر الذي

ذلك سيعتبر في عام 2019 بحوالي 3% ويواصل التراجع في عام 2020 بحوالي 1.8%، ولعل توقعات صندوق النقد الدولي تستند إلى افتراض أن العرض الكلي من الغاز الطبيعي المسال سيقف فوق الطلب الكلي في العامين 2019 و2020 نتيجة لتزايد مشاريع الغاز الطبيعي المسال قيد الإنشاء في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وآسيا والمحيط الهادئ، والتي ستدخل مرحلة الإنتاج والتصدير خلال السنوات القادمة وفقاً لما أشار إليه تقرير الاتحاد الدولي للغاز الطبيعي لعام 2018 والذي توقع نمو كميات الغاز الطبيعي المسال القابلة للتصدير على المدين القصير والمتوسط بحوالي 28% مما كان عليه في عام 2017 كما في الشكل (22-1).

الشكل 22-1: القدرة الانتاجية لتسييل الغاز بحسب المناطق الاقتصادية 2011-2023



المصدر: الاتحاد الدولي للغاز، تقرير الغاز الطبيعي المسال لعام 2018 - جدول 4-2

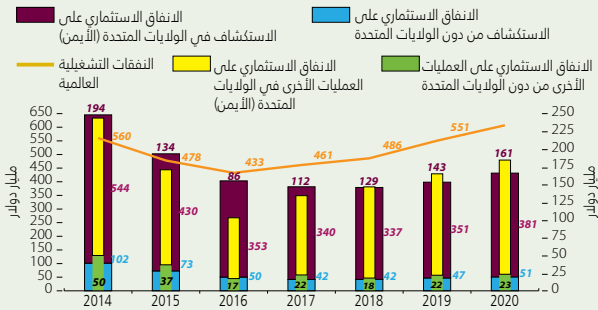
من ناحية ثانية تشير تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (بحسب تقرير آفاق الطاقة للمدى القصير - جدول 1أ) بأن متوسط إنتاج الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة في عام 2017 كان بما يعادل 613 مليون طن سنوياً ويتوقع أن يزداد الإنتاج إلى 686 ومن ثم إلى 741 مليون طن سنوياً في عامي 2018 و2019 على التوالي، إلا أنه وفقاً للقانون الأمريكي لا يمكن تصديره إلا بعد الحصول على تصريح من وزارة الطاقة الأمريكية والتي وافقت في عام 2015 على تصدير حوالي 10% من إجمالي الإنتاج للولايات المتحدة الأمريكية، مع العلم أن تقرير الاتحاد الدولي للغاز يشير إلى أن القدرة الاستيعابية لعملية تصدير الغاز المسال للولايات المتحدة ما زالت محدودة، حيث تتم فقط عبر 4 خطوط إنتاجية بقدرة إنتاجية تبلغ 18 مليون طن سنوياً حتى شهر مارس 2018، إلى جانب 6 مشاريع لخطوط إنتاج جديد قيد الإنشاء بقدرة إنتاجية ستبلغ 48.6 مليون طن سنوي، سيتم البدء في التصدير منها مع نهاية عام 2018 أو في عام 2019، فضلاً عن أن لدى الولايات المتحدة خطط لزيادة القدرة التصديرية إلى 336 مليون طن سنوياً بحلول عام 2030.

كما تشير التقارير إلى امتلاك كندا ثروة غازية كبيرة تؤهلها للمنافسة في سوق الغاز الطبيعي المسال مستقبلاً، إلا أن عمليات الاستغلال لتلك الثروة محدودة جداً ومن الصعوبة بمكان توسيع وزيادة مشاريع تصدير الغاز المسال من كندا في المدى القصير والمتوسط نظراً لقصور البنية التحتية في المناطق التي يتواجد فيها الغاز الطبيعي وما يمثله ذلك من ارتفاع في تكاليف الاستغلال والتطوير. وعلى عكس ذلك فقد حققت أستراليا قفزات

الإطار 10-1: انتعاش استثمارات الاستكشاف والتنقيب عن النفط والغاز على المدى المتوسط

تبدو التوقعات بالنسبة لمنتجي النفط أكثر تفاؤلاً وحادية للمستثمرين في الولايات المتحدة، حيث ساهمت الولايات المتحدة في إجمالي النمو العالمي للنفقات الاستثمارية في قطاع النفط بحوالي 4 نقطة مئوية في عام 2017، وساهمت بحوالي 2.7 نقطة مئوية في عام 2018 من إجمالي النمو العالمي للاستثمارات والمقدر بحوالي 3.5%، إلا أنه في عام 2019 نسبة انخفضت نسبة المساهمة إلى 3.8 نقطة مئوية من إجمالي توقعات نمو الاستثمارات والبالغة 10% وذلك لصالح بقية دول العالم. وعلى نفس المنوال في عام 2020 يتوقع أن تساهم الولايات المتحدة بحوالي 3.4 نقطة مئوية من إجمالي توقعات نمو الاستثمارات العالمية والبالغة 9.8%.

الشكل للإطار 10-1: الانفاق الاستثماري في الولايات المتحدة وبقيّة العالم بحسب النوع (مليار دولار أمريكي)



المصدر: ريستاد اينرجي ويكيوب نسخة يوليو 2018.

من المعروف لدى المهتمين بقضايا أسواق المال والنفط بأن الاستثمارات في قطاع النفط هي ذات طبيعة دورية تتأثر ديناميكياً بمتغيرات أسعار النفط الحالية وتوقعاتها المستقبلية، فعندما ترتفع الأسعار تزداد الاستثمارات لتأمين الإمدادات المستقبلية (والعكس صحيح)، لكن هناك فترات تمهل زمنية طويلة لمشاريع الاستثمار مما يؤدي عادة إلى تقلبات كبيرة في السعر الفوري، حيث يسعى العرض إلى التكيف ببطء مع مستويات الطلب والتوقعات المستقبلية. فعلى سبيل المثال بسبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط منذ النصف الثاني لعام 2014، لم يتراجع الإنفاق الاستثماري العالمي على التنقيب إلا في عام 2015 بنسبة 28%، ثم ازداد ضراوة في عام 2016 بحوالي 38%، لكن ما أن تعافت أسعار النفط منذ بداية عام 2017 إلا وتقلصت عملية الانخفاض إلى 5% في عام 2017 وبسبب فترة الشك والتكهنات بأن تنخفض نفقات التنقيب بحوالي 6% بنهاية عام 2018. وبحسب تقديرات ريستاد اينرجي (Rystad Energy) فإنه من المتوقع أن تزداد نفقات التنقيب والاستكشاف بحوالي 15% في عام 2019 و7% في عام 2020، ومن الجدير بالإشارة إلى أن نفقات التنقيب تتأثر بأكثر مما تتأثر به النفقات الرأسمالية والتشغيلية حيث حقق الأختيار نمواً موجباً في عامي 2017 و2018 ومن المتوقع أن يتصاعداً في عامي 2019 و2020 بحوالي 4% و8% للنفقات الرأسمالية وبحوالي 12% و91% لنفقات التشغيل.

أما الآن ونحن في ديسمبر من عام 2018 وبعد استقرار أسعار النفط الخام عند مستويات متوسطة وتوقعات تخفيض منظمة أوبك انتاجها،

2016-2017. ويناقش الإطار 10-1، استناداً إلى مصادر ريستاد اينرجي RystadEnergy، انخفاض الإنفاق الاستثماري على التنقيب في عام 2017 وسيُترجم هذا التخفيض في الاستثمار إلى تراجع الكميات المعروضة للتسويق على المدى القصير، فيما لو أخذنا بتوقعات زيادة مواصلة الطلب على الغاز الطبيعي المسال فسوف ينعكس على الأسعار على المدى المتوسط.

وبافتراض دقة التوقعات الخاصة بزيادة العرض الكلي من الغاز الطبيعي المسال مقابل الزيادة الأقل في جانب الطلب الكلي فإن مستوى الأسعار للغاز الطبيعي المسال سيشهد تراجعاً محدوداً خلال السنوات القادمة، مع التأكيد على أن مشاريع الغاز العاملة وفق عقود أسعار التسليم الفوري ستكون أول المتأثرين بفائض العرض الكلي وبالتالي تراجع مستوى أسعار التسليم وتراجع الأهمية النسبية لهذا النوع من عقود التسليم كونها خاضعة لقوى العرض والطلب بصورة مباشرة، ولذلك فقد دأبت شركات الطاقة تاريخياً على توقيع عقود توريد مع المشتريين لفترات طويلة تصل إلى 25 سنة لتمتلك بذلك أدوات لضمان التمويل وضخ رؤوس أموال كبيرة قد تتجاوز 10 مليار دولار لدعم بناء منشآت جديدة للغاز الطبيعي المسال، إلا أنه مع اكتمال مثل هذه المشاريع على المدى المتوسط فإنه من المتوقع انخفاض عقود التوريد طويلة الأجل مع مرور الوقت نظراً لتطورات تكنولوجيا النقل، وانتشار مصانع تسييل الغاز، فضلاً عن تعدد المنتجين وتغابهم من مناطق الاستهلاك، الأمر الذي سيوفر للمستهلكين حرية الاختيار والشروط المناسبة، وبرغم انتعاش العقود طويلة الأجل

يشجع على تنفيذ المشاريع الاستثمارية في هذا القطاع. حيث تضع بلومبيرغ سيناريوهين لزيادة الطلب العالمي للغاز المستورد على أساس أن يزداد إجمالي الطلب العالمي من 285 مليون طن في عام 2017 إلى ما بين (448 - 552 مليون طن) في عام 2030، في الوقت نفسه تقدر زيادة إجمالي القدرة التصديرية للغاز الطبيعي المسال في حالة تم تنفيذ الاستثمارات بشكل جزئي أو بشكل كامل من 296 مليون طن في عام 2017 إلى ما بين (372.2 - 733.7 مليون طن) في عام 2030، وكما يشير (الشكل 1-23) للسيناريو المتفائل لتوقعات صادرات الغاز الطبيعي المسال إلى عام 2030 قبل وبعد الاستثمارات الجاري تنفيذها بحسب كبار المصدرين والمناطق الجغرافية (مليون طن متري في السنة)، حيث يلاحظ بأن شمال أمريكا (الولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأولى) سيساهم بحوالي 42% من إجمالي صادرات الغاز في عام 2030، تليها في المرتبة الثانية دولة قطر بحوالي 14% على افتراض تنفيذ المشاريع التوسعية الحالية للإنتاج من حقل الشمال من 77 مليون طن إلى 110 مليون طن⁵، ثم أستراليا بحوالي 13%، كما تشير التوقعات إلى انخفاض حصة ماليزيا من 10% في عام 2017 إلى 1% في عام 2030 بينما سترتد حصة روسيا من 4% في عام 2017 إلى 7% في عام 2030.

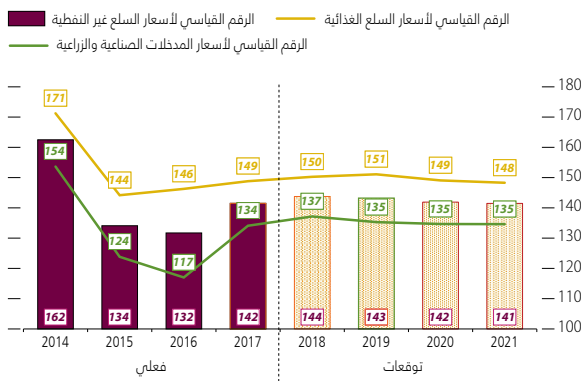
ومع ذلك تبقى قوى السوق المتمثلة في كل من العرض والطلب هي القوى المحركة للأسعار وما يرتبط بها من قرارات الاستثمار والإنتاج. حيث يشير تقرير الاتحاد الدولي للغاز إلى أن جملة من المشاريع إما أُلغيت أو أُجلت في الولايات المتحدة، وأستراليا، وروسيا، وكندا خلال الفترة

أسواق السلع خارج قطاع الطاقة

يُتوقع أن تشهد الأسعار العالمية للسلع الأخرى خارج قطاع الطاقة (نفط وغاز) ارتفاعاً معتدلاً في عام 2018 ثم تراجعاً محدوداً في عامي 2019 و2020، فيحسب تقرير صندوق النقد الدولي (آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2018)، فإن مؤشر أسعار السلع الأخرى غير الوقود سيزداد في عام 2018 بنسبة 1.8% مقارنة بالنمو الكبير في عام 2017 والبالغ 7.4%، إلا أنه سيتراجع باعتدال في عام 2019 بنسبة 0.4%، ثم 0.9% في عام 2020 (الشكل 1-24).

الجدير بالذكر أن توقعات زيادة أسعار النفط قد تزيد من تكلفة مدخلات الإنتاج، وبالتالي تزايد أسعار السلع المصنعة وإن كان بمعدل نمو معتدل في عام 2018 يصل إلى 2.3% مقارنة بالنمو الكبير في عام 2017 والبالغ 14.6%، كما أن توجه الصين نحو خفض طلباتها على المعادن، وتوجهها نحو اقتصاد قائم على المستهلك، فضلاً عن تباطؤ الاستثمار في العقارات السكنية فيها، سيعمل على تراجع أسعار المواد الصناعية والخام بنسبة 1.4% في عام 2019 ثم 0.5% في عام 2020. بالإضافة انه بسبب التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وبعض الدول المنتجة للمعادن، أسعار المعادن انخفضت خلال النصف الثاني من عام 2018. أما بالنسبة لأسعار المواد الغذائية فتشير التوقعات إلى نموها ببطء أثناء فترة التوقع وبمعدل 1% في عام 2018، و0.5% في عام 2019 على أمل انخفاضها بصورة أكثر في عام 2020 جراء وفرة المعروض من المواد الغذائية.

الشكل 1-24: الأرقام القياسية لأسعار السلع غير النفطية (نقاط)



المصدر: تقديرات على ضوء تحليل بيانات سوق السلع للبنك الدولي وبيانات الاسعار الفورية لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية (<http://www.worldbank.org/en/research/commodity>) و https://www.eia.gov/dnav/pet/pet_pri_fut_s1_m.htm، accessed June 24th 2018.

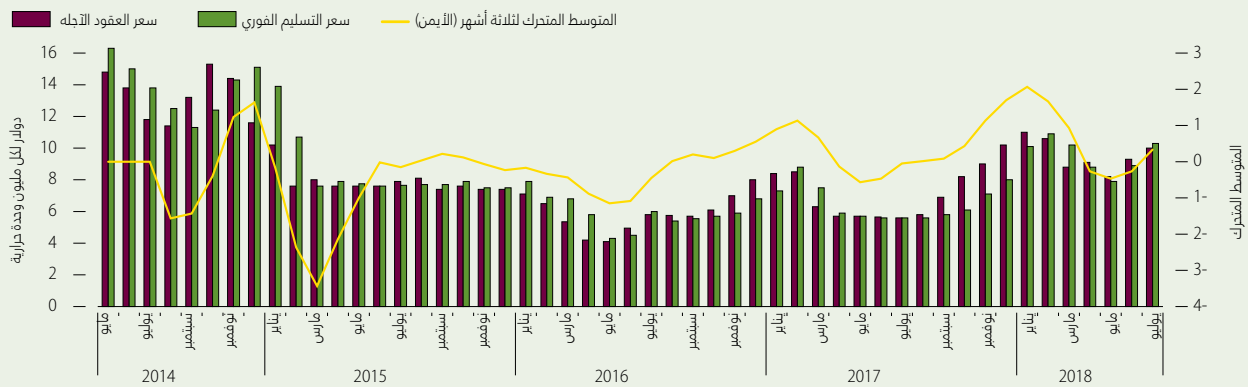
المرتبطة بأسعار النفط إلا أنه يتوقع لها أيضاً أن تواجه ضغوطات في تغيير شروط العقود لصالح المشتريين. لكن تجدر الإشارة بحسب تقرير الاتحاد الدولي للغاز فما زالت هناك شركات تفضل توقيع عقود طويلة الأجل وتم توقيع عدد من العقود في عام 2018، في الواقع وكما ذكرنا آنفاً قطر وقعت عقدين طويلي الأجل في عام 2017 مع بنغلاديش وفي عام 2018 مع فيتنام ولمدة 15 عاماً ومع الصين ولمدة 22 عاماً. وبناءً على ما سبق، ونظراً لحجم التغيرات الكبيرة والمتلاحقة في سوق الغاز الطبيعي المسال وما يرتبط بها من تكنولوجيا جديدة ومتطورة يمكن القول إن توقع أسعار التسليم الفوري للغاز الطبيعي المسال سيكون صعباً في المدى القريب نتيجة تزايد اختلال قوى السوق العالمية وما يرتبط بها من توازنات مختلفة وبالذات في ظل توقعات التدفق الجديد للمعروض من الغاز القادم من أستراليا وأمريكا الشمالية ومناطق أخرى. إلا أنه في الوقت نفسه يمكن القول أيضاً أن دولة قطر لن تتأثر كثيراً بمثل تلك التغيرات كون غالبية الصادرات الغازية القطرية (80% في عام 2017) تباع بعقود طويلة الأجل، وإلى السوق الآسيوية بصورة أساسية، وتكون عادة مرتبطة بأسعار النفط التي هي مرتفعة نسبياً كما لاحظنا سابقاً في (الشكل 1-18). غير أنه لا يمكن استبعاد طلب مستوردي الغاز الطبيعي المسال إعادة التفاوض لتخفيض أسعار عقودهم في حال انخفاض أسعار التسليم الفوري عن مستوى أسعار العقود لفترة طويلة، (انظر الإطار 1 - 11).

وعلى الرغم من استناد التوقعات المختلفة إلى مجموعة من الافتراضات القائمة على أساس الأوضاع الراهنة والمحاكية للتطورات المستقبلية، فإن هناك العديد من العوامل والافتراضات التي أُغفلت عند بناء هذه التوقعات ومنها على سبيل المثال وجود معوقات طبيعية ومالية كبيرة تواجه الاستكشافات الجديدة للغاز في العديد من دول العالم، فجهود استخراج الغاز الطبيعي من حوض بيرمين (Permian Basin) في الولايات المتحدة الأمريكية يتطلب مبالغ مالية باهظة لبناء بنية تحتية لنقل الغاز من الحقول إلى موانئ التصدير ومناطق الاستهلاك، ومن ناحية ثانية وفي جانب الطلب الكلي يلاحظ تغير سلوكيات استخدام الطاقة في الحد الكثير من الاقتصاديات العالمية وتحولها نحو مصادر الطاقة النظيفة للحد من تداعيات التغير المناخي العالمي والحد من مشكلة الاحتباس الحراري، ويأتي الغاز الطبيعي على رأس مصادر الطاقة الجديدة التي ستحل محل مصادر الطاقة التقليدية مثل الفحم في عدد من الدول بما فيها الصين التي تمتلكها رغبة جامحة في استخدام الغاز كمصدر نظيف للطاقة، وبالتالي فإن النمو المتواضع للعرض العالمي من الغاز مقابل الزيادة الكبيرة في الطلب العالمي قد تؤدي إلى استمرار ارتفاع أسعار الغاز على المدى القصير والمتوسط.

الإطار 1-11: اليابان تسعى لتغيير استراتيجيتها في شراء الغاز الطبيعي المسال

لطالما أعرب مشترو الغاز الطبيعي المسال اليابانيون عن استيائهم من بند «تقييد أحقية التحويل» الموجود في معظم عقود البيع القطرية، لأن هذا البند يقيد تحويل وجهة الشحنات المباعة ويمنع المشتري من إعادة بيع الشحنات بشروط قد تنافس شحنات أخرى من البائع نفسه. ولقد أجرت اللجنة اليابانية للتجارة العادلة مراجعة لبنود «التحويل» في عام 2016 عندما كانت سوق الغاز الطبيعي المسال العالمية تمر بتغيرات هيكلية وشهدت تحولاً في التبادل التجاري من صفقات بيع بين طرفين محددين إلى عقود أكثر سيولة مع ظهور موردين جدد ونشوء أسواق جديدة. وكان افتراض اللجنة والمشتريين اليابانيين أن أسعار العقود أعلى من أسعار التسليم الفوري. لكن واقع الحال في عام 2015 كان عكس ذلك (الشكل 1 ضمن الإطار) حيث كان متوسط أسعار العقود الآجلة \$7.87 للمليون وحدة حرارية بينما أسعار العقود الفورية كانت \$8.45 لكل مليون وحدة حرارية والعكس في عام 2017 كان سعر التسليم الفوري \$6.58 بينما سعر العقود إلى اليابان \$7.16 لكل مليون وحدة حرارية بريطانية. وحتى شهر مايو 2018 كانت الأسعار متساوية بين الفوري والعقود عند \$9.56 لكل مليون وحدة حرارية بريطانية

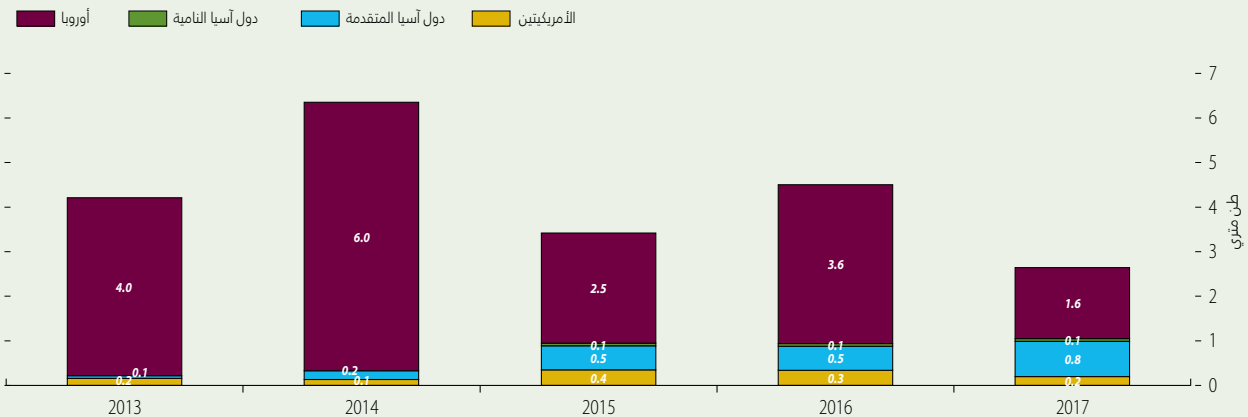
الشكل 1 للإطار 1-11: علاوة أو خصم لسعر العقود الآجلة مقابل التسليم الفوري (دولار لكل مليون وحدة حرارية)



المصدر: بيانات وزارة الاقتصاد اليابانية حيث تم التصحيح في 7 سبتمبر 2018 <http://www.meti.go.jp/english> وتم احتساب المتوسط المتحرك للثلاثة أشهر لإحتساب فارق الأسعار بين العقود الآجلة والأسعار الفورية بالدولار لكل مليون وحدة حرارية.

وبالنظر إلى أن معظم مشاريع الغاز الطبيعي المسال العالمية، خارج الولايات المتحدة، لا تزال تجذب رؤوس أموال على أساس التعاقد على الكميات بموجب عقود طويلة الأجل مرتبطة بأسعار النفط، فلا يستغرب أن تكون أحجام الغاز الطبيعي المسال المعاد تصديرها قليلة جداً. حيث انخفضت كميات الغاز الطبيعي المسال المعاد تصديرها في العالم من 5.6% من مجموع الصادرات القطرية في عام 2016 إلى 3.4% في عام 2017، وحدثت معظم صفقات إعادة التصدير في الأسواق الأوروبية (الشكل 2 ضمن الإطار). ورغم أن زيادة أحجام الغاز الطبيعي المسال المعاد تصديره قد تخفض أسعار المستهلك النهائية بشكل طفيف من الناحية النظرية، وخاصة في المناطق التي يكون فيها حجم هذا التبادل صغيراً مثل آسيا، ولاسيما اليابان، تشير الأرقام الأخيرة لعام 2017 إلى أن تحقيق أرباح من صفقات كهذه هو موضع شك كبير. لذلك فالأجدى والأكثر أهمية بالنسبة لمشتري الغاز الطبيعي المسال اليابانيين (Utility) هو تعزيز المرونة والحوار مع البائعين بشأن كميات وأسعار التسليم الفوري.

الشكل 2 للإطار 1-11: شحنات الغاز الطبيعي المسال المعاد تصديرها حسب الحجم والمنطقة



المصدر: التقارير السنوية للمجموعة الدولية لمستودري الغاز الطبيعي المسال (سنوات عدة).

الإطار 1-12: سيناريو أساس لآفاق الاقتصاد القطري قصير الأجل 2018-2020

متوسط التوقعات	التوقعات الأولية			بيانات فعلية وأولية		المؤشر
	2020-2018	2020	2019	2018	2017	
	معدلات النمو كنسبة مئوية إلا إذا تمت الإشارة إلى غير ذلك			الناتج المحلي		
2.8	3.1	2.9	2.6	1.6	2.1	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (نسبة نمو مئوية أسعار 2013)
0.3	0.8	0.2	-0.3	-0.7	-0.9	الناتج المحلي الإجمالي الهيدروكربوني (نسبة نمو مئوية)
5.2	5.1	5.2	5.2	3.8	5.3	الناتج المحلي الإجمالي الغير هيدروكربوني (نسبة نمو مئوية)
1.1	1.4	1.1	0.8	-2.4	-4.9	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (نسبة نمو مئوية)
5.0	0.7	3.5	10.9	8.3	-8.1	المكمش الكلي للناتج المحلي الإجمالي (نسبة نمو لمتوسط الفترة)
730.5	764.3	736.0	691.3	607.6	552.3	الناتج المحلي الإجمالي الإسمي بأسعار السوق (مليار ريال قطري)
8.0	3.9	6.5	13.8	10.0	-6.2	نمو الناتج المحلي الإسمي (نسبة نمو مئوية)
المالية العامة						
نسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلا إذا تمت الإشارة إلى غير ذلك						
32.8	32.8	32.8	32.7	26.5	31.0	إجمالي الإيرادات
17.3	16.4	17.2	18.3	13.8	14.7	الإيرادات الهيدروكربونية حسب تصنيف وزارة المالية
10.4	9.7	10.3	11.2	7.3	8.9	إيرادات النفط الخام المباشرة
6.9	6.7	6.9	7.1	6.5	5.8	إيرادات الغاز الطبيعي المباشرة
15.5	16.4	15.6	14.5	12.8	16.3	الإيرادات غير النفطية حسب تصنيف وزارة المالية
3.5	4.2	3.7	2.7	2.3	2.5	الإيرادات الضريبية
3.3	3.4	2.9	3.6	2.4	3.0	إيرادات أخرى
8.7	8.8	9.0	8.2	8.1	10.8	دخل أسهم قطر للبترول
27.9	26.6	27.7	29.4	32.2	40.2	إجمالي الإنفاق
15.2	15.2	15.1	15.3	18.5	21.6	الإنفاق الجاري
12.7	11.4	12.6	14.1	13.7	18.6	الإنفاق الرأسمالي
4.8	5.9	5.1	3.3	-5.7	-9.2	إجمالي الفائض / العجز
الاستثمار والادخار						
نسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلا إذا تمت الإشارة إلى غير ذلك						
38.7	37.4	38.6	40.1	44.6	48.9	الاستثمار
12.7	11.4	12.6	14.1	13.7	18.6	الاستثمار الثابت الحكومي
26.0	26.0	26.0	26.0	30.9	30.3	الاستثمار الثابت الخاص
4.4	5.3	4.5	3.4	3.4	2.7	الاستثمار الثابت في الهيدروكربون
21.6	20.7	21.5	22.7	27.5	27.6	الاستثمار الثابت في غير الهيدروكربون
57.8	54.2	58.2	61.1	58.4	54.8	إجمالي الادخار المحلي
38.7	37.4	38.6	40.1	44.6	48.9	إجمالي الادخار
-8.7	-7.9	-8.9	-9.2	-3.8	5.5	الادخار اللجنبي
47.4	45.3	47.5	49.3	48.5	43.4	الادخار القومي الكلي
17.5	17.3	17.7	17.5	8.0	9.3	العام
29.9	28.0	29.8	31.9	40.4	34.1	الخاص
القطاع الخارجي						
نسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلا إذا تمت الإشارة إلى غير ذلك						
8.7	7.9	8.9	9.2	3.8	-5.5	رصيد الحساب الجاري (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
110.1	111.4	111.4	107.5	85.2	72.5	صادرات السلع والخدمات (مليار دولار أمريكي)
75.8	75.6	77.2	74.7	56.6	46.5	صادرات الهيدروكربون (غاز وبنظ)
54.9	53.1	55.1	56.6	51.0	47.8	صادرات السلع والخدمات (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
71.9	76.2	71.8	67.6	62.2	63.5	واردات السلع والخدمات (مليار دولار أمريكي)
35.8	36.3	35.5	35.6	37.3	41.8	واردات السلع والخدمات (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
28.4	30.3	29.2	25.9	14.8	31.6	إجمالي الاحتياطي الخارجي - (مليار دولار أمريكي)
3.7	3.8	3.8	3.6	2.3	5.1	إجمالي الاحتياطي الخارجي (لتغطية إجمالي الواردات بالأشهر)
الأسعار والسكان						
3.6	3.6	3.6	3.6	3.6	3.6	سعر الصرف (ريال قطري لكل دولار أمريكي متوسط)
68.5	67.4	68.4	69.8	53.1	43.1	سعر النفط الخام (دولار أمريكي لكل برميل نفط)2
8.9	9.1	8.9	8.8	8.0	6.9	الغاز الطبيعي سعر اليابان (دولار أمريكي لكل مليون وحدة بريطانية حرارية)3
2.8	2.9	2.8	2.8	2.7	2.6	السكان (متوسط سنوي ، مليون)

1. غير متضمنة ودائع جهاز قطر للاستثمار لكنها متضمنة احتياطي الذهب ويتم تحديثها للسنة الجارية شهرياً وهذه النسخة تعبر عن شهر أغسطس 2018
 2. تستند التوقعات إلى متوسط سعر الغاز الطبيعي المسال والنظ الخام الذي ينشره البنك الدولي وصندوق النقد الدولي المعدلين للأسعار القطرية والبحرية القطرية.
 ملاحظة: قد لا تتطابق المجاميع تماماً مع المكونات بسبب التقريب

المصدر: تم تقدير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والبيانات المالية استناداً إلى مناقشات مع وزارة المالية باستخدام نموذج إطار الاقتصاد الكلي MDPS

الجزء الثاني: الأداء الاقتصادي لعام 2017 والنصف الأول من عام 2018

ملخص الأداء الاقتصادي لعام 2017

حقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالأسعار الثابتة لدولة قطر معدل نمو نمو مقداره 1.6% في عام 2017 مقداره 1.6% مقارنة بحوالي 2.1% في عام 2016، محافظاً بذلك على وتيرة نموه المعتدلة منذ عام 2012. وقد جاء نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام 2017 كما حصل في عام 2016 من النمو المتحقق في القطاعات الاقتصادية غير النفطية (غير الهيدروكربونية) وفي مقدمتها مساهمة قطاع الإنشاءات بحوالي 1.6 نقطة مئوية والخدمات بحوالي 0.2 نقطة مئوية أما بالنسبة لقطاع النفط والغاز (الهيدروكربوني) فقد شهد تراجعاً بحوالي 0.7 نقطة مئوية والناجم عن انخفاض إنتاج النفط الخام تنفيذاً لتعليمات منظمة أوبك منذ يناير 2017، فضلاً عن انخفاض إنتاج الغاز ومشتقاته نتيجة عمليات الصيانة الدورية.

أما الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (الإسمي) فقد حقق معدل تغير بلغ حوالي 10% في عام 2017 مقارنة بمعدل تغير سالب بلغ حوالي 6.2% في عام 2016، ويرجع ذلك إلى زيادة متوسط أسعار النفط الخام في السوق الدولية ولأول مرة منذ عام 2014 حيث بلغ متوسط العائد لكل برميل من مبيعات النفط القطري في عام 2017 حوالي \$53.1 مقارنة بحوالي \$43.1 في عام 2016.

شهد معدل التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال عام 2017 انخفاضاً كبيراً مقارنة بالعام السابق، حيث تراجع من 2.7% في عام 2016 إلى 0.46% في عام 2017، ويرجع ذلك إلى انخفاض الإيجارات على المساكن والتي تمثل حوالي 22% من إجمالي سلة أسعار المستهلك العائلي فضلاً عن الانخفاض في تكاليف التسلية والترفيه والمطاعم والفنادق الناجمة عن انخفاض عدد السياح القادمين من دول الخليج العربي جراء الحصار الاقتصادي المفروض على دولة قطر من قبل بعض الدول المجاورة منذ يونيو 2017. من ناحية أخرى أدت الزيادة في أسعار النفط في الأسواق العالمية إلى ارتفاع معدل التغير في مؤشر أسعار المنتجين الذي وصل إلى 19.8% في عام 2017 مقارنة بمعدل تغير سلبي بلغ 22.8% في عام 2016.

كما أسهمت زيادة أسعار النفط في عام 2017 في حدوث تحسن ملحوظ

في مؤشرات أداء المالية العامة وميزان المدفوعات مقارنة بمستوياتها في عام 2016. وتشير أحدث البيانات الأولية الفعلية لموازنة دولة قطر لعام 2017 والمقدمة من وزارة المالية إلى تراجع مستوى العجز في رصيد الموازنة العامة (الإيرادات ناقص النفقات) لعام 2017 إلى 34.6 مليار ريال وبما يعادل 5.69% من الناتج المحلي الإجمالي الجاري، مقارنة بحوالي 51 مليار ريال وبنسبة 9.24% من الناتج المحلي الإجمالي الجاري في عام 2016.

كما حققت الصادرات السلعية معدل نمو موجب بلغ 17.8% في عام 2017 مقارنة بمعدل نمو سالب قدره 25.9% في عام 2016، الأمر الذي انعكس على تحسن موقف الميزان التجاري ليحقق فائضاً بحوالي 21.9% من الناتج المحلي الإجمالي الجاري مقارنة بالفائض المتحقق في عام 2016 والبالغ 16.6%، وبذلك تحول الموقف العام للحساب الجاري لميزان المدفوعات من عجز بنسبة 5.45% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016 إلى فائض بحوالي 3.85% في عام 2017، على الرغم من استمرار تسجيل موازين الدخل والخدمات عجزاً خلال عام 2017 والناجمة عن استمرار تدفقات دخل الشركات الأجنبية وتحويلات المغتربين إلى الخارج فضلاً عن انحسار الدخل من حساب الخدمات إلى قطر.

الجدول 1-2: ملخص لأحدث البيانات الخاصة بالمؤشرات الاقتصادية الرئيسية لعامي 2016-2017

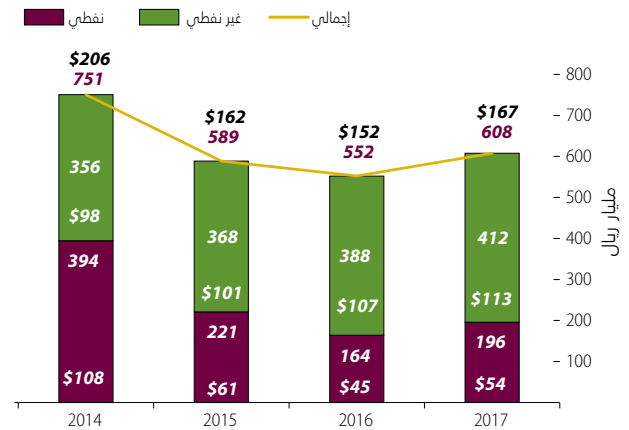
2017	2016	
1.58	2.13	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)*
10.02	6.19-	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (%)
19.5	25.8-	الناتج المحلي الهيدروكربوني الإسمي (%)
6.0	5.6	الناتج المحلي غير الهيدروكربوني الإسمي (%)
0.46	2.66	معدل تضخم أسعار المستهلك (%)
3.85	5.45-	رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات (%) من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي
5.69-	9.24-	رصيد الموازنة العامة للدولة (%) من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي
53.11	43.06	متوسط اسعار النفط القطري للبرميل

*الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأسعار عام 2013 الثابتة
المصدر: بيانات الناتج ومعدل التضخم من جهاز التخطيط والإحصاء. البيانات المالية من وزارة المالية والبيانات النقدية من المصرف المركزي.

داء الناتج المحلي الإجمالي لعام 2017

يُقاس الاقتصاد القطري من خلال طريقتين لإحساب الناتج المحلي الإجمالي، طريقة الإنتاج وطريقة الانفاق. وكما هو معروف فطريق الإنتاج تختص بعملية تقدير الإنتاج السلعي والخدمات لمجمل القطاعات الاقتصادية الرئيسية والفرعية، بينما طريقة الانفاق تختص بتقدير إجمالي ما تم شراءه من (أو إنفاقه على) السلع والخدمات سواء من المنتجات المحلية أو المستوردة. سيُستعرض في هذا الجزء من التقرير مسار تطور النمو الاقتصادي بمنهجية الإنتاج والذي يتكون من قطاعين رئيسيين هما: القطاع الهيدروكربوني والذي يضم أنشطة قطاع التعدين والصناعات الاستخراجية لعمليات إنتاج النفط والغاز ومشتقاتهما من الغاز المسال والمكثفات والمعروف بالقطاع (الهيدروكربوني)، والقطاع غير الهيدروكربوني (غير النفطي) والذي يتكون من بقية القطاعات الاقتصادية والتي أهمها الصناعات التحويلية، والإنشاءات، والنقل، والخدمات الحكومية. لكن ينبغي الإشارة بان الصناعات التحويلية تحتوي على أنشطة لها علاقة مباشرة بالقطاع الهيدروكربوني والمتمثلة في تكرير النفط، وصناعة البتروكيماويات، والاسمدة، والاسمنت. ولهذا سيُستخدم معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات الرئيسية والفرعية لقياس مستوى الأداء الاقتصادي لمجمل مكونات الاقتصاد الوطني خلال عام 2017.

الشكل 1-2: إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (مليار ريال ودولار)



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء - نشرة الحسابات الوطنية 2018.

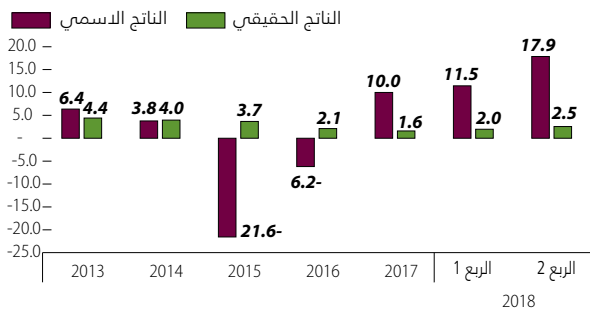
تشير بيانات الحسابات الوطنية الأولية لعام 2017 إلى ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (الإسمي) خلال عام 2017 إلى حوالي 608 مليار ريال قطري وبما يعادل \$167 مليار دولار، وقد بلغت مساهمة القطاع النفطي حوالي \$53.8 مليار دولار، أي ما نسبته 32.3% من إجمالي الناتج المحلي الجاري، فيما ساهمت القطاعات غير النفطية بحوالي \$113 مليار دولار وبنسبة 67.7% من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (الشكل 1-2). وبذلك يكون الناتج المحلي الإجمالي الإسمي قد حقق معدل تغير موجب في عام 2017 بلغ 10% مقارنة بمعدل تغير سالب خلال العامين 2016 و2015 بلغ 6.2%، و21.6% على التوالي كما يشير (الشكل 2-2).

ويرجع النمو الإيجابي المتحقق في الناتج المحلي الإسمي في عام 2017 والنصف الاول من عام 2018 إلى زيادة أسعار النفط والغاز في السوق العالمية مقارنة بالعامين السابقين، الأمر الذي أسهم في تحويل معدل

التغير السالب في مكمش قطاع النفط والغاز والبالغ 25.1% في عام 2016 إلى معدل تغير موجب بنسبة 20.4% في عام 2017، كما ساهم أيضاً في تخفيف الضغوط على مكمش الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي والناتجة عن تداعيات الحصار الاقتصادي المفروض على دولة قطر من قبل بعض دول الجوار ليحقق بذلك معدل تغير بمقدار 2.1% (جدول 2-2).

وعليه فقد أدى النمو الإيجابي للناتج المحلي الإجمالي بالتضافر مع تراجع النمو السكاني من 7.4% في عام 2016 إلى 4.5% في عام 2017 إلى تخفيف معدل التراجع في نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي ليصل إلى سالب 2.4% في عام 2017 مقارنة بسالب 4.9% في عام 2016. ومع ذلك التراجع فما يزال نصيب الفرد من الدخل (الناتج المحلي الحقيقي) في دولة قطر هو الأعلى في المنطقة وعلى مستوى العالم بحوالي \$63,488 دولاراً لكل فرد. وباستبعاد أثر التغيرات في الأسعار، يلاحظ أن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة 2013=100) قد بلغ 1.6% في عام 2017 مقارنة بـ 2.1% في عام 2016 مواصلاً بذلك منحى التراجع الذي شهده في السنوات الأربع الأخيرة (الشكل 2-2).

الشكل 2-2: نمو الناتج المحلي الإسمي والحقيقي (%)



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء - نشرة الحسابات الوطنية 2018.

تجدر الإشارة إلى أن حجم الفرق بين قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ونموه مقابل مقدار الناتج المحلي الإجمالي الإسمي ونموه خلال السنوات الأربع الماضية في قطر، يعزى إلى معدل التغير في معاملي مكمش الناتج المحلي الإجمالي، الذي يقيس التضخم في الأسعار أو انكماشها في الاقتصاد كما هو مبين في الجدول (2-2)، حيث يشير بان معدل التغير في معاملي مكمش الناتج المحلي الإجمالي في قطر قد شهد تقلبات حادة منذ عام 2014، فقد انخفض من معدل نمو سالب صغير بنسبة 0.2% في عام 2014، إلى معدل نمو سالب كبير بنسبة 24.3% في عام 2015، ثم استمر في انخفاضه في عام 2016 وبمعدل سالب 8.1%، قبل أن يتحول إلى نمو موجب بنسبة 8.3% في عام 2017. وتعزى هذه التغيرات في معاملي مكمش إجمالي الناتج المحلي بشكل رئيسي إلى تقلب معاملي مكمش الناتج المحلي للقطاع الهيدروكربوني الذي بدوره قام بمحاكاة معدل التغير في سعر النفط الخام منذ عام 2014.

ولتقييم أثر العوامل المزوجة لارتفاع أسعار النفط وإجراءات الحصار على مسار تطور نمو أو تراجع القطاعات الاقتصادية الرئيسية في قطر خلال العام 2017 سيتم استخدام معدل التغير في معاملي مكمش الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات الاقتصادية المختلفة المكونة للناتج المحلي

الجزء الثاني الأداء الاقتصادي في عام 2017

الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي لعام 2017

يقدم هذا القسم وصفاً موجزاً للناتج المحلي الإجمالي بمكوناته الخاصة بطريقة الانفاق (الإنفاق الاستهلاكي للأسر، الإنفاق الاستهلاكي الحكومي، تكوين رأس المال (الاستثمار)، وصافي الميزان التجاري والخدمي (الصادرات ناقصاً والواردات). كما يعطي آلية لتتبع اتجاه انماط كل من الاستهلاك والادخار وتقدير درجة ميلانهم الحدية التي تُستخدم لاحتساب المضاعفات المالية لرصد وتقييم فاعلية سياسات الاقتصاد الكلي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ودفع العملية التنموية الاقتصادية والاجتماعية، حيث على سبيل التعريف يقيس المضاعف المالي تأثير إنفاق ريبال واحد قطري على مستوى الدخل الكلي (الناتج المحلي). ولقد قدر صندوق النقد الدولي⁶ في عام 2015 مقدار متوسط المضاعف المالي في منطقة الخليج العربي بحوالي 0.7 بالنسبة للإنفاق الجاري، 1.2 للإنفاق الحكومي الاستهلاكي، 1.4 للاستثمارات الحكومية، بمعنى أنه عندما تقوم الحكومة بإنفاق ريبال واحد كإنفاق استثماري سوف يزيد الإنتاج المحلي بـ 1.4 ريبال بينما لو تم إنفاق نفس الريال في مجال الانفاق الحكومي الاستهلاكي سوف يزيد الناتج المحلي بـ 1.2 ريبال، ولهذا يلاحظ فاعلية الانفاق الاستثماري في إحداث نمو اقتصادي بينما النفقات الجارية الحكومية ستعود بالنفع على الاقتصاد بأقل من الريال (0.7 فلس) والسبب يعود إلى أن جزءاً من الإنفاق الجاري عبارة عن تحويلات ودعومات اجتماعية فضلاً عن تسربات جزء من الانفاق الجاري إلى خارج الاقتصاد الوطني عبر تحويلات الوافدين إلى بلدانهم أو عبر تكاليف الاستيراد.

وفي هذا السياق يشير (الشكل 2-4) إلى نصيب كل مكون من مكونات الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الانفاق حيث يلاحظ أن نصيب الصادرات – التي لا يزال أغلبها من النفط والغاز – تشكل حوالي 51% من الناتج المحلي الإجمالي وبمعدل نمو سنوي بلغ 17.7% في عام 2017، بينما شكلت الواردات حوالي 37% من إجمالي الناتج المحلي والتي تعبر عن درجة انفتاح الاقتصاد القطري على العالم الخارجي واعتماده على الواردات بسبب محدودية قاعدة الإنتاج المحلي. كما يحتل إجمالي التكوينات الرأسمالية (استثمار عام وخاص) المركز الثاني في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي ونسبة 44.6% في عام 2017، ويعكس هذا الارتفاع أثر السياسات الحكومية تجاه استكمال مشاريع البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية، والسياسات الخاصة بتشجيع القطاع الخاص لمواصلة تطوير المشاريع العقارية الكبرى، بالإضافة إلى دعم منشآت الصناعة التحويلية بالمواد اللقيمة (المواد الخام المشتقة من القطاع الهيدروكربوني والتي تستخدم في عمليات إنتاج أخرى في مجال الصناعة التحويلية، وإنتاج الكهراء أو الأسمدة)، فضلاً عن سياسة الدولة في دعم الاستثمار في الصناعة التحويلية للسلع الصناعية الخفيفة وخاصة الغذائية، أما بالنسبة لمساهمة الانفاق الاستهلاكي للأسر (استهلاك خاص) في تكوين الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت 24.6% من الناتج المحلي في 2017 مقارنة بحوالي 25.7% في عام 2016 وبمعدل نمو سنوي بلغ حوالي 5.3%.

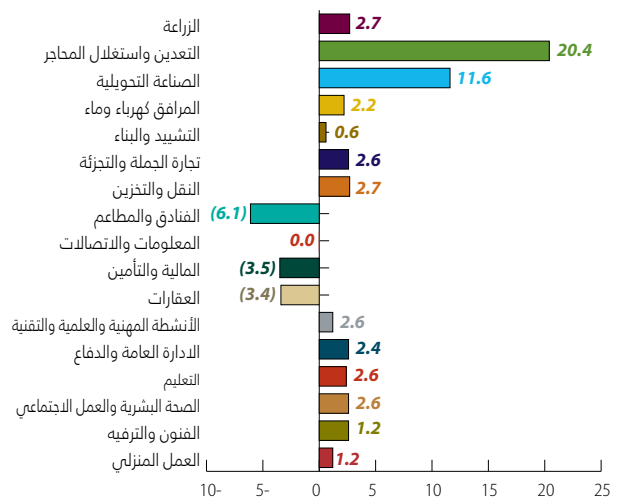
الإجمالي، حيث يلاحظ في (الشكل 2-3) ارتفاع معدل تغير معامل المكمش لقطاع التعدين واستخراج المعادن (القطاع الهيدروكربوني) بحوالي 20.4% ويرجع ذلك إلى زيادة أسعار النفط في الأسواق العالمية بحوالي 23.3%، كما احتل قطاع الصناعة التحويلية المرتبة الثانية في زيادة معدل تغير معامل المكمش بنسبة 11.6% نظراً لهيمنة أنشطة التكرير ومعالجة المنتجات المرتبطة بالنفط والغاز، وعلى العكس من ذلك يلاحظ تراجع معدل التغير في المكمش في قطاعات الفنادق والمطاعم والعقارات والمالية والتأمين نتيجة لتداعيات الحصار. كما شهدت بقية القطاعات ارتفاعات بنسب متفاوتة وبأقل من 3% نتيجة التغيرات في أسعار المواد المنتجة داخل القطاع وأسعار السلع الوسيطة والمواد الخام التي تتطلبها العملية الإنتاجية.

الجدول 2-2: مسار تغير مكمش الناتج المحلي

2017	2016	2015	2014	
607.6	552.3	588.7	750.7	إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (مليار ريال)
808.9	796.3	779.7	752.2	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (مليار ريال)
75.1	69.4	75.5	99.8	رقم قياسي لمكمش الناتج المحلي
50.0	41.6	55.5	98.4	مكمش الناتج الهيدروكربوني
98.7	96.6	96.4	101.4	مكمش الناتج غير الهيدروكربوني
53.1	43.1	51.1	96.8	أسعار النفط الخام (دولار للبرميل)
8.3	8.1-	24.3-	0.2-	مكمش الناتج المحلي (%)
20.4	25.1-	43.6-	1.6-	مكمش الناتج الهيدروكربوني (%)
2.1	0.3	4.9-	1.4	مكمش الناتج غير الهيدروكربوني (%)
23.3	15.7-	47.2-	10.1-	أسعار النفط الخام (دولار للبرميل) (%)

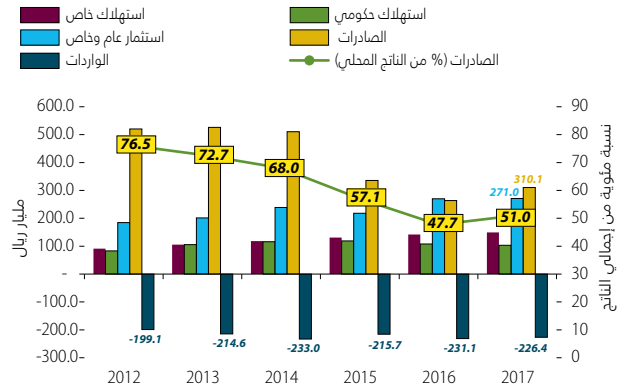
المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء

الشكل 2-3: معدل التغير لمعامل مكمش الناتج المحلي الإجمالي لعام 2017 (%)



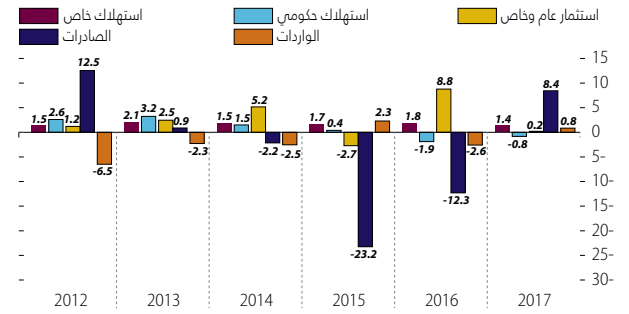
المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء

الشكل 2-4: الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق



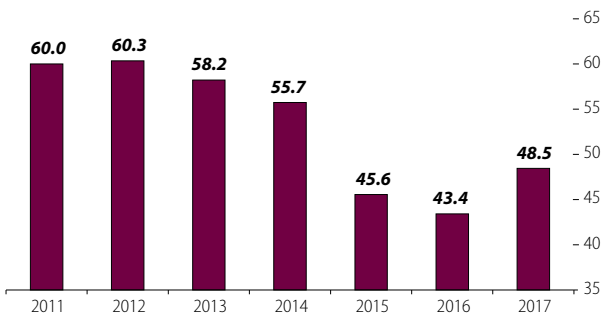
المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء.

الشكل 2-5: المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي الإسمي، الإنفاق (نقاط مئوية)



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء.

الشكل 2-6: مستوى إجمالي الادخار كنسبة من ناتج المحلي الإجمالي (%)



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء.

إمكانية تطوير الأنشطة القطاعية وتنويعها

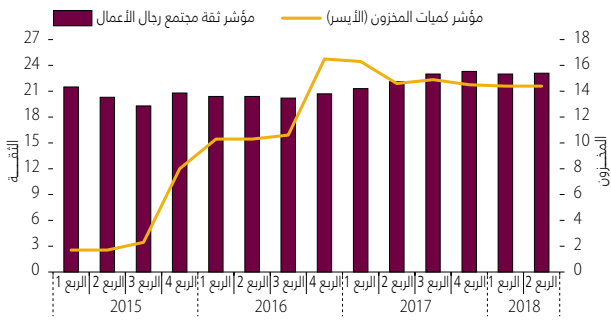
لقد ساهم تغير أسعار النفط في تغيير مساهمة كل من القطاع الهيدروكربوني وغير الهيدروكربوني في تركيب الناتج المحلي الإجمالي (الحقيقي والإسمي) حيث انخفضت حصة القطاع الهيدروكربوني في تركيب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 49.5% في عام 2016 إلى 48.4% في عام 2017 لصالح الزيادة في مساهمة القطاع غير الهيدروكربوني من 50.5% في عام 2016 إلى حوالي 51.6% في عام 2017. إلا أن ارتفاع أسعار النفط خلال عام 2017 ساهم في تحسن مساهمة قطاع الهيدروكربوني في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الجاري (الإسمي) من 29.7% في عام 2016 إلى 32.3% في عام 2017، مقابل تراجع نسبي للقطاعات غير الهيدروكربونية من 70.3% من إجمالي الناتج المحلي الجاري في عام 2016 إلى 67.7% في عام 2017.

وتوضح هذه المقارنة البسيطة كما يشير إليها (الشكل 7-2) إلى إرتهان الاقتصاد القطري لسوق النفط، ولكنها تشير أيضاً إلى إمكانية زيادة فرص التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على قطاع النفط حيث توسعت جميع القطاعات الفرعية في القطاع غير الهيدروكربوني واستمرت في قيادة النمو الاقتصادي خلال 2013-2015 بمتوسط نمو 9.6%. في حين بلغ معدل النمو في عامي 2016 و2017 حوالي 5.3%، و3.8% على التوالي بالرغم من تداعيات الحصار على بعض القطاعات الفرعية لقطاع الخدمات.

وبقياس مساهمة مكونات الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق في إجمالي نمو الناتج المحلي الإجمالي فيلاحظ من (الشكل 2-5) أن قطاع الصادرات قد قاد عملية النمو في بيان الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2017 بنسبة مساهمة بلغت 8.44 نقاط مئوية من إجمالي نمو الناتج المحلي الإسمي البالغ 10%، يليه الاستهلاك الخاص (الإنفاق الاستهلاكي للأسر) بمعدل نمو 1.4 نقاط مئوية، والواردات بحوالي سالب 0.8%، إلا أن مساهمة إجمالي التكوينات الرأسمالية في نمو الناتج المحلي ضئيلة 0.2% ولعل السبب يعود إلى استخدام مكون التكوينات الرأسمالية - كحد باقي - Residual - لامتناسص الفوارق الحسابية الإحصائية حتى يتساوى الناتج المحلي بطريقة الإنتاج مع الناتج المحلي بطريقة الإنفاق والتي تتفاوت من سنة إلى أخرى مما يؤثر على معدل نمو التكوينات الرأسمالية. ولذلك عند إزالة أثر الأسعار الجارية من الناتج المحلي الإجمالي باستخدام طريقة الإنفاق، فإن تكوين رأس المال (الاستثمار الرأسمالي) يظهر معدل نمو يبلغ 1.3% مقارنة بـ 0.4% بالأسعار الإسمية. أما الاستهلاك الخاص فقد حافظ على وتيرة نمو عالية بلغت في عام 2017 حوالي 4.4% بالأسعار الثابتة مقارنة مع 5.3% بالأسعار الإسمية، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى إنفاق السكان وبالتحديد الوافدين. وبالنسبة للاستهلاك الحكومي، وعلى الرغم من التوسع المستمر في تقديم الخدمات الاجتماعية والدفاع والأمن والخدمات الأخرى، فقد كان معدل نموها سالباً في عام 2017 بنسبة 6% بالأسعار الثابتة و4.3% بالأسعار الإسمية نتيجة لتقلص الإنفاق الحكومي

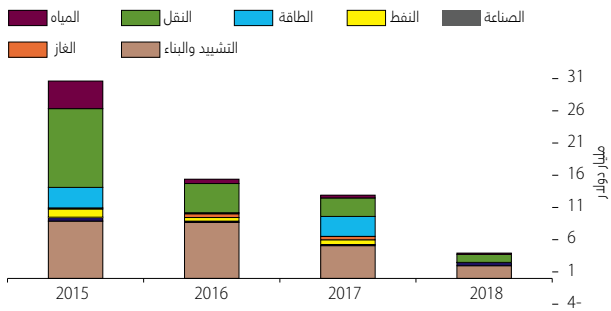
الجزء الثاني الأداء الاقتصادي في عام 2017

الشكل 2-8: الرقم القياسي لمؤشر ثقة مجتمع رجال الأعمال وكميات المخزون



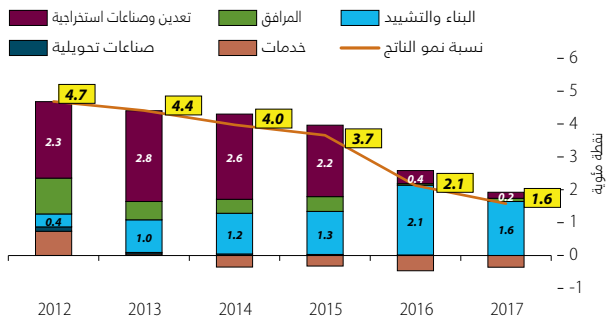
المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء.

الشكل 2-9: إرساء عقود المشاريع بحسب القطاعات الاقتصادية



المصدر: بيانات ميد (MEED) لشهر يونيو 2018، وتحليل جهاز التخطيط والإحصاء.

الشكل 2-10: مساهمة القطاعات في تشكيل نمو الناتج المحلي الاجمالي (نقطة مئوية)



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء.

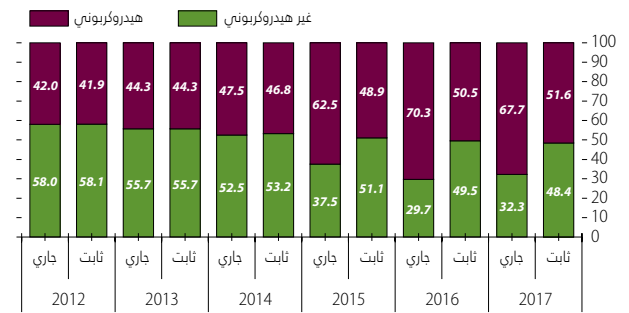
وبناءً عليه، يمكن القول إن قطاع الإنشاءات كان الأعلى نمواً في إطار القطاعات الاقتصادية غير النفطية خلال الأعوام الماضية، حيث بلغ معدل نموه حوالي 17.5% في عام 2017 يليه قطاعي الخدمات والصناعة التحويلية بحوالي 2% و1% على التوالي (الشكل 2-11). فيما تباطأت بقية القطاعات الاقتصادية غير النفطية مقارنة بعام 2015.

القطاعات غير النفطية

وقبل الخوض في التفاصيل المتعلقة بمستوى تطور القطاعات غير النفطية، تجدر الإشارة إلى أنه منذ أغسطس 2016، اعتمد قسم الحسابات الوطنية في جهاز التخطيط والإحصاء التصنيف الصناعي الدولي

ويُعزى التباطؤ في نمو أنشطة القطاعات الخدمية جزئياً إلى انكماش في النفقات الجارية، وكذلك إلى انخفاض في حماس المستثمرين، مع تباطؤ في عقود المشاريع المرعبة. لكن انخفاض النفقات الحكومية على السلع والخدمات بحوالي 25% أثر بشكل كبير على مواصلة التوسع في الأنشطة التجارية (انظر الحسابات المالية).

الشكل 2-7: مساهمة الناتج الهيدروكربوني وغير الهيدروكربوني في الناتج المحلي بالأسعار الثابتة (الجارية %)



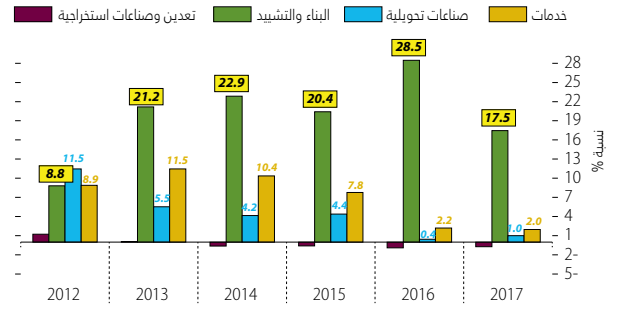
المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء.

الجدير بالذكر أن انخفاض أسعار النفط في السوق الدولية منذ منتصف 2014 وما يتبعها من تراجع المشتريات الحكومية ينعكس وبصورة سريعة على قطاع الصناعة التحويلية في عام 2015 من خلال تراجع مؤشر ثقة الأعمال وتراكم المخزون الناتج عن تراجع الطلب (الشكل 2-8)، كما أدى انخفاض إرساء عقود المشاريع باستخدام بيانات مييد (MEED) حتى شهر يونيو 2018 كمؤشر لعدد المشاريع القابلة للتنفيذ (الشكل 2-9) إلى تباطؤ وتيرة نمو قطاع الإنشاءات من 28.5% في عام 2016 إلى 17.5% في عام 2017. ومع ذلك، سيكون لطول الفترات الزمنية لمشاريع الإنشاءات أثر أكبر على النمو في المدى المتوسط والطويل وعلى وتيرة التوسع في القطاع. على الرغم من أن قطاع الخدمات ظل هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي خلال الفترة 2012 – 2015، إلا أن مساهمته تراجعت بشكل كبير خلال عامي 2016 و2017 لتصل إلى 0.4 نقطة مئوية و0.2 نقطة مئوية على التوالي مقارنة بمعدلات مساهمته العالية في النمو في الأعوام السابقة كما يشير (الشكل 2-10). الأمر الذي أتاح لقطاع الإنشاءات تبوء الصدارة في المساهمة في النمو الاقتصادي الكلي وبمعدل 1.6 نقطة مئوية في عام 2017 مقارنة بحوالي 2.1 نقطة مئوية في عام 2016. كما تحسنت أيضاً مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في تشكيل النمو الكلي خلال عام 2017 لتصل إلى 0.3 نقطة مئوية على الرغم من انخفاضها السريع في عام 2016 من السنوات السابقة، عندما انخفض إلى 0.05 نقطة مئوية. من ناحية ثانية استمرت مساهمة قطاع التعدين والصناعات الاستخراجية في تشكيل النمو الاقتصادي الكلي خلال عام 2017 في الانخفاض بحوالي سالب 0.36 نقطة مئوية كما هو الحال في العام السابق 2016 والبالغة 0.46 نقطة مئوية، نتيجة تراجع إنتاج المكثفات النفطية بصورة أساسية.

الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2018 - 2020

الموحد (ISIC4)، والذي يحتوي على تفاصيل أكبر وخاصة لقطاع الخدمات. ونتيجة لهذا التحول، تمت إعادة تسمية بعض المجموعات الفرعية لقطاع الخدمات مما سميت به في إصدارات التوقعات الاقتصادية السابقة.

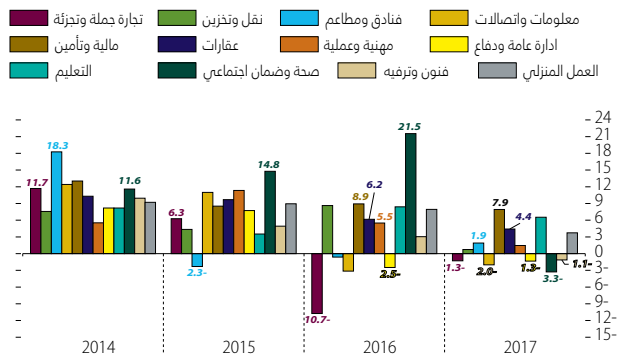
الشكل 2-11: نمو الناتج المحلي الحقيقي حسب القطاع (%)



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء.

قطاع الخدمات كأحد القطاعات الرئيسية للأنشطة غير النفطية شهد انخفاضاً في عامي 2016 و2017 مقارنة بعام 2015 كما أشار (الشكل 11-2)، ويرجع هذا الانخفاض إلى تباطؤ القطاعات الفرعية للخدمات خلال الفترة باستثناء القطاعات الفرعية التي استفادت من الدعم الحكومي في عام 2016: الفنون والترفيه والنقل والتخزين والصحة والعمل الاجتماعي والتعليم. ومع ذلك، تراجعت هذه القطاعات الفرعية المدعومة في نموها في عام 2017 باستثناء قطاع التعليم، الذي حقق زيادة بنسبة 6.5%. وكما يشير (الشكل 12-2) ففي قطاع الخدمات، واصلت الخدمات المالية والتأمين نموها السريع، حيث نمت بنسبة 8.9%، و7.9% في عامي 2016 و2017، والذي يعزى إلى تقديم ائتمان إضافي لاستجابة للطلب المقدم من القطاع العام وشركات التطوير والمقاولات العقارية العاملة في مشاريع البنى التحتية الضخمة، مما أدى إلى تسجيل نمو مرتفع في أسواق التأمين. واتخذ نمو قطاع العقارات منحى مماثلاً بنسبة 6.2% و4.4% خلال العامين بسبب الزيادة الملفتة في تسليم الوحدات السكنية الجديدة، حيث ساهم تسليم العقارات في الدوحة وضواحيها والخدمات المتصلة بهذه العقارات في تعزيز نمو القطاع.

الشكل 2-12: نمو مكونات قطاع الخدمات (%)



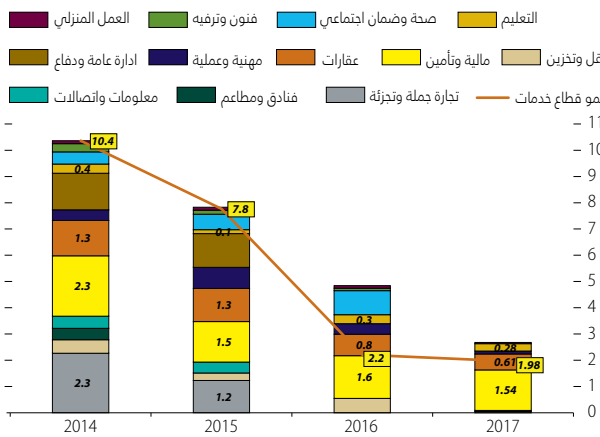
المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء.

كما لوحظ الانتعاش الكبير أيضاً في قطاع الصحة والضمان الاجتماعي خلال العام 2016 وبنمو بلغ 21.5%، إلا أنها تراجعت في عام 2017 إلى سالب

3.3%. وكذلك شهد قطاع التعليم والأنشطة المهنية والعلمية والفنية انتعاشاً كبيراً خلال الفترة 2014-2017 نتيجة اعفاء قطاع التعليم من متطلبات الشريك القطري، ومواصلة الدعم الحكومي لتحسين جودة التعليم، فضلاً عن نجاح واحة قطر للعلوم والتكنولوجيا في زيادة عدد أعضائها بانضمام 10 شركات ناشئة مع انطلاق برنامج تسريع تطوير المشاريع التكنولوجية، ولهذا فقد بلغ نمو قطاع التعليم 8.4% في عام 2016 و6.5% في عام 2017، فيما بلغ نمو الأنشطة المهنية حوالي 5.5% في عام 2016 وتراجع جزئياً في عام 2017 ليصل إلى حوالي 1.5% (الشكل 2-13).

أما بالنسبة لنمو قطاع الخدمات العامة فقد سجل تراجعاً خلال العامين 2016 و2017 وبنسبة 2.5% و1.3% على التوالي. وبالعكس من ذلك فقد واصلت الخدمات المنزلية نموها بنسبة 7.9% و3.7% خلال العامين نتيجة ازدياد عدد الأسر المعيشية ذات الطابع العائلي. كما ساهم تراجع ثقة المستهلك في قطر ومنطقة الخليج بشكل عام في تباطؤ ملحوظ في قطاعين فرعيين هما: تجارة الجملة والتجزئة، وخدمات الفنادق والمطاعم. حيث تراجع نمو قطاع تجارة الجملة والتجزئة في قطر بصورة كبيرة (من 6.3% في 2015 إلى سالب 10.7% في 2016، وسالب 1.3% عام 2017) مدفوعاً بالدرجة الأولى بانخفاض مبيعات السيارات والأجهزة المنزلية الرئيسية (تلاجات، غسالات وغيرها) حيث أرجأ المستهلكون عمليات الشراء خلال فترات عدم اليقين.

الشكل 2-13: مساهمة مكونات قطاع الخدمات في نمو ناتج الخدمات (نقطة مئوية)

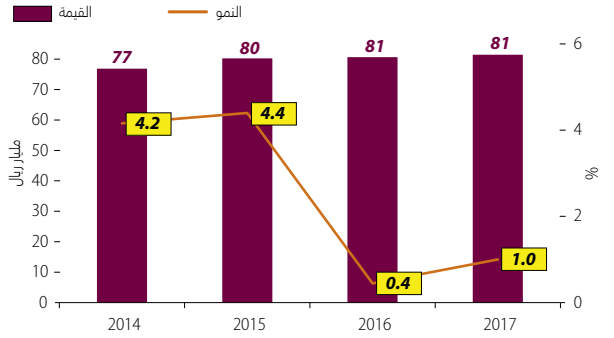


المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء.

نتيجة لإنخفاض أسعار النفط في عام 2014، شهدت معظم البلدان المصدرة للنفط، بما في ذلك دول مجلس التعاون الخليجي، انخفاضاً هائلاً في عائداتها النفطية مما دفع العديد منها إلى تنفيذ سلسلة من إجراءات التقشف خلال 2015-2016. وهذه التدابير تؤثر على دخول القطاعين العام والخاص، مما أدى بدوره إلى خفض مستوى الاستهلاك العام والخاص، لا سيما قطاعي السياحة والتجارة في جميع أنحاء بلدان مجلس التعاون الخليجي. في قطر، على سبيل المثال، تأثر قطاع خدمات الفنادق والمطاعم تأثيراً كبيراً لـإنخفاض الزوار والسواح حيث انخفض معدل النمو السنوي من 18% في 2014 إلى معدلات سلبية في عامي 2015 و2016 قبل تحقيق نمو إيجابي بنسبة 1.9% في عام 2017. كانت الزيادة لعام 2017 ناجمة عن

الجزء الثاني الأداء الاقتصادي في عام 2017

الشكل 2-15: قطاع الصناعة التحويلية - (القيم والنمو)



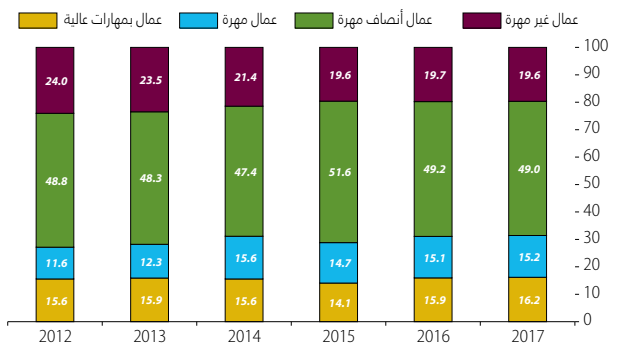
المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء.

القوى العاملة ومستوى المهارات

تشير بيانات مسح القوى العاملة لعام 2017، إلى أن العمالة الماهرة وذوي المهارات العالية يحظون بتمثيل جيد في تركيبة القوة العاملة في الاقتصاد القطري (الشكل 2-16)، حيث بلغت في عام 2017 حوالي 612.5 ألف وبنسبة 31.4% من إجمالي القوى العاملة غير القطرية (1.95 مليون)، بما لذلك من مردود اقتصادي كبير. وعلى الرغم من احتياج الاقتصاد للعمالة غير الماهرة في العديد من القطاعات الإنتاجية والخدمية، إلا أنها ظلت قرب أدنى مستوى لها منذ بداية تنفيذ مسح القوى العاملة في عام 2008 حيث بلغت 19.6% في عام 2017 مقارنة بـ 24% في عام 2012.

ونظراً لحجم الأعمال والمشاريع النوعية التي يتم تنفيذها خلال الفترة الحالية والمستقبلية فإنه من المتوقع استمرار منحى الزيادة الطفيفة التي حصلت في عام 2017 في نسبة العمال ذوي المهارات العالية، الذين يشكلون الطليعة في بناء اقتصاد قائم على المعرفة، مع سعي دولة قطر لتحقيق أهدافها في تنويع اقتصادي مستدام كما ورد في استراتيجية التنمية الوطنية الثانية لدولة قطر (2018-2022).

الشكل 2-16: تركيبة مهارات العمالة غير القطرية (%)



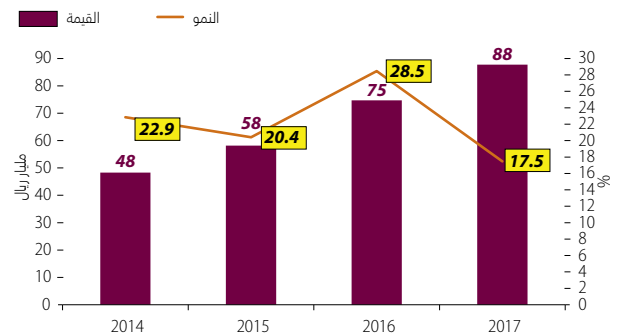
المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، مسح القوى العاملة لعام 2017، جدول رقم 87.

التدابير الإدارية التي أُنْتُهَجها أصحاب الفنادق والمطاعم لخفض التكاليف مما حقق استقرار نسبي في عائدات الفنادق والمطاعم.

أما من حيث مساهمة القطاعات المكونة لقطاع الخدمات في نمو ناتجها الإجمالي فقد شكّل قطاع الخدمات المالية والتأمين المحرك الأساسي لنمو قطاع الخدمات في العامين 2016، 2017، حيث ساهم بنحو 1.6 و 1.5 نقطة مئوية على التوالي) من النمو الإجمالي للخدمات (1.98%) (الشكل 2-13). وجاءت خدمات العقارات كثاني أكبر مساهم في نمو قطاع الخدمات وبحوالي 0.8 و 0.6 نقطة مئوية في العامين 2016 و 2017 على التوالي. يأتي قطاع التعليم في المرتبة الثالثة من حيث المساهمة حيث بلغت 0.3 و 0.28 نقطة مئوية للعامين 2016 و 2017 على التوالي. أما بقية القطاعات فقد شهدت تراجعاً خلال عام 2017 مقارنة بعام 2016 أغلبها كان بالسالب، إلا أن حدة تراجع مساهمة قطاع تجارة الجملة والتجزئة في نمو قطاع الخدمات في عام 2017 كان أقل من تراجعها في عام 2016.

وفي جانب القطاعات السلعية شهد الناتج الحقيقي لقطاع الإنشاءات نمواً سريعاً خلال السنوات القليلة الماضية بفضل الاستثمارات الضخمة في البنية التحتية والعقارات في قطر، مسجلاً 17.5% في عام 2017 (الشكل 2-14). مع العلم أن هناك العديد من المشاريع الكبيرة التي مازالت قيد الإنشاء ومنها: مشروع سكك الحديد القطرية "قطر ريل" والتطويرات العقارية لمدينة لوسيل ومشيرب قلب الدوحة، إلى جانب عدد من مراكز التسوق الضخمة وعدد كبير من الفنادق والمدارس والمستشفيات. من جانب آخر، شهد قطاع الصناعة التحويلية عودة حميدة من خلال تحقيق نمو موجب في عام 2017 بحوالي 1% بعد أن كان قد تراجع بصورة كبيرة إلى 0.4% في عام 2016 (الشكل 2-15)، الجدير بالذكر أن شركات البتروكيماويات والأسمدة قد قلصت حجم الإنتاج في عامي 2016 و 2017 بسبب انخفاض الأسعار العالمية للمشتقات النفطية وبالتالي البتروكيماويات والأسمدة، ومع ذلك فقد ارتفع معدل النمو لمنتجات تكرير النفط من 12.8% في عام 2016، إلى 36% بعد إضافة مصفاة (راس لفان رقم 2)، أما بالنسبة للأسمدة وبعد تراجع نموها في عام 2016 بحوالي 2.6% إلا أنها حققت نمواً بحوالي 5.9% عام 2017، إما بقية الصناعات التحويلية الأخرى فقد تراجعت بنسبة 2.8% في عام 2017 مقارنة بنمو موجب 1.3% في عام 2016.

الشكل 2-14: قطاع الإنشاءات - (القيم والنمو)



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء.

الأسعار

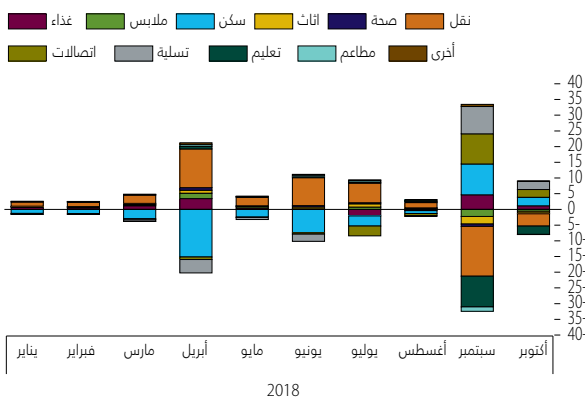
الرقم القياسي لأسعار المستهلك

يستعرض الشكل (2-17) نمط التغيير في مؤشر أسعار المستهلك العام والأساسي (CPI) خلال الفترة 2015-2018، والذي يعكس في مجمله تأثيرات العوامل المحلية والدولية على الأسعار المحلية وبدوره على تكاليف المعيشة في قطر. ف فيما يتعلق بالعوامل المحلية التي أسهمت بشكل كبير في ارتفاع متوسط الرقم القياسي من 1.8% في عام 2015 إلى 2.7% في عام 2016 تتمثل في الإجراءات الإدارية التي اتخذتها الحكومة في عام 2016 والمتمثلة في الرفع الجزئي عن الدعم لخدمات المياه والكهرباء، وتحريم شراء المحروقات لتتساريز جزئياً مع أسعار السوق الدولية، فضلاً عن تخفيف الدعم عن المدارس الخاصة. الجدير بالذكر أنه ومع تكيف المستهلكين مع المتغيرات المحلية خلال النصف الأول من عام 2017 فقد بدأ الرقم القياسي ينخفض من متوسط 2.67% في عام 2016 إلى 0.73% خلال الفترة (يناير-مايو 2017) بحد أعلى 1.2% في يناير وبتدنى 0.1% في مايو 2017، قبل أن يعود للزيادة مجدداً بفعل إجراءات الحصار ليصل إلى 0.86% في يونيو 2017 نتيجة ردة الفعل الشعبية في زيادة الطلب على السلع الغذائية وكان من المتوقع أن تؤدي الارتفاع الأسعار على جميع المستويات وتغيير اتجاه مؤشر أسعار المستهلك من الانخفاض إلى الزيادة، خاصة عندما ارتفعت أسعار كثير من السلع في البداية بسبب نقصها في الأسواق القطرية. الأمر الذي حدا بالحكومة إلى اتخاذ إجراءات إدارية ومالية لمواجهة تداعيات الحصار السلبية، والمتمثلة في نقص المواد الغذائية وغير الغذائية في الأسواق القطرية، فضلاً عن انخفاض إيجارات المساكن والمحلات التجارية وانخفاض الأعمال التجارية المتعلقة بالتسليّة والترفيه والمطاعم والفنادق كأحد تداعيات انخفاض الطلب الناتج عن انحسار عدد الوافدين ذوي الدخل المرتفعة، والتقلص النسبي في عدد الزائرين والسواح وبالتالي انخفاض متوسط الرقم القياسي من 0.86% في يناير-مايو 2017 إلى متوسط 0.17% خلال الفترة (يونيو-ديسمبر 2017). أما خلال الفترة يناير - أكتوبر من عام 2018 فقد تذبذب بين الصعود والهبوط بمتوسط 0.44% وبتدنى أعلى 1% وبتدنى أدنى سالب 0.25%.

واعتمادها على السوق الدولية، فضلاً عن بعض مكونات سلة السلع متفاوتة في تأثيرها على إحداهما تغيير معدل التغيير للرقم القياسي مما يجعل السلع العابرة والمتغيرة تتحكم في مسار نمط التغيير الرقم القياسي. ولهذا فقد جرت العادة عالمياً وإحصائياً في استبعاد مجموعة الغذاء والطاقة لإحتساب الرقم القياسي للتضخم الأساسي لما لهما من صفة التذبذب الكبير، إلا أنه في حال دولة قطر يتم الاحتفاظ بمكون المواد الغذائية والطاقة لتعكس أثر التضخم المستورد كونها تستورد نسبة عالية من احتياجاتها الغذائية وغير الغذائية من السوق الدولية، فضلاً عن أن أسعار الوقود مرتبطة بالأسعار العالمية، وبالتالي فقد جرت العادة في قطر على استبعاد مكون خدماتي يتمثل في تكاليف إيجارات المساكن لوزنها الكبير في سلة الاستهلاك بحوالي 22%.

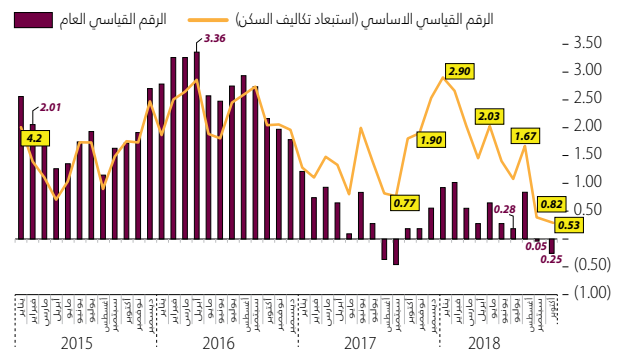
ومن ضمن هذا السياق يشير (الشكل 2-17) إلى مسار معدل التغيير للرقم القياسي بعد استبعاد مكون تكاليف السكن والمعروف عالمياً (التضخم الأساسي) حيث يلاحظ أنه شهد تراجعاً كبيراً في النصف الأول من عام 2017 ليصل في شهر مايو إلى أقل من 0.81% قبل أن يعود مجدداً للارتفاع إلى 2% في شهر يونيو 2017، نتيجة التصحيح الكامل على الواردات من دول الجوار - جواً وبراً وبحراً - مما أدى بدولة قطر إلى العمل نحو إيجاد بدائل على المدى القصير والمتوسط، حيث استخدم النقل الجوي بكثافة في بادئ الأمر لتغطية السوق القطرية بالمواد الأساسية وبالتالي ارتفعت الأسعار في الأمد القصير، إلا أنه ما أن استتب الأمر وتم إيجاد بدائل من النقل البحري فضلاً عن افتتاح ميناء حمد حتى انخفض معدل التضخم الأساسي من 2% في مايو إلى 0.75% في أغسطس 2017، ومع ذلك فقد حافظ معدل التضخم الأساسي على الصورة النمطية السائدة له، حيث يرتفع في الربع الأول ثم ينخفض في الربع الثاني، ثم يعاود ارتفاعها مجدداً في الربع الثالث قبل أن ينخفض في الربع الرابع، وهكذا تكرر النمط نسبياً خلال الفترة يناير - أكتوبر من عام 2018 فقد تذبذب بين الصعود والهبوط بمتوسط 1.66% وبتدنى أعلى 2.9% وبتدنى أدنى 0.53%.

الشكل 2-18: مساهمة مكونات سلة السلع في معدل تغيير الرقم القياسي لعام 2018 (نقاط*)



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء
*النقاط ليست نسبة إنما مجرد أرقام لقياس حجم الآثار

الشكل 2-17: معدل التغيير السنوي للأرقام القياسية (عام وأساسي) (%)



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء.

أما بالنسبة لمسار مساهمة المكونات الرئيسية لسلة السلع في معدل التغيير السنوي للرقم القياسي العام خلال الفترة يناير - أكتوبر من عام

ومع ذلك فإن استخدم الرقم القياسي العام غير كاف لإعطاء نبذة عن مستوى تكلفة المعيشة في دولة قطر نظراً لمحدودية الإنتاج المحلي

الجزء الثاني الأداء الاقتصادي في عام 2017

في قطاع الصناعات التحويلية سجل تراجعاً كبيراً بلغ نسبة سلبية 15% خلال عام 2016، ومع تحسن مؤشر القطاع الهيدروكربوني في عام 2017، تحسن متوسط معدل تغير مؤشر الصناعات التحويلية إيجابياً بلغ 17.7% خلال عام 2017، وهكذا عندما تحسن مؤشر الهيدروكربوني خلال الثلاثة الأرباع الأولى من عام 2018 تصاعد أيضاً معدل التغير لمؤشر الصناعات التحويلية ليصل إلى 25.6% في الربع الثالث من عام 2018 متضافراً مع مؤشر التعدين والصناعات الاستخراجية (القطاع الهيدروكربوني - التعدين) بحوالي 44.7%، أما بالنسبة للمرافق (من كهرباء وماء وغاز منزلي) فقد حافظت على نموها المعتدل والموسمي حتى أنها بلغت فقط 3% في نهاية الربع الثالث من عام 2018.

أسواق الأصول: الأسهم والعقارات. بورصة قطر

انضمت بورصة قطر في عام 2014 إلى عضوية مؤشر الأسواق الناشئة - إم إس سي آية® (MSCI) مورغان ستانلي كإحدى الأسواق الناشئة - والذي يراقب مستوى الأداء لسوق الأسهم في المؤشر بحيث يحدد المحركات والمخاطر في المحافظ الاستثمارية لمؤشرات البلدان المنضوية تحت مؤشر الأسواق الناشئة مما ساعد بورصة قطر على تحسين سوقها المالي وجذب رؤوس أموال أجنبية إلى السوق المحلية.

تقيس بورصة قطر مستوى أداء أنشطتها من خلال استخدام ثلاثة مؤشرات رئيسية وثمانية مؤشرات فرعية. ومن المؤشرات الرئيسية مؤشر بورصة قطر العام والذي يحتوي على أكبر 20 شركة مساهمة وأكثرها سيولة ويحد أقصى لوزن كل سهم 15% ويستخدم لقياس الأداء السعري للأسهم التي يتكون منها المؤشر. كما أن مؤشر العائد الإجمالي والذي يشبه المؤشر العام من حيث التكوين إلا أنه يقيس الدخل المتأتي من أرباح الأسهم، أما مؤشر جميع الأسهم فهو يحتوي على جميع الأسهم المدرجة في البورصة (حوالي 44 شركة) وبدون سقف معين لوزن الأسهم فيها، وإنما ينبغي أن يكون الحد الأدنى لحركتها السنوية 1% وهي نسبة عدد الأسهم التي انتقلت من ملكية شخص إلى آخر خلال السنة، حيث يستخدم مؤشر جميع الأسهم في قياس الأسعار وحركة الدخل المتأتي من توزيعات الأرباح.

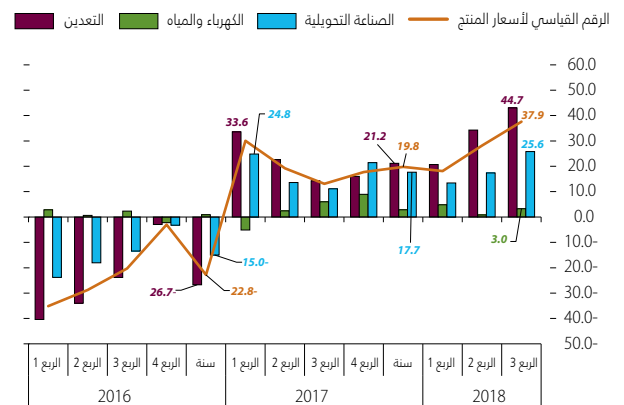
أحد أهم المؤشرات الثلاثة المرجعية هو مؤشر جميع الأسهم (All-Share)، وهو متوسط المؤشرات الفرعية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية (البنوك والتمويل، الصناعة، التأمين، العقارات، الاستهلاك، الاتصالات، النقل) والذي يوفر آلية للمستثمرين المحتملين لتحليل أداء كل قطاع اقتصادي فيما يتعلق بأسعارها وتوزيعات الأرباح. كما تمكن المستثمرين من المقارنة مع أداء مؤشر ستاندرد آند بورز، وكذلك مؤشرات البورصة في الدول المجاورة لمجلس التعاون الخليجي والتي تشابه اقتصاداتها مع اقتصاد دولة قطر لإعتمادهما على مورد رئيسي واحد وهو النفط، وما تمثل عوائد النفط والغاز من دور محوري في المالية العامة والتي بدورها تتيح للحكومات زيادة إنفاقها العام على المشروعات العامة، مما يؤدي بدوره إلى توسيع أنشطة القطاعات الاقتصادية غير النفطية (غير الهيدروكربونية). بيد أن الزيادة في أسعار النفط ليس بالضرورة أن تؤدي إلى تعزيز نمو جميع أسواق الأسهم وإنما يتفاوت تأثيرها من بورصة إلى أخرى، يعتمد

2018، يلاحظ من (الشكل 2-18) بأن مسار المساهمة يتذبذب ما بين ارتفاع وانخفاض أسعار المكونات الرئيسية لسلة السلع عاكسة تطورات العرض والطلب في السوق المحلية والدولية، إلا أن المكونات الأساسية التي تساهم في معدل التغير السنوي للرقم القياسي العام شبه محصورة في تكاليف النقل، وإيجار السكن كحجم تأثير كقيم مطلقة وليس بالضرورة إيجابياً أو سلباً، إما تأثير مساهمة بقية السلع فهي شبه منكمشة يزيد تأثيرها من موسم على آخر كما حصل لمعظم سلع سلة الاستهلاك في شهري إبريل وسبتمبر 2018، الجدير بالإشارة إلى أن تكاليف النقل والغذاء تخضع لقوى العرض والطلب في السوق الدولية، بعكس تكاليف إيجار السكن والاتصالات التي تعكس قوى العرض والطلب المحلية.

الرقم القياسي لأسعار المنتج

أدى تزايد أسعار النفط في الأسواق العالمية في عام 2017 إلى ارتفاع متوسط معدل التغير للرقم القياسي لأسعار المنتجين (مؤشر PPI) ليصل إلى نسبة إيجابية بلغت 19.8% خلال عام 2017 مقارنة بمعدل تغير سلبي بلغ 22.3% في عام 2016. لقد ساهم اتفاق أعضاء أوبك على خفض الإنتاج في أواخر نوفمبر 2016 في ارتفاع أسعار النفط والغاز في السوق الدولية مما ساعد على زيادة أسعار المنتجين عالمياً، وبالتالي ارتفاع معدل التغير لمؤشر أسعار المنتجين لدولة قطر إلى 30% في الربع الأول من عام 2017 بفضل ارتفاع مؤشري القطاعات الهيدروكربونية والصناعة التحويلية. ولقد خفت حدة الارتفاع للمؤشر في الربعين الثاني والثالث من عام 2017 قبل أن ترتفع مرة أخرى في الربع الرابع واستمرت مسيرتها الصاعدة حتى وصلت إلى 37.9% بحلول نهاية الربع الثالث من عام 2018.

الشكل 2-19: معدل التغير لمكونات مؤشر أسعار المنتج (تغير سنوي %)

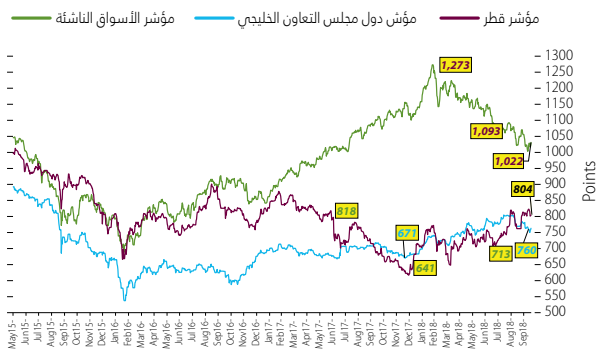


المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء.

الجدير بالذكر أن تغيرات معدل تغير مؤشر أسعار المنتج في قطاع الصناعة التحويلية ترتبط وإلى حد كبير بالتغيرات في معدل تغير مؤشر القطاع الهيدروكربوني كون إنتاج المشتقات البترولية المكررة والمنتجات الكيماوية الأساسية المعتمدة على النفط والغاز كمواد لقيمة تهيمن بصورة كبيرة على الصناعة التحويلية، حيث لوحظ أن متوسط معدل التغير للمؤشر

السلع الأساسية، والتي في مجملها يكون لها تأثير حول كيفية تقييم المستثمرين لأداء السوق المالي. أما بالنسبة للأسواق المالية في منطقة الخليج العربي وكما لاحظنا آنفا فهي علاقة طردية مع أسعار الهيدروكربون ومستوى الانفاق في المالية العامة. ولقياس مستوى أداء السوق المالية القطرية مقارنة مع العالمية والإقليمية فسوف يستخدم مؤشرات MSCI للأسواق الناشئة حيث يلاحظ أن متوسط مؤشر MSCI للأسواق الناشئة خلال الفترة يناير - أكتوبر 2018 حقق نمواً بمقدار 9.1% مقارنة بمتوسط عام 2017 (الشكل 2-21). وبالمثل، شهد مؤشر MSCI في دول مجلس التعاون الخليجي معدل نمو بلغ 9.3% خلال نفس الفترة مقارنة بمتوسطه في عام 2017 ويرجع ذلك أساساً إلى إثر زيادة أسعار النفط (زاد سعر خام برنت بنسبة 39% خلال الفترة نفسها) مع احتمالية استقرار إنفاق المالية العامة. وفيما يتعلق بأداء مؤشر MSCI لدولة قطر خلال عام 2018، وعلى الرغم من تأثير الحصار على سوق الأسهم منذ يونيو 2017، كما هو موضح في الشكل 2-21، مما ساهم في انخفاض أداء MSCI قطر خلال الفترة يناير - يوليو 2018 بمعدل 3.6% مقارنة بمتوسط الأداء في عام 2017. إلا أنه شهد نمواً مطرداً بنسبة 6% منذ بداية أغسطس 2018 وحتى نهاية أكتوبر.

الشكل 2-21: مؤشر MSCI أسعار الأسهم (على أساس الدولار الأمريكي)



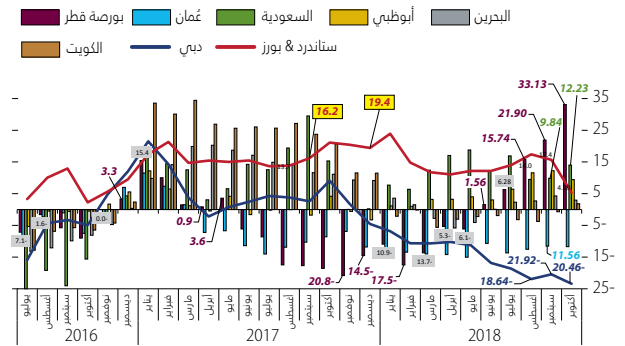
المصدر: تومسون، رويترز، إيكون، تاريخ التصفح 18 أكتوبر 2018.

إلا أنه ينبغي الإشارة إلى أن متوسط تكلفة الأسهم المدرجة في بورصة قطر أصبحت متقاربة بمتوسط تكلفة الأسهم في السعودية والكويت وإلى حد ما تكلفة الأسهم في أبو ظبي، حيث بلغت نسبة سعر الأسهم إلى الأرباح في بورصة قطر حوالي 14.55 في أكتوبر 2018 مقارنة بـ 14.72 في السعودية، و 13.97 في الكويت، و 12.68 في أبو ظبي كما يشير (الجدول 3-2). أما نسبة سعر الأسهم في قطر إلى قيمتها الدفترية 1.36، مقارنة بالقيمة المسجلة في البورصة السعودية 1.73 وبورصة أبو ظبي 1.32، والكويت 1.39، إلا أن قيمتها الدفترية في البحرين ودبي هي الأرخص. ومع ذلك كان متوسط الأرباح الموزعة في بورصة قطر البالغ 3.86% أعلى من عوائد الكويت قليلاً لكنه أقل من عوائد السعودية وأبو ظبي، ودبي، والبحرين، وعمان.

أما على مستوى أداء القطاعات الاقتصادية بحسب الشركات المدرجة في بورصة قطر، فإن إجمالي القيمة السوقية للأسهم الشركات بلغت حوالي 580.5 مليار ريال في أكتوبر 2018، محققة نمواً مقداره 14.5% عن

على طبيعة مكونات كل قطاع في البورصة ومدى استفادتها من جراء تدفق العوائد النفطية. وكما يشير (الشكل 2-20) بأنه عندما كانت أسعار النفط متدنية خلال النصف الثاني من عام 2016 كان مستوى أداء كل الأسواق المالية متدنية لدول مجلس التعاون الخليجي مقارنة مع ستاندرد آند بورز، وكان أكثرها تراجعاً السعودية بمتوسط 14.8%، يليها البحرين بمتوسط 7.9% والكويت بمتوسط 5.6%، وقطر بمتوسط 3.4%. بالرغم ان أسعار النفط تحسنت في نوفمبر 2016 والتي أدت إلى تحسن مباشر في أداء الأسواق المالية خلال شهري نوفمبر وديسمبر 2016، لكن ما أن استقرت اسعار النفط في مستوياته المرتفعة نسبياً خلال النصف الأول من عام 2017 حتى حققت معظم اسواق مجلس التعاون الخليجي تقدماً كبيراً حيث حقق سوق الكويت للأوراق المالية متوسط نمو بلغ 29.5%، والبحرين بمتوسط 16.7%، والسعودية بمتوسط 11.5%، والأمارات دبي بمتوسط 6.8%، وقطر بمتوسط 4.2%، بينما ظلت بورصة عمان متراجعة عند سالب 0.8% يبدو لعدم استفادتها من ارتفاع أسعار النفط آنذاك. وهكذا ظلت الأسواق المالية في الكويت والسعودية والبحرين تحقق نمواً كبيراً في النصف الثاني من عام 2017، إلا بورصة قطر فقد تراجعت بمتوسط 16.3% جراء تداعيات الحصار الذي فرض عليها من بعض دول مجلس التعاون الخليجي، وكذلك تراجعت بورصة عمان بمتوسط 10.6%.

الشكل 2-20: مؤشر أسعار أسهم اسواق مجلس التعاون الخليجي ومؤشر ستاندرد اند بورز العالمي (% سنوي)



المصدر: تومسون، رويترز، إيكون، تاريخ التصفح 18 أكتوبر 2018.

أما بالنسبة لمستوى تطور أسواق الأوراق المالية بدول مجلس التعاون الخليجي في الربع الثالث من عام 2018 فقد شهدت مؤشرات كل من قطر والسعودية وأبو ظبي والبحرين ارتفاعاً بحوالي 14.6%، و 12.1%، و 10.1% و 3.1% مقارنة بالربع الثالث من عام 2017، بينما شهدت مؤشرات كل من عمان ودبي والكويت تراجعاً بمتوسط 12.6%، و 20.3%، و 2.5% على التوالي. أما سوق دبي فقد تعاضمت خسارتها خلال شهري أغسطس وسبتمبر والتي تجاوزت 20% جراء الإنتكاسات التي حصلت في السوق العقارية ومنها شركة أبراج، في المقابل حقق عدد من مؤشرات القطاعات الاقتصادية المكونة لمؤشر جميع الأسهم في قطر لشهر أكتوبر 2018 نمواً متصاعداً بلغ 33.1% في حين تراجع مؤشر ستاندرد آند بورز إلى 10.5%.

وبشكل عام فإداء الأسواق المالية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية تعكس حالة إما عدم اليقين في أساسيات السوق العالمية، أو في مزاج المستثمرين، أو في استمرار التقلبات الحادة في أسعار

الجدول 2-3: مؤشرات أداء أسواق الأسهم في المنطقة

MSI.	KWSE.	BAX.	TASI.	DFMGI.	ADI.	جميع الأسهم العام	دولة قطر	دولة قطر
عمان	الكويت	البحرين	السعودية	دبي	ابوظبي	دولة قطر	دولة قطر	دولة قطر
4,491	6,633	1,313	7,743	2,826	5,029	10,368	3,060	نقطة المؤشر
9.45	13.97	8.61	14.72	7.68	12.68	14.44	14.55	نسبة الأسعار إلى الأرباح PE
0.85	1.39	0.78	1.73	1.00	1.32	1.42	1.36	نسبة السعر إلى القيمة الدفترية PB
6.42	3.74	5.77	4.01	5.82	5.06	4.22	3.86	عائدات الأرباح (%)
6.67	3.81	6.35	14.98	11.98	11.13	16.37	16.80	التقلب - 200 يوم
11.95-	3.52	1.39-	7.16	16.15-	14.33	21.64	24.77	الأداء خلال عام مضى (%)
10.76-	7.34	3.66	11.63	17.25-	15.10	31.97	40.66	معدل تغير السعر السنوي (%)

المصدر: تومسون رويتر - إيكون - أكتوبر 2018

من فائض في النصف الأول من عام 2018 بحوالي 2.1% من إجمالي النفقات، إلا أن الحكومة عملت على إصدار أذون خزانة وسندات وصكوك حكومية بغرض تطوير السوق المالية ودعم أعمال البورصة فضلاً عن امتصاص السيولة وتمويل الموازنة إذا لزم الأمر، حيث تم إصدار أذون خزانة وسندات وصكوك خلال الفترة يناير-نوفمبر 2018 بلغ حوالي 35.5 مليار ريال وبما يعادل 9.75 مليار دولار كان نصيب أذون الخزانة (القروض قصيرة الأجل) حوالي 28.3% (الشكل 2-22). ويشير تقرير بورصة قطر لشهر أكتوبر 2018 بأنه تم تداول سندات بقيمة إجمالية بلغت 2.7 مليار ريال وبما يشكل 16.3% من إجمالي السندات المصدرة خلال الفترة يناير-نوفمبر 2018.

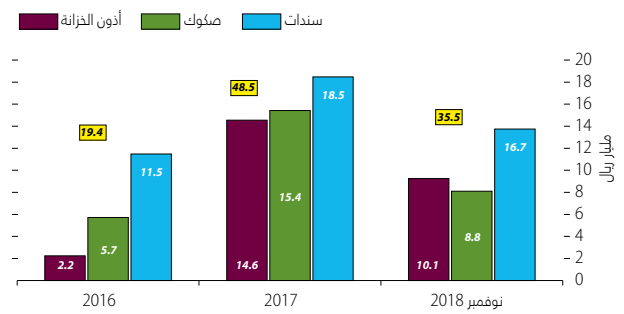
العقارات

شهدت سوق العقارات في قطر خلال السنوات الماضية أداءً متقلباً نتيجة لعمليات المضاربة العقارية وعدم التوازن بين قوى العرض والطلب، كما هو الحال في بقية الأسواق العقارية على المستوى العالمي أو على مستوى السوق العقارية الخليجية. ونظراً للأهمية الاقتصادية والمالية التي يحظى بها السوق العقاري في دولة قطر وبالأخص وأنه يستحوذ على حوالي 38% من الائتمان المحلي للبنوك المحلية فقد بادر مصرف قطر المركزي (المشرف على عملية التمويل) بالتعاون مع وزارة العدل القطرية (المسئولة عن عملية التوثيق العقاري) بالعمل على إعداد مؤشر لأسعار العقارات في المدن القطرية، ويستند مؤشر العقارات القطري على بيانات صفقات بيع العقارات، (بما في ذلك الأراضي والفلل السكنية والعقارات السكنية) التي يتم تجميعها من قبل وزارة العدل باستثناء الصفقات التي تعتبر غير عادية أو التي تجري بشكل مستقل كمنزل الملكية داخل العائلة، وتم اختيار بريل 2009-مارس 2010 كسنة أساس لإحتساب التغير في الأسعار.

وعلى الرغم من أن السوق العقارية شهدت هبوطاً متقلباً خلال عام 2016 باستثناء الربع الأخير منه والذي شهد بداية التعافي العقاري والذي امتد حتى النصف الأول من عام 2017 قبل أن تشهد أسعار العقارات من جديد هبوطاً متدرجاً منذ منتصف العام 2017 نتيجة الحصار، إلا أنه بعد اضمحلال أثر الحصار وتأقلم الاقتصاد القطري مع المتغيرات الجديدة عاد سوق العقارات القطري للنمو مجدداً منذ بداية الربع الرابع من عام 2017 وبداية الربع الأول من عام 2018 وبصورة مستقلة وبعيدة عن تأثير أسعار

متوسط (يناير- سبتمبر 2018). كما بلغ معدل التغير للمؤشر العام لبورصة قطر حوالي 11.7% في أكتوبر 2018 مقارنة بمتوسط قيمة المؤشر خلال الفترة (يناير- سبتمبر 2018). ولقد ساهمت القطاعات الاقتصادية السبعة¹⁰ المكونة لمؤشر جميع الأسهم في تحقيق معدل تغير شهري بلغ 5.41% في أكتوبر 2018، حيث جاء معظم النمو من قطاع العقارات بحوالي 7.64%، وقطاع البنوك والخدمات المالية بحوالي 7.57%، وقطاع الصناعة بحوالي 4.47%، وقطاع النقل بحوالي 3.22%، وقطاع الخدمات والسلع الاستهلاكية بحوالي 1.91%، بينما حقق مؤشري الاتصالات والتأمين تراجعاً بحوالي 2.34% و 1.86% على التوالي.

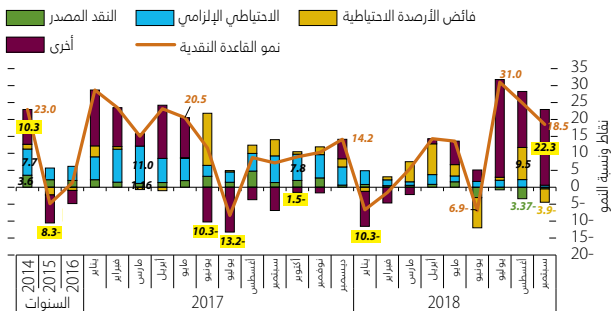
الشكل 2-22: إصدارات اذون الخزانة والسندات والصكوك



المصدر: مصرف قطر المركزي وتحليل جهاز التخطيط والإحصاء.

وبهدف زيادة التعاملات المالية لبورصة قطر وتطوير سوقها المالية على نطاق أوسع، تسعى حكومة قطر ممثلة بوزارة المالية ومصرف قطر المركزي الى تشجيع تداول السندات الحكومية وأذون الخزانة في سوق الأوراق المالية والرامية إلى إمتصاص السيولة واذا تطلب الأمر إلى تغطية جزء من العجز المالي للموازنة العامة للدولة، فعلى سبيل المثال في عام 2017 بلغ عجز الموازنة العامة حوالي 35.4 مليار ريال، تم تمويله بالكامل من خلال الاقتراض المحلي عبر إصدار أذون خزانة بحوالي 14.6 مليار ريال، وسندات حكومية بحوالي 18.5 مليار ريال، وصكوك بحوالي 15.4 مليار ريال، حيث بلغ الإجمالي 48.5 مليار ريال وما يعادلها \$13.3 مليار دولار، إلا أنه لم يتم تداول السندات وأذون الخزانة في بورصة قطر سوى 19.5% من إجمالي السندات وحوالي 6.4% من إجمالي أذون الخزانة الصادرة في عام 2017. ومع ما حققته الموازنة العامة

الشكل 2-24 : مساهمات مكونات القاعدة النقدية في نموها (نقطة مئوية)



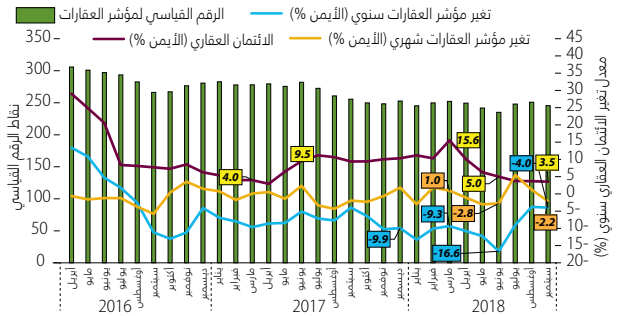
المصدر: النشرة النقدية الشهرية لمصرف قطر المركزي وتحليل جهاز التخطيط والإحصاء.

ولتقييم أثر العوامل المزوجة لارتفاع أسعار النفط وإجراءات الحصار على مسار تطور السيولة والعرض النقدي في قطر خلال الفترة 2014-2018 سيتم استخدام مساهمة مكونات السيولة الأولية والقاعدة النقدية كما يشير (الشكل 2-24) حيث يلاحظ كيف كانت القاعدة النقدية موجبة إجمالاً في عام 2014 بجميع مكوناتها سواءً النقد المصدر، أو الاحتياطي الإلزامي، أو فائض الأرصدة الاحتياطية والودائع الأخرى، لكن ما أن انخفضت أسعار النفط في منتصف عام 2014 حتى تقلصت مجمل مكونات القاعدة النقدية وبعضها بنقاط مئوية سلبية خلال عام 2015 قبل أن تستعيد عافيتها ونشاطها جراء الارتفاع النسبي لأسعار النفط في نهاية عام 2016 ليصل نمو القاعدة النقدية في مايو 2017 إلى حوالي 20.5%، إلا أن تداعيات الحصار في يونيو 2017 عملت على تراجع القاعدة النقدية ومكوناتها خلال يونيو و يوليو 2017 قبل أن تستعيد عافيتها ونشاطها جراء الإجراءات التي اتخذها مصرف قطر المركزي لمواجهة تداعيات الحصار والمتمثلة في زيادة الودائع الحكومية بالعملات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي، وتقديم التسهيلات الائتمانية عن طريق الريبو (إعادة الشراء)¹¹، وتشديد الرقابة على سوق الصرف، والتي أدت في مجملها إلى استقرار السيولة الأولية والقاعدة النقدية ليصل معدل التغير في نهاية عام 2017 إلى حوالي 14.2%. وخلال الثلاثة الأرباع الأولى من عام 2018 شهدت القاعدة النقدية هبوطاً متعجلاً ثم صعوداً متأنياً ثم هبوطاً يعكس تطورات الحركة المصرفية الطبيعية الناجمة عن حركة العرض والطلب الكلي للاقتصاد القطري.

أما بالنسبة لمعدل التغير السنوي للقاعدة النقدية بحوالي 31% في شهر يوليو 2018 فهو بسبب ارتفاع الودائع الأخرى من 276.4 مليون ريال في يوليو 2017 إلى 16,400.8 مليون ريال في يوليو 2018، وعندما تراجعت إلى 15,049.1 مليون ريال في سبتمبر 2018 تراجع لمعدل التغير إلى 18.5%. أما فيما يتعلق بالعرض النقدي بمفهومه الواسع كما يشير (الشكل 2-25) فقد حقق نمواً متواضعاً بحوالي 3.4% في عام 2015، ونمواً سالباً بـ 4.6% في عام 2016، ليعود إلى التعافي منذ يناير 2017 ويحقق نمواً موجباً بلغ 4.7% في مايو 2017 (قبل الحصار)، ونظراً لتداعيات الحصار فقد تدخل مصرف قطر المركزي بالتعاون مع جهاز قطر للاستثمار في ضخ سيولة بالعملة الأجنبية في البنوك المحلية مما رفع من العرض النقدي الواسع ليصل نموه إلى 21.3% في ديسمبر 2017 وظل عند مستوياته المرتفعة خلال النصف الأول من عام 2018 حتى استقر عند 0.14% في سبتمبر 2018.

العقارات في الأسواق الخليجية المجاورة. لكن مع بداية الربع الثاني من عام 2018 بدأ ينخفض لعلها لأسباب زيادة العرض وانخفاض الطلب التي أثرت بدورها على خفض الإيجارات، بل ولعلها ساهمت في تغيير أذواق الناس للانتقال إلى المباني الحديثة بدلاً من القديمة، فضلاً عن انتقال الشركات من المجمعات السكنية الكبيرة إلى المجمعات الصغيرة لتناسب مع أحجامها حيث تم تخفيض من القوى العاملة لكثير من الشركات نتيجة استكمال عدد كبير من المشاريع الانشائية (الشكل 2-23).

الشكل 2-23: الرقم القياسي ومعدل التغير في أسعار العقارات



المصدر: النشرة الإحصائية الفصلية لمصرف قطر المركزي - مايو 2018 (سنة الأساس للرقم القياسي أبريل -2009 مارس 2010).

شهد الطلب على الائتمان المصرفي زيادة خلال الربع الأول من عام 2018 على الرغم من هبوط أسعار العقارات والإيجارات إلا أنه ما لبث أن انخفض خلال الربع الثاني حيث يشير (الشكل 2-23) إلى طبيعة العلاقة الطردية بين نمو مؤشر أسعار العقارات ونمو الائتمان الممنوح للقطاع العقاري على أساس سنوي خلال النصف الأول من عام 2018، إذ أنه ومع تحسن نمو الائتمان بحوالي 15.6% في مارس 2018 تحسن نمو مؤشر العقارات من سالب 9.9% في ديسمبر 2017 إلى سالب 9.3% في مارس 2018، لكن ما أن انخفض نمو المؤشر السنوي إلى 16.6% في يونيو 2018 حتى انخفض نمو الائتمان إلى 5%، ومع ذلك، هذه العلاقة ليست منتظمة ففي نهاية الربع الثالث (سبتمبر 2018) تحسن مؤشر العقارات إلى سالب 4% مقارنة بسالب 16.6% في يونيو 2018، بينما ظل نمو الائتمان إيجابياً عند معدل متواضع بنسبة 3.5%. مع التأكيد على أن جزءاً من الانخفاض في نمو المؤشر هي ناتجة عن إجراءات تحسينية لتصحيح الاختلالات السعرية الناجمة عن عملية المضاربة التي أصابت الاقتصادات العالمية في المجال العقاري ومنها اقتصاد قطر والتي بدورها ستعيد السوق العقارية لتخضع لعملية العرض والطلب مثل سوق العقارات الدولية في الوقت الحاضر.

السيولة والعرض النقدي

يقوم مصرف قطر المركزي بقياس السيولة وعرض النقود باستخدام أربعة معايير نقدية: السيولة الأولية، القاعدة النقدية، وعرض النقود في حدودها الضيقة والواسعة (انظر الإطار 2-1 صفحة 50) حيث تتأثر هذه المعايير إيجاباً وسلباً بتذبذب أسعار النفط والغاز في الأسواق الدولية، ومستوى نمو الاقتصاد والطلب العالمي على السلع لخدمات، فضلاً عن مستوى التوترات السياسية والأمنية على المستويين الدولي والإقليمي.

الجزء الثاني الأداء الاقتصادي في عام 2017

النقدي حتى أصبح 0.14% في سبتمبر ومن المتوقع أن يتباطأ معدل نمو العرض النقدي إلى سالب في الأشهر القادمة لأن المقارنة ستم مع فترة الزيادة في نمو العرض النقدي خلال النصف الثاني من عام 2017 (فترة الحصار الأولى).

الجدير بالإشارة بأنه منذ بدء الحصار كانت زيادة ودائع القطاع العام بالنقد الأجنبي هو لمواجهة انخفاض ودائع غير المقيمين والتي انخفضت نسبتها من إجمالي الودائع من 24.2% في مايو 2017 (قبل الحصار) إلى 16.7% في ديسمبر 2017 وبما يعادل 137 مليار ريال، إلا أنها منذ بداية عام 2018 بدأت تتصاعد حتى بلغت نسبتها 20.8% من إجمالي الودائع في سبتمبر 2018 وبما يعادل 170 مليار ريال مقارنة بـ 142.77 مليار ريال في سبتمبر 2017 (انظر الجدول 2-5 في صفحة 47).

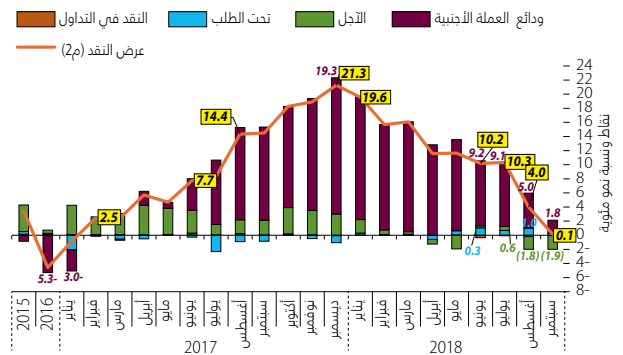
أما بالنسبة لمستوى المضاعف النقدي في قطر، والذي يعبر عن نسبة العرض النقدي الواسع إلى القاعدة النقدية، فقد ارتفع من 5.5 نقطة في عام 2009 إلى 7.7 نقطة في أغسطس 2018 والذي يعني أنه عند إيداع 100 ريال قطري في البنوك المحلية من شأنه أن يخلق 550 ريال في عام 2009 أو 770 ريال قطري في أغسطس 2018 مما يشير إلى تزايد دور حركة الودائع المصرفية في خلق الائتمان وبالتالي في تشكيل الثروة الاقتصادية (انظر ملحق مفاهيم اقتصادية ومالية).

التطور في الموجودات والمطلوبات المصرفية

نظراً لدور الأنشطة الائتمانية المحلية في خلق المال والثروة، شارك النظام المصرفي القطري بنشاط في تقديم الائتمانات المحلية لتمويل أنشطة التنمية والبناء في قطر خلال العقد الماضي، مما جعله يبحث عن مصادر تمويل خارجية (استقطاب الودائع الأجنبية للحصول على التمويل) منذ عام 2005 لمواصلة معدلات نموها المرتفعة، لهذا سوف يتم في هذا الجزء استعراض مسار تطور الموجودات والمطلوبات لدى البنوك التجارية والتي بلغت (1,404 مليار ريال بما يعادل \$385.7 مليار دولار أمريكي) في نهاية سبتمبر 2018 وبمعدل نمو سنوي مقداره 5% مقارنة بشهر سبتمبر 2017، ويُعزى النمو الكلي للمطلوبات في سبتمبر 2018 إلى نمو مطلوبات البنوك التقليدية بحوالي 7.1% والإسلامية بنحو 0.9% واللذان يشكلان أيضاً ما نسبته 71.9% و 24.9% من إجمالي المطلوبات على التوالي.

إلا أنه ينبغي الإشارة وكما يشير (الشكل 2-25) إلى أن المحرك الرئيسي للعرض النقدي خلال النصف الثاني من عام 2017 والنصف الأول من عام 2018 هي الودائع بالعملة الأجنبية، حيث يمثل انخفاضها وزيادتها أحد أهم الأسباب الرئيسية لتغيرات نمو العرض النقدي خلال السنوات الماضية، فقد أسهم سحب الودائع بالعملات الأجنبية من قبل كل من القطاعين العام والخاص في انكماش نمو العرض النقدي في عام 2016 بحوالي سالب 5.3%. وحدث العكس تماماً في عام 2017، حيث عندما ارتفعت نسبة ودائع القطاع العام بالعملات الأجنبية إلى إجمالي ودائع القطاع العام من 45% في مايو 2017 إلى 60% في أغسطس 2017، ارتفع نمو العرض النقدي إلى 14.4%، وظل يتصاعد العرض النقدي مع تصاعد نمو ودائع العملات الأجنبية حتى بلغ 21.3% في ديسمبر 2017.

الشكل 2-25: مساهمات مكونات العرض النقدي الواسع في نموه (نقطة مئوية)



المصدر: النشرة الشهرية لمصرف قطر المركزي وتحليل جهاز التخطيط والإحصاء.

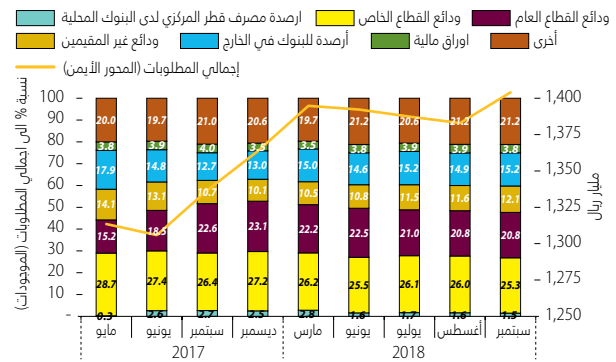
من المتوقع أن يصبح معدل التغير السنوي للعرض النقدي الواسع خلال أكتوبر - ديسمبر من عام 2018 رقماً أحادياً ويمكن أيضاً سالباً بدلاً من مزدوجاً وموجباً لأن معدل التغير الحالي والمستقبلي سيستند إلى تلك الأشهر التي شهدت طفرة في معدلات نمو العرض النقدي، وخاصةً من يوليو 2017 فصاعداً نتيجة للحصار حتى بلغ 21.3% في ديسمبر 2017 (الجدول 2-4) مستفيداً أساساً من زيادة ودائع الحكومة بالعملات الأجنبية. والشاهد في الأمر أنه مع انخفاض معدل نمو هذه الودائع منذ بداية الربع الأول من عام 2018، تقلص حجم معدل التغير في العرض

الجدول 2-4: مسار تطور العرض النقدي الواسع (مليار ريال)

الفترة	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
2015	503	518	508	505	520	532	519	520	518	510	519	521
2016	505	505	506	497	497	494	492	489	493	489	496	498
2017	501	517	518	525	521	532	533	559	565	578	590	603
2018	599	599	602	586	581	586	588	581	566	-	-	-
2016	0.4	2.5-	0.4-	1.6-	4.4-	7.2-	5.2-	6.0-	4.7-	4.1-	4.4-	4.6-
2017	0.8-	2.5	2.4	5.7	4.7	7.7	8.3	14.4	14.5	18.3	18.9	21.3
2018	19.6	15.7	16.1	11.6	11.6	10.2	10.3	4.0	0.1	-	-	-

المصدر: النشرة الشهرية لمصرف قطر المركزي وتحليل جهاز التخطيط والإحصاء.

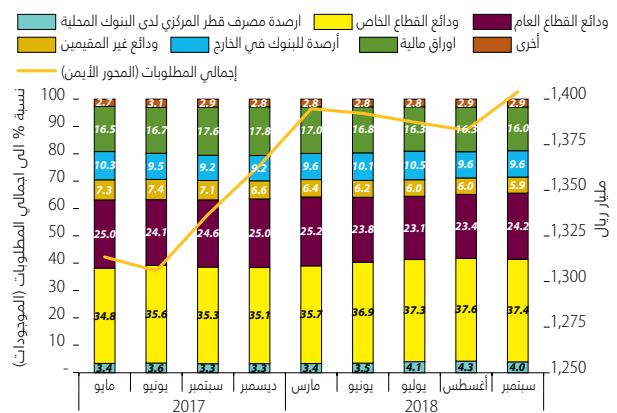
الشكل 2-26: مسار تطور توزيع إجمالي المطلوبات (الالتزامات) بحسب المصدر



المصدر: النشرة التقديرية الشهرية لمصرف قطر المركزي وتحليل جهاز التخطيط والاحصاء.

وعند النظر إلى مساهمة مكونات إجمالي المطلوبات كما يشير (الشكل 26-2) من حيث مصادر التمويل تجد ان ودائع القطاع الخاص تساهم بحوالي 25.3% من إجمالي المطلوبات، يليها ودائع القطاع العام بحوالي 20.8% وبقية المطلوبات من حساب رأس المال والمخصصات والتأمينات وغيرها بحوالي 21.2%. ثم تأتي المطلوبات الأجنبية من ارصدة للبنوك في الخارج بحوالي 15.2% وودائع غير المقيمين بحوالي 12.1%. كما أن ارصدة ودائع الاوراق المالية ومصرف قطر المركزي تشكل 3.8% و1.5% على التوالي. أما بالنسبة لدور كل من المكونات من إجمالي متوسط نمو المطلوبات خلال الثلاثة ارباع الأولى من عام 2018 والبالغ 6.2% فقد ساهمت ودائع القطاع العام بحوالي 5.2 نقطة مئوية من إجمالي متوسط النمو والتي ساعدت على تعويض الهبوط في ودائع غير المقيمين بحوالي 2 نقطة مئوية، وودائع القطاع الخاص بحوالي 0.2 نقطة مئوية، لكن ارصدة مصرف قطر المركزي ساهمت بمتوسط 0.7 نقطة مئوية خلال نفس الفترة.

الشكل 2-27: مسار تطور توزيع إجمالي الموجودات (الأصول) بحسب المصدر



المصدر: النشرة التقديرية الشهرية لمصرف قطر المركزي وتحليل جهاز التخطيط والاحصاء.

أما بالنسبة لمسار استخدام الموجودات يشير (الشكل 27-2) بان ائتمان القطاع الخاص استحوذ على 37.4% من إجمالي الموجودات في سبتمبر 2018، يليه ائتمان القطاع العام بحوالي 24.2%، أما استثمارات البنوك في الاوراق المالية محلياً وخارجياً فقد استحوذت على 16% من إجمالي

الموجودات. ثم تأتي ارصدة البنوك المحلية في البنوك الأجنبية بحوالي 9.6%، والائتمان الممنوح للعملاء في الخارج الذي شكل 5.9% من إجمالي الموجودات. أما ارصدة البنوك لدى المصرف فقد شكلت 2.9% من الاجمالي. أما فيما يتعلق بدور كل من المكونات من إجمالي متوسط نمو الموجودات خلال فترة الثلاثة ارباع الأولى من عام 2018 والبالغ 6.2% فقد ساهم ائتمان القطاع العام بحوالي 1.1 نقطة مئوية من إجمالي متوسط النمو، وائتمان القطاع الخاص بحوالي 4.1 نقطة مئوية، والاستثمارات الخارجية بحوالي 1.7 نقطة مئوية، والتي غطت التراجع بحوالي 0.9 نقطة مئوية للائتمان الخارجي.

وفي جانب مساهمة البنوك التقليدية والاسلامية في تقديم التسهيلات الائتمانية المحلية والخارجية والتي بلغت 948.2 مليار ريال في سبتمبر 2018، يُشكل الائتمان المحلي (بدون المتخصصة) منها حوالي 91.3% (865.5 مليار ريال)، حيث وفرت البنوك التقليدية حوالي 71.6% من إجمالي الائتمان المحلي، يليها البنوك الإسلامية بحوالي 25.9%، والبنوك الأجنبية بحوالي 1.8%، أما البنوك المتخصصة فقد وفرت فقط أقل من 0.7%. وفيما يتعلق باستثمارات البنوك المحلية والأجنبية والمتخصصة في مجال السندات الحكومية في أغسطس 2018 فقد استثمرت البنوك التقليدية حوالي 55.4% من إجمالي إصدارات السندات والصكوك المحلية، تلتها البنوك الإسلامية بحوالي 39.4%، والبنوك الأجنبية بحوالي 3.9%، أما البنوك المتخصصة فقد استثمرت بحوالي 1.3%.

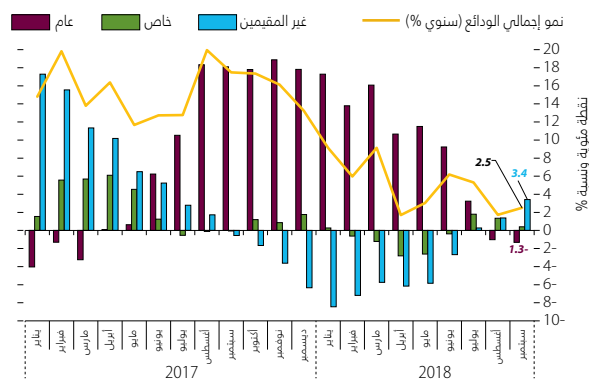
تداعيات الحصار على الجهاز المصرفي

نظراً لتداعيات إجراءات الحصار على المطلوبات الأجنبية فسوف يُسلط الضوء في هذا القسم على تطورات المطلوبات الأجنبية منذ ما قبل الحصار وبالتحديد منذ مايو (2017)، حيث حققت المطلوبات الأجنبية نمواً مقداره 22% في مايو 2017، اذ ساهمت ودائع غير المقيمين بحوالي 11.5 نقطة مئوية وأرصدة البنوك في فروع البنوك في الخارج بحوالي 11.5 نقطة مئوية، فيما نمت الاستثمارات في الاوراق المالية بحوالي 2 نقطة مئوية، إلا أنه حصل تراجع بحوالي 1.6 نقطة مئوية في ارصدة البنوك الرئيسية في الخارج، كما تراجعت المطلوبات الاخرى بحوالي 1.3 نقطة مئوية. ولقد كان من تداعيات الحصار ان المطلوبات الأجنبية تراجعت حتى بلغت سالب 19% في ديسمبر 2017، حيث ساهمت ودائع غير المقيمين في عملية التراجع بحوالي سالب 10.3 نقطة مئوية وأرصدة البنوك في المقرات الرئيسية والفروع للبنوك في الخارج تراجعت بحوالي سالب 2.4 نقطة مئوية وسالب 4.5 نقطة مئوية على التوالي وكذلك المطلوبات الأجنبية الأخرى واستثمارات الاوراق المالية تراجعت بحوالي سالب 1.3 نقطة مئوية وسالب 0.5 نقطة مئوية على التوالي. حققت المطلوبات الأجنبية نمواً قدرة 18.8% في سبتمبر 2018، مما ساعد على تقليص متوسط التراجع للمطلوبات الأجنبية خلال الثلاثة ارباع الأولى من عام 2018 بلغ سالب 2.7% مقارنة بسالب 19% في نهاية عام 2017، جاء معظمها من متوسط تراجع ودائع غير المقيمين بحوالي سالب 5.5 نقطة مئوية، وأرصدة البنوك في فروع البنوك في الخارج بحوالي 0.8 نقطة مئوية، إلا أن الأرصدة لدى مقرات البنوك الرئيسية في الخارج ساهمت بنسبة إيجابية بلغت 2.9 نقطة مئوية مع تحسن في مساهمة

الجزء الثاني الأداء الاقتصادي في عام 2017

أما خلال الثلاثة الأرباع الأولى من عام 2018 وكفتره انتقالية لعودة الجهاز المصرفي إلى أجديات العرض والطلب للخدمات المصرفية، فقد واصلت الودائع نموها وإن كان بصورة أقل عن السابق لتصل في المتوسط إلى 5% بحيث كان أعلى نمو 9.1% وأدنى نمو 1.7%، وقد جاء معظم النمو من ودائع القطاع العام بحوالي 8.8 نقطة مئوية والتي غطت تراجع نمو ودائع غير المقيمين والقطاع الخاص البالغة 3.4 نقطة مئوية و0.4 نقطة مئوية على التوالي. مع العلم ان إجمالي الودائع بلغت 817.85 مليار ريال بما يعادل \$224.7 مليار دولار في شهر سبتمبر 2018 تشكل ودائع القطاع الخاص 43.5%، يليها ودائع القطاع العام بحوالي 35.7%، وودائع غير المقيمين بنحو 20.8% والتي كما يلاحظ من (الشكل 2-29) حقق إجمالي الودائع نمواً قدرة 2.51% جاء معظم النمو من ودائع غير المقيمين بـ 3.4 نقطة، بينما ساهم القطاع الخاص بحوالي 0.41 نقطة مئوية، تراجعت ودائع القطاع العام بحوالي 1.32%، وهذا يشير الى تحسن لصالح ودائع غير المقيمين ونسبياً القطاع الخاص.

الشكل 2-29: مسار مساهمة ودائع القطاعين العام والخاص وغير المقيمين في نمو إجمالي الودائع (نقطة مئوية)

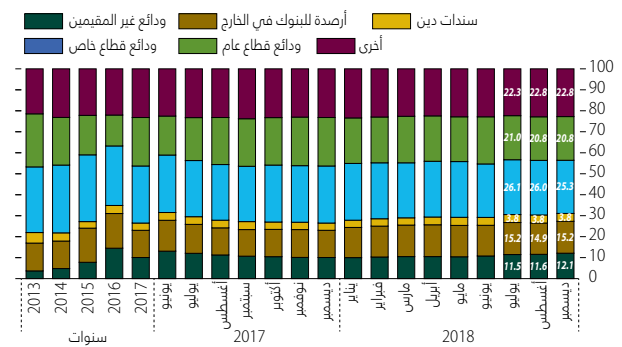


المصدر: النشرة النقدية الشهرية لمصرف قطر المركزي وتحليل جهاز التخطيط والإحصاء.

الجدير بالملاحظة بأن معدلات نمو غير المقيمين كانت موجبة إثناء فترة الحصار بينما المتوقع أن تكون سالبة، حيث شهدت ودائع غير المقيمين نمواً متصاعداً بلغت ذروتها في يناير 2017 وبمعدل نمو 125% مقارنة مع يناير 2016 ليستمر نموها المرتفع عن ما كانت عليه في عام 2016 كما يشير إليه (الجدول 5-2) والذي يعزى لتزايد العوائد النفطية الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط منذ نوفمبر 2016، ومع تراجعها كقيم مطلقة منذ بداية النصف الثاني لعام 2017 وبالذات منذ يونيو كأحد التداعيات الناجمة عن الحصار، إلا أن معدلات نموها كانت موجبة مقارنة بما كانت

استثمارات الاوراق المالية بحوالي 0.6 نقطة مئوية. الجدير بالإشارة بأن ودائع غير المقيمين في الجهاز المصرفي القطري تشكل نحو 36.7% من إجمالي المطلوبات الأجنبية خلال نفس الفترة، يليها أرصدة لمقرات البنوك الرئيسية في الخارج بحوالي 29.0%، وأرصدة لفروع البنوك في الخارج بحوالي 21.5%، ثم تأتي السندات والأوراق المالية المدينة بحوالي 12.5%. أما عند إضافة أرصدة البنوك الخارجية إلى ودائع غير المقيمين كما يشير إليه (الشكل 2-28) فأنها كانت تمثل 31% من إجمالي مصادر التمويل للمصارف التجارية القطرية في عام 2016، انخفضت إلى 23.1% في عام 2017 قبل أن تزيد إلى 27.3% في نهاية سبتمبر 2018.

الشكل 2-28: مصادر أموال المصارف التجارية (%) من إجمالي الودائع



المصدر: النشرة النقدية الشهرية لمصرف قطر المركزي وتحليل جهاز التخطيط والإحصاء.

الودائع والائتمان المحلي

بلغ متوسط إجمالي الودائع للبنوك التجارية في قطر خلال الثلاثة الأرباع الأولى من عام 2018 حوالي 808.1 مليار ريال بما يعادل \$222 مليار دولار تشكل ودائع القطاع الخاص 44.7%، يليها ودائع القطاع العام بحوالي 36.7%، وودائع غير المقيمين بنحو 18.5%، وكما يشير (الشكل 2-29) بأن نمو إجمالي الودائع خلال عام 2017 تراوح ما بين 11.7% - 20% وبمعدل نمو متوسط بلغ 15.5%، حيث ساهمت ودائع القطاع العام بحوالي 8.3 نقطة مئوية من إجمالي النمو، يليها ودائع غير المقيمين بحوالي 4.9 نقطة مئوية، والقطاع الخاص المحلي ساهم بـ 2.3 نقطة مئوية من إجمالي النمو. أما في النصف الثاني من عام 2017 (فترة الحصار الأولى المباشرة) فقد حققت الودائع نمواً متوسطاً بمقدار 16.2% متراوحاً ما بين 12.8% - 20%، وقد جاء معظم النمو من ودائع القطاع العام بحوالي 16.9 نقطة مئوية والتي غطت تراجع نمو غير المقيمين بحوالي 1.3 نقطة مئوية بينما حافظ القطاع الخاص على نمو بسيط عند 0.5 نقطة مئوية.

الجدول 5-2: مسار تطور ودائع غير المقيمين (مليار ريال)

سنة	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
2016	88.4	98	114.9	121.7	140.2	134.8	138.1	137.5	146.5	148.9	159.9	183.2
2017	199.2	197.4	189.9	190.1	184.6	170.6	157.2	149	142.8	137.7	134.9	137.1
2018	137	142.4	146.7	142	140.1	150.1	159.3	160	170	0	0	0
2017	125.3	101.4	65.3	56.2	31.7	26.6	13.8	8.4	-2.5	-7.5	-15.6	-25.2
2018	-31.2	-27.9	-22.7	-25.3	-24.1	-12.0	1.3	7.4	19.1			

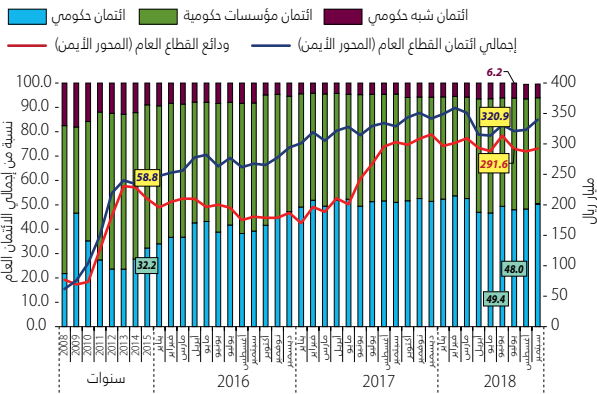
المصدر: النشرة النقدية الشهرية لمصرف قطر المركزي وتحليل جهاز التخطيط والإحصاء.

ائتمان القطاع العام بحوالي 35.8% ثم ائتمان القطاع الخاص الخارجي 8.7% والتي كما يلاحظ من (الشكل 2-30) حققت نمواً قدره 5.95% جاء معظمه النمو من ودائع القطاع الخاص المحلي بحوالي 6.05 نقطة مئوية، إلا أن تراجع ائتمان القطاع الخاص الخارجي بـ 1.32 نقطة مئوية وتراجع القطاع العام 1.22 نقطة مئوية مما قد ساهم في خفض إجمالي نمو الائتمان.

السياسة النقدية للائتمان المحلي

وبشيء من التفصيل فيما يتعلق بالسياسة النقدية للائتمان المقدم للقطاع العام ينبغي التذكير إلى أن متغيرات أسعار النفط وبالتالي العوائد المالية التي تجنيها الدولة من النفط وكذلك متغيرات السياسة المالية والنقدية وما يرتبط بها من تطورات على مسار مستويات الإنفاق الجاري والاستثماري تنعكس إجمالاً على مستوى أداء الجهاز المصرفي من ائتمان وإبداع حيث يلاحظ زيادة ودائع القطاع العام في النصف الثاني من عام 2017 نتيجة لزيادة العائدات المالية لقطاع النفط والغاز، إلى جانب الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمواجهة الحصار الاقتصادي والتي ساهمت في خفض حجم الاقتراض العام كنسبة من إجمالي ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي، مع أن صافي حساب القطاع العام مع الجهاز المصرفي (الفرق بين ودائع وائتمان القطاع العام) ظل في حالة عجز متواصل منذ أحداث الأزمة المالية العالمية في عام 2009 بمعنى أن إجمالي الودائع أقل من إجمالي الائتمان حيث تراوحت نسبة العجز ما بين 4% - 30% خلال الفترة 2009-2013 قبل أن ينحسر العجز إلى 2.3% في عام 2014 ليعود من جديد خلال عام 2015 وبحوالي 12% ويرتفع بصورة كبيرة خلال أشهر العام 2016 ليصل في المتوسط إلى 28% متراوحاً ما بين 18% - 36.7%، ومن ثم يتراجع قليلاً في عام الحصار (2017) وبمعدل متوسط بلغ 24%، متراوحاً ما بين 7.7% - 43.7% قبل أن تضيق فجوة العجز خلال الثلاثة الأرباع الأولى من عام 2018 وبمعدل 10.8%، و بحد أعلى 16.1% و بحد أدنى 5.3%.

الشكل 2-31: التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية - للقطاع العام



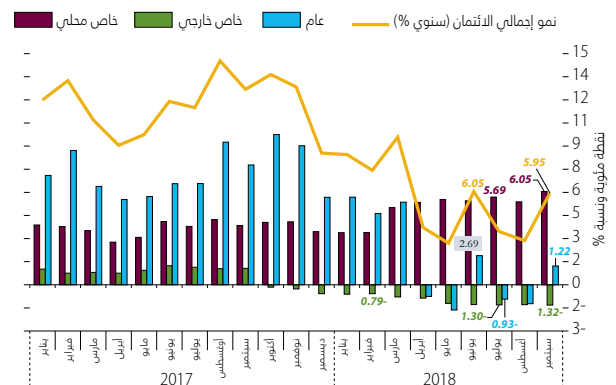
المصدر: النشرة النقدية الشهرية لمصرف قطر المركزي وتحليل جهاز التخطيط والإحصاء.

وكما يشير (الشكل 2-31) إلى أن الائتمان الحكومي خلال نفس الفترة يشكل 49.8% من إجمالي الائتمان العام و بحد أعلى 53.7% و بحد أدنى 46.6%، يليه في الأهمية النسبية المؤسسات المملوكة للدولة

عليه في عام 2016 وحتى شهر سبتمبر 2017 حيث بدأت في شهر سبتمبر 2017 ودائع غير المقيمين تحقق معدلات نمو سالبة مقارنة بالفترة نفسها من العام 2016. وعلى نفس المنوال و برغم تزايد ودائع غير المقيمين كقيم مطلقة في النصف الأول من عام 2018، إلا أنها كانت تسجل نمواً سلباً مقارنة بالنصف الأول من عام 2017 والتي شهدت طفرة جراء تزايد أسعار النفط، كما شهدت ودائع غير المقيمين نمواً إيجابياً منذ شهر يوليو 2018 حتى بلغت في شهر سبتمبر 19.1%، مما يشير إلى التغلب على تداعيات الحصار.

وفيما يخص أنشطة الائتمان للبنوك التجارية في قطر، فقد بلغ متوسط إجمالي الائتمان خلال الثلاثة الأرباع الأولى من عام 2018 حوالي 925.1 مليار ريال (\$254.15 مليار دولار) يُشكل ائتمان القطاع الخاص المحلي حوالي 54.6%، يليه ائتمان القطاع العام بنحو 36.1%، ثم ائتمان القطاع الخاص الخارجي بنحو 9.4%. وكما يشير (الشكل 2-30) فقد بلغ متوسط نمو إجمالي الائتمان خلال عام 2017 حوالي 11.7%، متراوحاً ما بين 14.5% كحد أعلى و 8.5% كحد أدنى، حيث ساهم ائتمان القطاع العام بحوالي 7.3 نقطة مئوية من إجمالي النمو، يليه القطاع الخاص المحلي بحوالي 3.7 نقطة مئوية، والقطاع الخاص الخارجي بـ 0.6 نقطة مئوية.

الشكل 2-30: مسار مساهمة عملية استخدامات الائتمان العام والخاص في إجمالي نمو الائتمان (نقطة مئوية)



المصدر: النشرة النقدية الشهرية لمصرف قطر المركزي وتحليل جهاز التخطيط والإحصاء.

وخلال النصف الثاني من عام 2017 (فترة الحصار الأولى المباشرة) فقد بلغ متوسط النمو لإجمالي الائتمان 12.3% متراوحاً ما بين 8.5% - 14.5%، وقد جاء معظم النمو من الائتمان الموجه للقطاع العام بحوالي 8 نقطة مئوية، ثم الائتمان للقطاع الخاص بحوالي 3.9 نقطة مئوية بينما حافظ القطاع الخاص الخارجي على نمو بسيط عند أقل من 0.4 نقطة مئوية. أما خلال الثلاثة الأرباع الأولى من عام 2018 وكفترة انتقالية لعودة الجهاز المصرفي إلى أعماله الطبيعية بدون الحواجز المقدمة من القطاع العام فقد بلغ النمو المتوسط لإجمالي الائتمان 5.6% و بحد أعلى 9.6% و بحد أدنى 2.7% جاء معظمه من النمو في الائتمان الموجه للقطاع الخاص المحلي بحوالي 5 نقطة مئوية، يليه القطاع العام بحوالي 1.6 نقطة مئوية، أما الائتمان الموجه للقطاع الخاص الخارجي فقد تراجعت مساهمته في نمو الائتمان الإجمالي إلى حوالي سالب 1.0 نقطة مئوية.

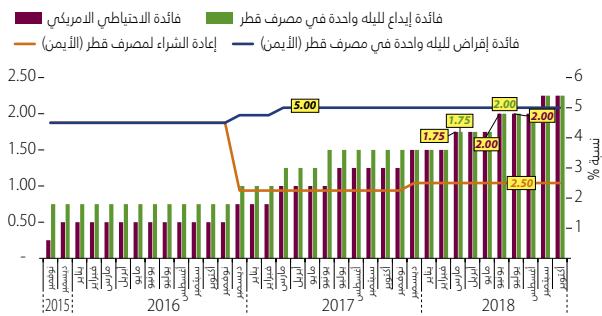
أما في شهر سبتمبر 2018 فقد بلغ إجمالي الائتمان 948.2 مليار ريال (\$260.5 مليار دولار) يشكل ائتمان القطاع الخاص المحلي 55.4%، يليه

الجزء الثاني الأداء الاقتصادي في عام 2017

إلى تقليل المخاطر التي تواجهها البنوك التجارية القطرية نتيجة تغيرات مزاج وتوجهات المستثمرين الأجانب نحو البنوك القطرية، فضلاً عن التأثيرات الناجمة عن التغيير في السياسات النقدية الأمريكية، أو احتمالية انخفاض فاعلية الشروط الجذابة للاستثمارات الأجنبية التي مارستها البنوك القطرية خلال السنوات الماضية، ومن أهم تلك الإجراءات إيداع 20 مليار دولار بالتنسيق مع جهاز قطر للاستثمار مما زاد من مساهمة وأهمية ودائع القطاع العام في العمليات المصرفية.

أما على صعيد استخدام أدوات السياسة النقدية لإدارة السياسة النقدية والقطاع المصرفي على النحو المبين في الإطار 2-1، فقد استمر المصرف في تحريك أسعار فائدي الإيداع والاقتراض لليلة واحدة بالإضافة إلى سياسة سعر إعادة الشراء (الريبو)¹² بحسب الحاجة؛ وبشكل أساسي للاستجابة إلى أي تحريك في السياسة النقدية للاحتياطي الفيدرالي الأمريكي كما كان منذ نوفمبر 2016 عندما رفع الاحتياطي الفيدرالي الفائدة تدريجياً بحوالي 25 نقطة أساس كل شهر من 0.50% في نوفمبر 2016 إلى 0.75% في مايو 2017 ثم واصل الرفع بنفس النقاط حتى بلغ 2.25% في سبتمبر 2018 (الشكل 33-2)، في المقابل قام مصرف قطر المركزي بمراجعة ورفع معدل سعر فائدة الإيداع لليلة واحدة 6 مرات بحوالي 25 نقطة أساس من 0.75% في نوفمبر 2016 إلى 1.25% في مايو 2017 ومن ثم تصاعد بنفس النقاط إلى 2.25% في سبتمبر 2018، وذلك حتى يقلل من مخاطر تدفق رؤوس الأموال في البنوك وسوق الأوراق المالية القطرية إلى الخارج، بل ويحد من عدم المفاضلة بين السوق النقدية والأوراق المالية القطرية وشبهاتها في السوق الأجنبية وخاصة الأمريكية التي في الآونة الأخيرة تخفي أسعار فوائدها 3% لسندات الخزنة ذات الآجل العشر سنوات. كما أن موائمة أسعار الفائدة مع الأسعار الفائدة في أمريكا يساهم في الدفاع عن قيمة الريال القطري والذي شهد هجمة إعلامية ومضاربة غير شرعية خلال الفترة الماضية.

الشكل 33-2: معدلات سياسات أسعار الفائدة (%)

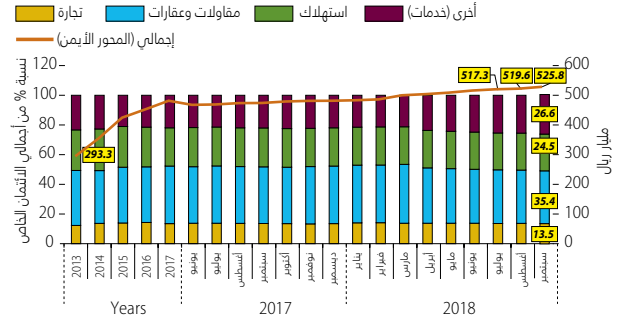


المصدر: النشرة النقدية الشهرية لمصرف قطر المركزي وتحليل جهاز التخطيط والاحصاء.

في نفس السياق، رفع مصرف قطر المركزي سعر الفائدة على الإقراض لليلة واحدة مرتين بـ 25 نقطة أساس من 4.50% في نوفمبر 2016 إلى 4.75% في ديسمبر 2016، ثم تم رفعه إلى 5% في مارس 2017 وبقي عند هذا المستوى حتى كتابة هذا التقرير (أكتوبر 2018). فيما يتعلق بمعدل إعادة الشراء (اتفاقية إعادة الشراء (REPO)، حيث قام مصرف قطر المركزي بتخفيض سعر إعادة الشراء بمقدار 250 نقطة أساس من 4.5%

بالكامل حيث استحوذت على 44.2% من إجمالي ائتمان القطاع العام، ثم المؤسسات شبه الحكومية التي لا تمتلك فيها الدولة سوى نصفها حيث تستحوذ على 6% من إجمالي ائتمان القطاع العام.

الشكل 32-2: التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية - للقطاع الخاص



المصدر: النشرة النقدية الشهرية لمصرف قطر المركزي وتحليل جهاز التخطيط والاحصاء.

أما بالنسبة للائتمان الموجه للقطاع الخاص وبحسب القطاعات المستفيدة منه، فقد جاء قطاع العقارات بما فيها المقاولون في المرتبة الأولى بمبلغ وقدره 174.3 مليار ريال قطري والذي يمثل 37.3% من إجمالي الائتمان الخاص خلال الفترة 2013-2018 (سبتمبر)، ربما يرجع ذلك إلى التسهيلات التي منحتها البنوك التجارية لمجموعة كبيرة من المشاريع التجارية والسكنية والتي تمخضت عن بناء عدد كبير من ناطحات السحاب ومراكز التسوق الضخمة كمول قطر قرب الدوحة والتجمعات السكنية الجديدة في عموم قطر بما فيها خارج الدوحة. أما خلال الثلاثة الأرباع الأولى من عام 2018 فقد بلغ متوسط قروض العقارات والمقاولين حوالي 188.04 مليار ريال وبنسبة 22.4% من إجمالي الائتمان المحلي أو 37.5% من إجمالي الائتمان الممنوح للقطاع الخاص المحلي. وبالتحديد وكما يشير (الشكل 32-2) فقد استحوذ إجمالي الائتمان الممنوح لأنشطة العقارات والمقاولات في سبتمبر 2018 حوالي 35.4% من إجمالي الائتمان الممنوح للقطاع الخاص. يعتبر قطاع الاستهلاك ثاني أكبر مستفيد من قروض البنوك التجارية والتي تمثل 24.5% من إجمالي الائتمان الممنوح للقطاع الخاص. ومع ذلك، فعلى الرغم من ثبات مستوى القروض للاستهلاك بالإضافة إلى استمرار النمو السكاني، إلا أن معدل قروض الائتمان للاستهلاك شهدت نمواً معتدلاً خلال عامي 2016 و2017 بنسبة 3.5% و0.8% على التوالي، ربما يرجع ذلك في المقام الأول إلى تشديد البنوك لمعايير الإقراض وعدم اليقين فيما بين سكان قطر وخاصة غير القطريين.

ومن خلال مقارنة (الشكلين 31-2 و32-2) يلاحظ ان مسار نمو الائتمان الموجه للقطاع العام متقلباً والذي يعكس الاحتياجات المتقلبة لمشاريع البنية التحتية وفي المقابل نجد مسار نمو الائتمان الموجه للقطاع الخاص ناعماً ومتسائراً إلى حد ما مع تطورات الائتمان للاستهلاك.

السياسة النقدية وأسعار الفائدة

ولتفادي الآثار السلبية للحصار المفروض على قطر منذ منتصف 2017، اتخذ مصرف قطر المركزي جملة من السياسات والإجراءات النقدية الرامية

الإطار 1-2: السياسة النقدية

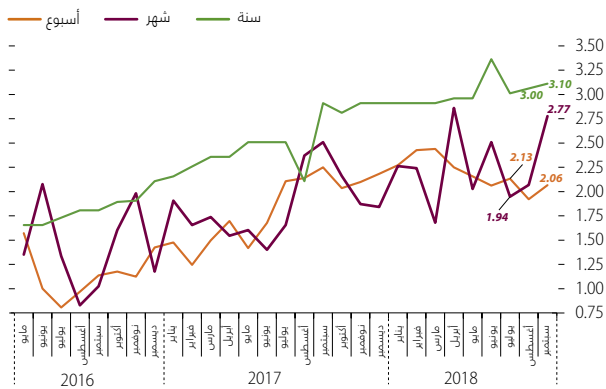
بصورة غير مباشرة في توجيه معدل الفائدة بين البنوك فضلاً عن دوره في تنظيم أسعار فوائد السوق الأخرى. وتُدار السياسة النقدية من قبل لجنة السياسة النقدية برئاسة محافظ المصرف لمراجعة أسعار الفائدة بصورة مستمرة على ضوء التطورات التي تحدث على أسعار الفائدة العالمية، والذي على أثره يتم تحديد معدل فائدة الإقراض من مصرف قطر المركزي.

يقيس مصرف قطر المركزي السيولة النقدية عن طريق استخدام أربعة معايير نقدية: السيولة الأولية، القاعدة النقدية، والعرض النقدي بمفهومها الضيق والواسع. وتتكون السيولة الأولية من فائض الأرصدة الاحتياطية ومن ودائع احتياطية أخرى بينما عند إضافة الاحتياطيات الإلزامية مع إجمالي النقد المصدر تشكل القاعدة النقدية. أما فيما يتعلق بالعرض النقدي الضيق فهو يتكون من النقد في التداول وودائع تحت الطلب ولكن عند إضافة ودائع الآجل والودائع بالعملة الأجنبية يتكون العرض النقدي الواسع. كما يستخدم المصرف الحسابات الجارية للبنوك التجارية لدى المصرف المركزي كمقياس للسيولة الأولية لأن هذه الحسابات تستخدم من قبل البنوك التجارية وبمبادرة منها كوسيلة للدفع.

تتكون أدوات السياسة النقدية التي بحوزة مصرف قطر المركزي ويتم تطبيقها بحسب الحاجة من لاحتياطي اللازمي، شهادات الإيداع، سعر المصرف والذي يتكون من سعر المصرف للإقراض (QCBLR) وسعر المصرف للإيداع (QCBDR)، وآلية السوق النقدي والتي تتكون من عمليات الإيداع (QMRD) وعمليات الإقراض (QMRL)، فضلاً عن عمليات السوق المفتوحة المتمثلة في شراء وبيع اذون الخزانة والسندات الحكومية، وأداة إعادة شراء أوراق الدين العام (ريبو - REPO) وكذلك نافذة الخصم. ويتمثل الهدف الرئيسي لسياسة المصرف النقدية في المحافظة على السعر التعادلي لسعر صرف الريال القطري عند 3.64 ريال/ دولار، ولتحقيق هذا الهدف تستخدم الأدوات السالفة الذكر، أبرزها، سعر المصرف للإقراض (QCBLR) كمؤشر يدل على نوعية السياسة النقدية المتبعة إن كانت توسعية أو متشددة. وبرغم ان سعر المصرف للإيداع (QCBDR) ما هو إلا دالة في سعر المصرف للإقراض، إلا أنه أكثر ديناميكية نظراً لاستجابته للمتغيرات التي تحدث للسياسة النقدية العالمية وبالأنخص الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي نتيجة ارتباط سعر صرف الريال القطري بالدولار الأمريكي. وفي هذا المضمار يلعب «سعر المصرف للإقراض» مع عمليات «آلية السوق النقدي» دور رئيسي

واحدة زيادة الفوائد للمعاملات الأسبوعية بين البنوك من 1.4% في مايو 2017 إلى 2.43% في مارس 2018 قبل ان تنخفض الى 2.06% في سبتمبر 2018، أما أسعار فوائد المعاملات الشهرية فقد تراوحت ما بين 1.6% في مايو 2017 إلى 2.85% في ابريل 2018 قبل ان تنخفض الى 2.77% في سبتمبر 2018. وكذلك الأمر بالنسبة لأسعار الفوائد للمعاملات السنوية والنصف سنوية إلا أنها ظلت متصاعدة عند مستويات مرتفعة، ففي حال السنوية ارتفعت من 2.5% في مايو 2017 إلى 3.35% في يونيو 2018 قبل ان تنخفض إلى 3.10% في سبتمبر 2018.

الشكل 2-34: أسعار الفائدة على المعاملات بين البنوك (متوسط مرجح)



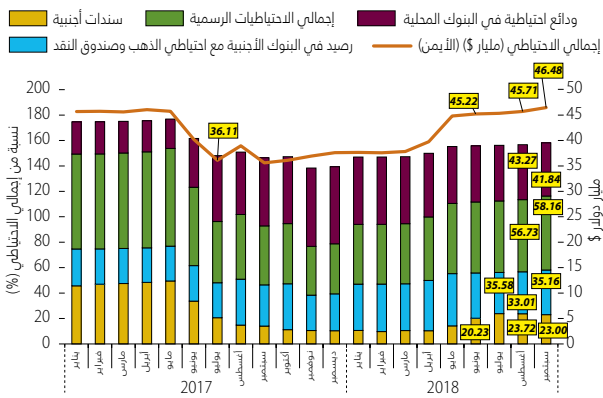
المصدر: النشرة النقدية الشهرية لمصرف قطر المركزي

في نوفمبر 2016 إلى 2.25% في ديسمبر 2016 قبل رفعه مجدداً إلى 2.5% في ديسمبر 2017 وظل عند هذا المستوى حتى كتابة هذا التقرير (أكتوبر 2018). ويستهدف مصرف قطر المركزي من عملية خفض سعر إعادة الشراء (الريبو) إلى إعطاء البنوك التجارية فرصة إضافية للحصول على السيولة بتكاليف أقل، إذ أن تخفيض هذا السعر نظرياً يساعد البنوك على الاقتراض بسعر فائدة أقل، فكلما نقصت أموالها الاحتياطية، يمكنها الاقتراض من مصرف قطر المركزي، حيث استفادت البنوك التجارية من هذا الإجراء والتي ساهم في ارتفاع حجم الاقتراض من الريبو من متوسط 1.6 مليار ريال خلال الفترة (يناير-مايو 2017 قبل الحصار) إلى 43.6 مليار ريال في يونيو 2017 ومن ثم إلى 82.7 مليار ريال في أكتوبر 2017 وظلت تتراوح صعوداً وهبوطاً حتى بلغت 63.56 مليار ريال في مارس 2018 قبل أن تنخفض إلى 38.8 مليار ريال في ابريل 2018 ومن ثم إلى 5.3 مليار ريال في مايو 2018 ثم تراجعت صعوداً وهبوطاً حتى بلغت 0.76 مليار ريال في سبتمبر 2018 والذي يدل على تحسن وضع البنوك للاعتماد على مصادرها التمويلية الذاتية.

في حين أن مصرف قطر المركزي لا يؤثر بشكل مباشر على معدل الفائدة بين البنوك أو أسعار فوائد السوق الأخرى، فإنه يقوم بدلاً من ذلك بتعديل معدلات أسعار الفوائد الرئيسية كما هي مبينة في الإطار 1-2، مما أدى بشكل غير مباشر خلال الفترة 2016-2018 إلى التأثير في عملية تعديل أسعار الفائدة بين البنوك وبقيّة أسعار فوائد السوق الأخرى، حيث وكما يشير (الشكل 2-34) صاحب عملية تعديل فائدتى الإيداع والاقتراض لليلة

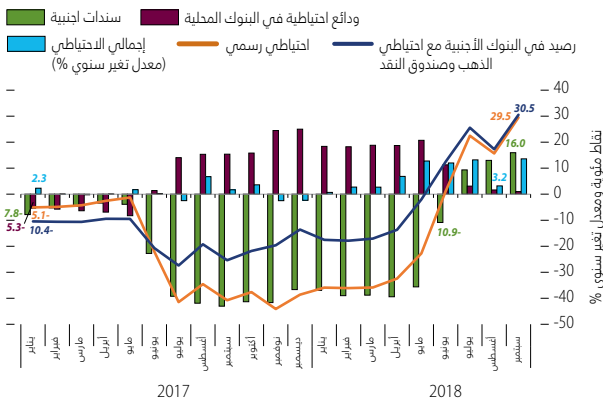
الجزء الثاني الأداء الاقتصادي في عام 2017

الشكل 2-35: إجمالي الاحتياطي الدولي مع نسبة مكوناته الرئيسية



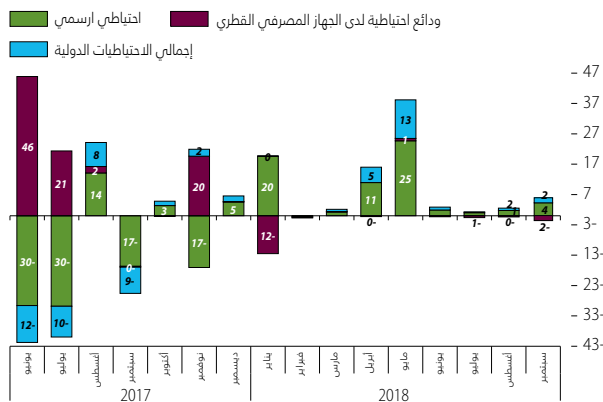
المصدر: النشرة النقدية الشهرية لمصرف قطر المركزي وتحليل جهاز التخطيط والإحصاء، ولمعرفة أثر السياسات التي اتخذتها الحكومة القطرية لمواجهة الحصار.

الشكل 2-36: العوامل التي ساهمت في تغيرات إجمالي الاحتياطي الدولي (نقاط)



المصدر: النشرة النقدية الشهرية لمصرف قطر المركزي وتحليل جهاز التخطيط والإحصاء.

الشكل 2-37: مسار أثر تدخلات السياسة النقدية على مكونات الاحتياطي الدولي (%)



المصدر: النشرة النقدية الشهرية لمصرف قطر المركزي وتحليل جهاز التخطيط والإحصاء ونسبة النمو من شهر الأساس لشهر مايو لعام 2017.

أما في شهر يونيو 2018 والذي يمثل مرور عام كامل من الحصار فقد حقق الاحتياطي الرسمي نمواً موجباً بحوالي 1.2% نتيجة ارتفاع أرصدة الاحتياطي في البنوك الأجنبية بحوالي 12% والتي غطت التراجع الذي

الاحتياطيات الرسمية والدولية

تشير البيانات النقدية لشهر سبتمبر 2018 إلى بلوغ إجمالي الاحتياطي الخارجي والمعروف بالدولة قطر حوالي \$46.5 مليار دولار لتزيد عن ما كان عليه الوضع في مايو 2017 عندما كان \$45.75 مليار دولار، مع العلم أنه ارتفع في شهر سبتمبر 2018 بحوالي 31% عما كان عليه في سبتمبر 2017، قد توزع الاحتياطي الخارجي في سبتمبر 2018 ما بين 41.8% كودائع احتياطية بالعملة الأجنبية في البنوك المحلية، و58.2% كاحتياطيات رسمية والتي تتكون من سندات وأذون خزينة أجنبية بحوالي 23% من إجمالي الاحتياطي، ومن احتياطيات الذهب وأرصدة في البنوك الأجنبية مع رصيد حساب صندوق النقد الدولي بحوالي 35.2% من إجمالي الاحتياطي كما يشير (الشكل 2-35). أما بالنسبة للعوامل التي أدت إلى تغير مستوى الاحتياطيات الأجنبية خلال الفترة يناير 2017 وحتى سبتمبر 2018 فيمكن نظرياً القول إن تمويل عجز الموازنة العامة للدولة كان أحد الأسباب الرئيسية لتراجع الاحتياطي منذ يناير 2017، أي ما قبل الحصار، حيث يبين (الشكل 2-36) انخفاض الاحتياطيات الرسمية بحوالي 5.1% لتمويل جزء من عجز الموازنة العامة للدولة إلى جانب المصادر الأخرى لتمويل العجز مثل الاقتراض المحلي سواءً من البنوك المحلية مباشرة أو من خلال إصدار سندات وصكوك وأذون خزينة بلغت حوالي 48 مليار ريال قطري في عام 2017 (انظر فقرة الدين العام). مع العلم أنه يبدو في يناير 2017 أن الحكومة سحبت بما يعادل 7.8% من إجمالي الاحتياطي الدولي والتي أغلبها جاء من السندات الأجنبية حيث خصص جزء منه لتمويل العجز والباقي تم إيداعه في أرصدة أجنبية أخرى.

وبصورة عامة في شهر يناير 2017 فقد انخفضت إجمالي الاحتياطيات الأجنبية الدولية بحوالي 10.4% بسبب انخفاض الاحتياطيات الرسمية وكذلك سحب جزء من ودائع الحكومة الاحتياطية لدى البنوك المحلية. ونتيجة للحصار الذي فرض على دولة قطر فقد تحولت الحكومة من سياسة السحب من الجهاز المصرفي المحلي إلى سياسة الإيداع وذلك من خلال نقل ممتلكات السندات الأجنبية لصالح الودائع في البنوك المحلية. الجدير بالذكر أن السندات الأجنبية تراجمت من حوالي 49.5% من الاحتياطيات الخارجية في مايو 2017 إلى 9.96% فقط في مارس 2018 قبل أن ترتفع إلى 23% في سبتمبر 2018.

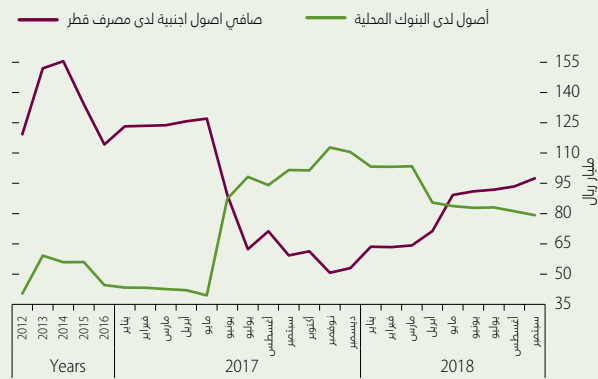
سيُجعل شهر مايو 2017 كمشهر أساس لاحتساب معدل التغير للاحتياطيات الرسمية، وودائع الحكومة في الجهاز المصرفي القطري، وبالتالي اثرهما على مستوى الاحتياطيات الدولية، حيث يلاحظ من (الشكل 2-37) أن الاحتياطي الرسمي انخفض بحوالي 60% خلال شهري يونيو ويوليو 2017 مقارنة مع مايو 2017 (كشهر أساس) وظل يتأرجح بعد ذلك بين الانخفاض والارتفاع حتى استقر في ديسمبر 2018 وتحقيقه نمواً متفاوتاً خلال النصف الأول من عام 2018 بلغ 20% في يناير 2018 و25% في مايو 2018، وفي المقابل يلاحظ أن الحكومة استعاضت عن انخفاض الاحتياطيات الرسمية بزيادة الودائع في البنوك المحلية بحوالي 46% في يونيو 2017 مقارنة مع مايو 2017، ثم زادت من ودائعها في البنوك المحلية بحوالي 21% في يوليو 2017 عما كان عليه في يونيو 2017، كما عملت الحكومة على مراقبة السوق المالية وتعويض الجهاز المصرفي كلما انخفض الاحتياطي الرسمي كما حصل في نوفمبر 2017، إلا أنها سحبت في يناير 2018 حوالي 12% من إجمالي ودائعها الاحتياطية.

الإطار 2-2: تداعيات الحصار ودورها في إعادة ضبط المسار الاقتصادي القطري

ويعود ذلك إلى قدرة الاقتصاد القطري على تجاوز تداعيات المقاطعة الاقتصادية والمالية والدبلوماسية من أربع دول عربية، وقدرتها على التحمل لتبعات لفترة زمنية ممتدة. كما أشار تقرير صندوق النقد الدولي الصادر في نهاية مايو 2018 إلى عودة عدد من المؤشرات الاقتصادية القطرية إلى وضعها الطبيعي منها على سبيل المثال عودة تزايد معدل الاحتياطي الدولي وتراجع أسعار تكلفة التأمين إلى مستويات قريبة مما كانت عليه قبل الحصار.

ولقد تركزت السياسات النقدية التي اتخذتها الحكومة القطرية لمواجهة تداعيات الحصار في عمليات تبادل ومناقلة الاحتياطيات الدولية حيث قام المصرف بالتنسيق مع جهاز قطر للاستثمار بسحب جزء من أصولهما في الخارج، إما في صورة سندات أو أذون خزينة أجنبية وإيداعها في البنوك المحلية كما يشير (الشكل 2) لتحفيز عملية الائتمان المحلي للقطاع الخاص حتى ينتعش الاقتصاد، إلا أن الملفت للنظر أن المصرف المركزي منذ يناير 2018 قام بعمليات عكسية أسهمت في زيادة صافي الأصول الأجنبية عبر شراء سندات وأذون خزينة أجنبية وهذا مما سيزيد من الاحتياطيات الدولية.

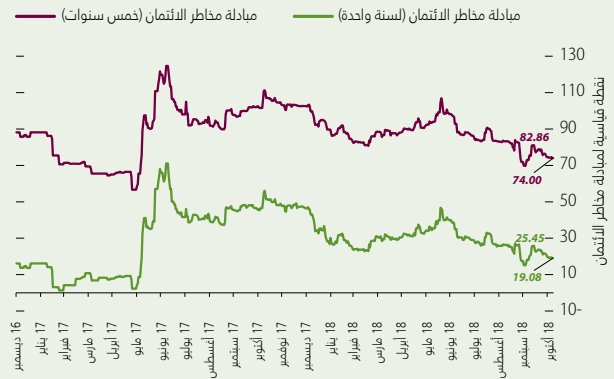
الشكل 2 للإطار 2-2: مسار تطور الاصول الأجنبية لمصرف قطر المركزي



المصدر: النشرة النقدية الشهرية لمصرف قطر المركزي وتحليل جهاز التخطيط والاحصاء.

مثل انخفاض التصنيف الائتماني لدولة قطر من قبل الوكالات الثلاث للتصنيف الائتماني (S&P, FitchRating and Moody's) ووضعها على قائمة المراقبة الائتمانية ذات التداعيات السلبية أحد أهم التداعيات الخطيرة للحصار الاقتصادي المفروض على قطر من قبل دول الجوار، حيث أسهم التصنيف الجديد في ارتفاع تكلفة التأمين على الديون السيادية القطرية من مخاطر التخلف عن السداد، فقد ارتفع الرقم القياسي لأسعار مبادلة مخاطر الائتمان Credit Default Swap - CDS والتي تمثل تكلفة التأمين ضد أعباء الديون السيادية من متوسط 64 نقطة في مايو 2017 إلى 95 نقطة في يونيو 2017 ثم إلى 108 نقطة في شهر أغسطس 2017 قبل أن يتراجع ليصل في نوفمبر 2018 إلى متوسط 74.3 نقطة (الشكل 1). الجدير بالإشارة بأن وكالتي التصنيف الائتماني «فيتش» و «موديز» أشار في تقريرهما التقييمي عن اقتصاد قطر الصادرين في يونيو ويوليو 2018 على التوالي عن تغير النظرة المستقبلية من سلبية إلى مستقرة، وعلى نفس المنوال في ديسمبر 2018 عدلت S&P النظرة المستقبلية من سلبية إلى مستقرة،

الشكل 1 للإطار 2-2: أسعار تكلفة التأمين على الديون السيادية القطرية (مبادلة المخاطر)



المصدر: قاعدة نومسون رويتر واعداد جهاز التخطيط والاحصاء.

الناتج المحلي الإجمالي الإسمي. جاءت الزيادة في الدين العام (محلي وخارجي) خلال عام 2017 من الزيادة في المكون المحلي للدين والذي زاد بحوالي 46.3 مليار ريال وما يعادلها \$12.7 مليار دولار وبنسبة نمو وصلت إلى 32.7% والناجمة عن اصدار 14.6 مليار ريال اذون خزانة، و15.4 مليار ريال صكوك، و18.5 سندات، وقام المصرف المركزي بتسييد اذون خزانة بحوالي 9.5 مليار ريال بينما لم يكن هناك أي التزامات على وزارة المالية لتسييد أي من السندات والصكوك وبالتالي فقد كان صافي تدفق المديونية المحلية 39 مليار ريال، وتم اقتراض حوالي 7.36 مليار ريال كقروض مباشرة من البنوك التجارية ليصبح إجمالي المديونية المحلية حوالي 188 مليار ريال، أما المديونية الخارجية فقد انخفضت من 116.2 مليار ريال في عام 2016 إلى 108.9 مليار ريال في عام 2017 كون الحكومة سددت جزءا من المديونية الخارجية بحوالي 7.3 مليار ريال أو ما يعادلها \$2 مليار دولار.

أما بالنسبة لمستوى الدين العام في عام 2018، تشير التقديرات الأولية لجهاز التخطيط والإحصاء بناءً على أحدث البيانات النقدية لمصرف قطر المركزي بأن إجمالي الدين العام بلغ حوالي 333.5 مليار ريال (\$91.6 مليار

حدث لمشتريات السندات الخارجية بحوالي 10.9%. ومع زيادة الودائع الاحتياطية في البنوك المحلية بحوالي 11.3% ونمو الاحتياطيات الرسمية بحوالي 1.2% فإن نمو الاحتياطيات الدولية قد بلغ 12.5%، وهذا يشير إلى تأقلم الاقتصاد القطري مع المتغيرات الاقتصادية الإقليمية وقدرته على التغلب على آثار الحصار، كما يدل على أن البنوك المحلية بدأت تعتمد على نفسها لإدارة سيولتها مما جعل المصرف المركزي وجهاز قطر للاستثمار يعملان تحويلًا عكسيًا للموارد من خلال زيادة الأرصدة لدى البنوك الأجنبية وشراء السندات الأجنبية خلال الفترة مارس - سبتمبر من عام 2018 (انظر الإطار 2-2).

الدين العام

يشير (الشكل 2-38) إلى مسار تطور الدين العام الحكومي من المصادر المحلية (أذون خزانة، سندات، صكوك)، والمصادر الأجنبية (أغلبها سندات سيادية لفتريات آجال مختلفة)، حيث ارتفع الدين العام من 209 مليار ريال في عام 2015 إلى 297 مليار ريال في عام 2017، وبما يعادل 49% من

الجزء الثاني الأداء الاقتصادي في عام 2017

الحكومة ستجد أنها انخفضت من 103.7 مليار ريال في يناير 2018 إلى 78.4 مليار ريال في سبتمبر 2018. لكن ينبغي توخي الحذر من استخدام البيانات النقدية لقياس حجم المديونية وإنما تستخدم كمؤشر.

السياسة المالية وحسابات المالية العامة

شهدت المالية العامة في قطر تطورات ايجابية خلال الفترة 2014-2018 نتيجة الإصلاحات المالية والإدارية المترافقة مع ارتفاع أسعار النفط والغاز والتي ساعدت على الحد من عجز الموازنة عند حدودها الآمنة. كما هو معلوم فإن المالية العامة في قطر، مثل البلدان الأخرى في منطقة الخليج، قد عانت من نقص في الموارد المالية منذ منتصف 2014 مما أدى إلى عجز في الميزانية بنسبة 9% في عام 2016، وبنسبة 5.8% في عام 2017 جراء انخفاض أسعار النفط، متزامنة مع التزام الحكومة بالاستمرار في وتيرة الاستثمار العام في البنى التحتية الأساسية، لاسيما تلك المشاريع المتعلقة بالتحضير لإستضافة كأس العالم في عام 2022، وكذلك الأعباء المالية الإضافية التي تتطلبها عملية تقليص الحد من تداعيات الحصار الاقتصادي من قبل بعض الدول المجاورة منذ منتصف عام 2017.

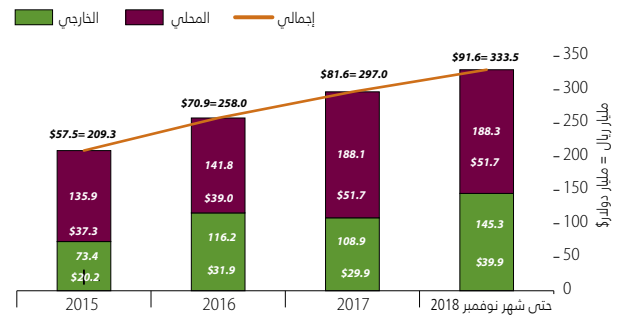
ولقد اعتمدت الحكومة القطرية بعض التدابير التشريعية والإدارية للتغلب على التحديات المالية منذ عام 2015، وكان من أهمها إصدار القانون المالي رقم 2 لعام 2015، والذي أصبح الإطار القانوني لتنفيذ ميزانية الدولة، بالاقتران مع تبني عدداً من الإجراءات الإدارية لتعبئة الإيرادات العامة بغرض تنويع مصادر الدخل، بالإضافة إلى تقليل الاعتماد على عائدات النفط والغاز. واعتباراً من بداية عام 2018، شرعت وزارة المالية في إعداد دراسات لإنشاء مؤسسة حكومية خاصة للضرائب، وما يتطلبه من إعادة صياغة مسودات قوانين ضريبة الدخل، وضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية للسلع الضارة المزمع تنفيذها خلال السنوات القادمة، كما تم تطوير آلية التنسيق بين وزارة المالية ومصرف قطر المركزي فيما يتعلق باعتماد إجراءات السياسة المالية والنقدية سواء تلك المتعلقة بتمويل عجز الموازنة من خلال مصادر غير تضخمية بما في ذلك الاقتراض المحلي أو الأجنبي، وكذلك في الحد من النفقات الجارية، مع الاحتفاظ على النفقات الرأسمالية لضمان استدامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. يُشار إلى أن وزارة المالية ومنذ عام 2016 عملت على تطبيق نظام التئيب الاقتصادي والوظيفي للموازنة العامة للدولة بحسب معايير النظام الدولي لإحصاءات مالية الحكومة لسنة 2014 والذي سيتصاف مع القانون المالي لتشكيل إطار متكامل لعملية إعداد الميزانية وتنفيذها، كما شرعت وزارة المالية في إعداد إطار للميزانية المتوسطة الأجل واعتماد آلية لوضع الخطوط العريضة للسياسة المالية وتحديد سقف تأشيرية لإنفاق المؤسسات الحكومية عند إعداد ميزانياتها.

رصيد ميزان المالية العامة

قدرت وزارة المالية في موازنة عام 2018 أن الرصيد الكلي للمالية العامة (overall fiscal balance) لعام 2018 سوف يسجل عجزاً بحوالي 28.1 مليار ريال (\$7.72 مليار دولار) وبما يعادل 4.1% من إجمالي الناتج المحلي في نهاية العام. ومع ذلك، وبفضل سياسة ترشيد النفقات، وتحسين كفاءة

دولار) في شهر نوفمبر 2018. وجاءت معظم الزيادة من إصدار سندات سيادية دولية في أبريل 2018 بنحو 43.7 مليار ريال (12 مليار دولار)، مما أدى إلى زيادة إجمالي الدين الخارجي بنحو 33% ليصل إلى 145.2 مليار ريال مقارنة بـ 108.9 مليار ريال في نهاية عام 2017، لكنه في نفس الوقت تم تسديد حوالي 7.3 مليار ريال (ما يعادل 2 مليار دولار) للدائنين الأجانب. أما بالنسبة للتقديرات الأولية للدين المحلي فبرغم ما تم إصداره من الأوراق المالية خلال الفترة (يناير -نوفمبر 2018) حوالي 35.5 مليار ريال، موزعة على 10.1 مليار ريال اذون خزانة، و8.8 مليار ريال صكوك، و16.7 مليار ريال سندات، إلا أن مصرف قطر المركزي قام بتسديد اذون خزانة بحوالي 11.84 مليار ريال بينما سددت وزارة المالية حتى الآن حوالي 23.45 مليار ريال (موزعة على 8.4 مليار ريال صكوك، و15.05 سندات) وبالتالي فإن صافي تدفق المديونية المحلية فسوف يبلغ 0.2 مليار ريال لأن ما تم تسديده هو أقل مما تم إصداره من صكوك وسندات واذون خزانة، ولهذا سيتم زيادة 0.2 مليار ريال من صافي إجمالي المديونية المحلية لعام 2017 (188.1 مليار ريال) لتصبح 188.3 مليار ريال في نوفمبر 2018.

الشكل 2-38: مسار تطور الدين العام حتى شهر نوفمبر 2018



ملاحظة: مصدر البيانات وزارة المالية - مع استخدام بيانات النشرة النقدية الشهرية لمصرف قطر المركزي لتقدير الدين العام من المصادر المحلية لعام 2018 غير متضمنة مديونية المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية.

وفيما يخص القروض للمؤسسات والشركات شبه الحكومية فقد بلغت في شهر نوفمبر 2018 حوالي 169.7 مليار ريال \$46.6 مليار دولار. والتي هي موزعة على أربع فئات بحسب نسبة حصة ملكية الحكومة المباشرة ممثله (بوزارة المالية ومصرف قطر المركزي) كفئة أولى، أو غير مباشرة عن طريق حصص ملكية شركة قطر للبتروك كفئة ثانية، أو عن طريق حصص جهاز قطر للاستثمار كفئة ثالثة، وهناك ديون متفرقة لمؤسسات وشركات لاتنطبق عليها المعايير اعلاه كفئة رابعة.

ويمكن تسليط الضوء على موقف الدين العام من خلال تفحص مطالبات البنوك التجارية على الحكومة (أو الائتمان الممنوح للحكومة من البنوك التجارية وذلك كمحاولة لاستنباط مستوى الدين العام)، حيث تشير النشرة النقدية الشهرية الصادرة عن مصرف قطر المركزي لشهر سبتمبر 2018 بأن صافي المطالبات والذي يعبر عن إجمالي المديونية قد انخفض من 256.8 مليار ريال في يناير 2018 إلى 221.4 مليار ريال في سبتمبر 2018، اما صافي المديونية الحكومية للجهاز المصرفي والتي تعبر بالفارق بين الائتمان الحكومي مطروح منه إجمالي ودائع

من حقوق الامتياز وضرائب الدخل على الشركات النفطية والغازية، فضلاً عن رسوم الاستغلال والاستخراج والتأجيرة عن الزيادة في اسعار النفط والغاز في السوق الدولية.

الجدول 2-6: الإيرادات العامة (مليار ريال)

2016	2017		2018	
	فعلي أولي	موازنة	موازنة	
81	84	81	84	إيرادات نفط وغاز
60	49	49	49	دخل استثماري أسهم QP
30	28	40	42	إيرادات غير نفطية
171	161	170	175	إجمالي الإيرادات
552	608	608	689	الناتج المحلي الإجمالي
من الناتج المحلي (%)				
15	14	13	12	إيرادات نفط وغاز
11	8	8	7	دخل استثماري أسهم QP
5	5	7	6	إيرادات غير نفطية
31	26	28	25	إجمالي الإيرادات

المصدر: وزارة المالية واعداد جهاز التخطيط والإحصاء

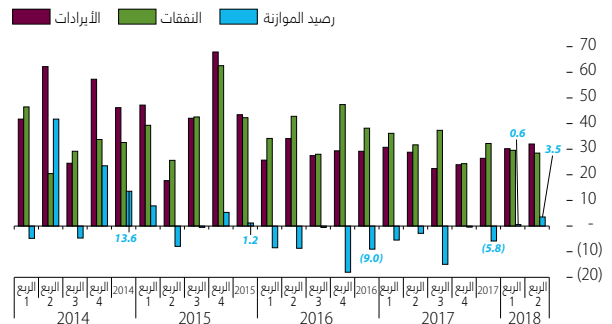
يُشكل إجمالي الإيرادات العامة للدولة في عام 2017 حوالي 26.4% من إجمالي الناتج المحلي، جاء أغلبها من إيرادات النفط والغاز والتي تقدر أهميتها النسبية بحوالي 52% من إجمالي الإيرادات العامة في عام 2017، يليها في الأهمية النسبية الإيرادات الاستثمارية لشركة قطر للبترول وبنسبة 30%، فيما تصل مساهمة الإيرادات الأخرى إلى 17%. الجدير بالملاحظة ان الأهمية النسبية للإيرادات النفطية وغير النفطية إلى إجمالي الإيرادات العامة تذبذبت خلال الفترة 2013-2017 صعوداً وهبوطاً نتيجة للتغيرات في أسعار النفط، وتغير معدلات إعادة الاستثمار في شركة قطر للبترول، فضلاً عن التعديلات التي أجرتها وزارة المالية لتعريف بعض البنود في الموازنة العامة في عام 2016 (راجع الإطار 2-3) حيث بموجب هذه التعديلات تم تحويل ضرائب دخل شركات الصناعة الاستخراجية إلى بند إيرادات النفط والغاز واستثمارات قطر للبترول.

وفي جانب الإيرادات غير النفطية فقد انخفضت إيرادات الرسوم الجمركية بنسبة 25% و 52.6% على التوالي خلال العامين 2016 و2017، إلا أن جباية الإيرادات المتنوعة، التي تفرض على جهات في القطاع غير النفطي، والتي تشكل أكبر بند في باب «الإيرادات غير النفطية ارتفعت من 7.7 مليار ريال في عام 2015 إلى 16 مليار ريال في عام 2016، ثم تراجعت إلى 14.6 مليار ريال في عام 2017. والتي تمثل في مجملها حوالي 9% من إجمالي الإيرادات العامة في عام 2017، ويرجع ذلك نوعاً ما إلى رفع رسوم الخدمات العامة (ماء وكهرباء) الذي بدأ تطبيقه في الربع الأخير من عام 2016.

وخلال العام 2018 قدرت الموازنة العامة للدولة إجمالي الإيرادات العامة بحوالي 175 مليار ريال أي بزيادة مقدارها 2.9% عن موازنة عام 2017 عند متوسط تسعيرة للنفط الخام بحوالي \$45 للبرميل، وبذلك تتوقع زيادة في عائدات النفط والغاز بنسبة 3.8%، نتيجة النمو في إنتاج النفط وليس الغاز وليس من قبيل الزيادة في الاسعار الدولية. كما قدرت الزيادة في الإيرادات غير النفطية بنسبة 4.9% لتعكس الجهود التي تبذلها وزارة المالية لتعبئة الموارد غير النفطية مثل الشروع في جمع الضرائب والرسوم على بعض السلع والخدمات.

وفاعلية الإنفاق الحكومي، وبالتزامن مع الزيادة في أسعار النفط والغاز في السوق الدولية، حقق الرصيد الكلي للمالية العامة خلال النصف الأول من عام 2018 فائضاً بنسبة 2.1% من الناتج المحلي الإجمالي ويتوقع ان يحقق فائضاً مع نهاية العام الحالي (انظر الجزء الأول). وفيما يخص تنفيذ الميزانية العامة للدولة خلال عام 2017، تشير التقديرات الأولية إلى تحقيق الرصيد الكلي عجزاً بحوالي 34.6 مليار ريال والتي تشكل 5.69% من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي مقارنة بالعجز المتحقق في عام 2016 والبالغ حوالي 51 مليار ريال وبنسبة 9.24% من الناتج المحلي الإجمالي، مع العلم أن الرصيد الكلي لعام 2015 قد حقق فائضاً بنسبة 1.2% من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (الشكل 2-39). وعند احتساب الرصيد الأساسي للمالية العامة (Primary fiscal balance) الذي يساوي الرصيد الكلي مخصوماً منه مدفوعات فوائد الدين العام فقد بلغ حوالي 26.4 مليار ريال وبنسبة 4.3% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما الرصيد الأساسي غير الهيدروكربوني والذي يساوي (الرصيد الأساسي مضاف إليه إجمالي الإيرادات الكلية ناقصاً إيرادات ضريبة الدخل على الشركات النفطية ودخل ارباح استثمارات شركة قطر للبترول) فقد بلغ حوالي 27% من إجمالي الناتج غير الهيدروكربوني مقارنة بحوالي 32% في عام 2016، ويعود ذلك بصورة أساسية إلى انخفاض الإيرادات غير الهيدروكربونية ونمو الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير الهيدروكربوني.

الشكل 2-39: مسار رصيد الموازنة الكلي ومستواه كنسبة من إجمالي الناتج المحلي



المصدر: وزارة المالية وتحليل جهاز التخطيط والإحصاء - فارق ضئيل جداً بين أرقام العجز بحسب الربع مقابل إجمالي السنوي 5.8% مقابل 5.7% من إجمالي الناتج المحلي.

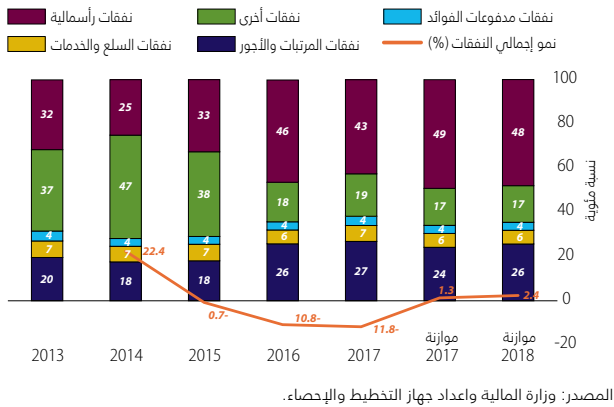
الإيرادات الحكومية

تشير البيانات الأولية للإيرادات الفعلية للسنة المالية 2017 بأن جملة الإيرادات بلغت 160.5 مليار ريال (\$44 مليار دولار أمريكي) متراجعة بحوالي 6.1% عما تم تحقيقه في عام 2016 (171 مليار ريال أو \$47 مليار دولار) بل وتراجع أيضاً 6% عن الإيرادات المخطط لها في الموازنة العامة والبالغة 170.1 مليار ريال ويرجع ذلك إلى انخفاض إيرادات الدخل الاستثماري من شركة قطر للبترول بحوالي 18% والإيرادات غير النفطية بحوالي 7.7% (جدول 2-6). مع العلم أن معدل التراجع في عام 2017 والذي بلغ 6% كان أقل من معدل التراجع في عام 2016 والذي بلغ حوالي 33.4%. بمعنى أن إعادة استثمار قطر للبترول لجزء من دخلها السنوي في عملية الصيانة والتوسع في الطاقة الإنتاجية للنفط وتسييل الغاز قد عمل على انخفاض الإيرادات الحكومية وتراجع الفائض المتحقق خلال العام، حيث تشير بيانات إيرادات النفط والغاز إلى تحقيق فائض بحوالي 3.2% على شكل إتاوات

الجزء الثاني الأداء الاقتصادي في عام 2017

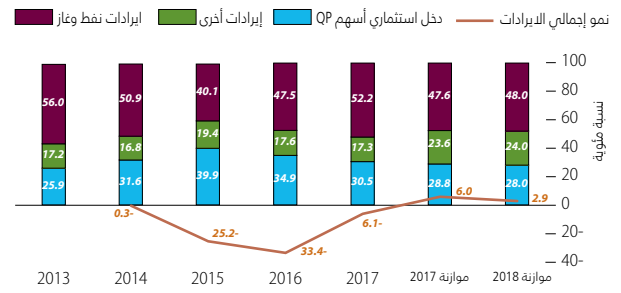
الفعلية وعمما تم التخطيط له كموازنة، يلاحظ أن إجمالي النفقات الفعلية كانت أقل من المخطط بنسبة 1.3%، ويعزى ذلك أساساً إلى انخفاض في الإنفاق الاستثماري الذي بلغ 43% من إجمالي النفقات الفعلية مقارنة مع 49% كما تم تقديره في الموازنة. لكن على الرغم من سياسات الترشيد التي اعتمدها الحكومة خلال السنوات الماضية، إلا أنه يظهر (الشكل 2-41) بأن بعض فئات النفقات الجارية الفعلية تجاوزت النفقات المخطط لها في إطار ميزانية 2017. وخلال العام 2018 قدرت الموازنة العامة للدولة إجمالي النفقات العامة بحوالي 203 مليار ريال أي بزيادة مقدارها 2.4% عن عام 2017 وبزيادة متوقعة في جانب النفقات الجارية بـ 4.7% الناجمة عن زيادة مكوناتها كقيم مطلقة لنفقات الأجور والمرتبات بحوالي 8.7%، والمكونات الأخرى للنفقات الجارية بحوالي 1.3% لكل منهم، في حين ظل الانفاق الرأسمالي عند نفس المستوى كما في ميزانية 2017.

الشكل 2-41: نسبة مكونات نفقات العامة (فعلي وموازنة) ومعدل نموها الإجمالي (%)



اما من حيث توزيع النفقات بحسب التصنيف الوظيفي وكما يشير (الجدول 2-7) فقد استحوذت النفقات الاستثمارية على 42.5% من إجمالي النفقات العامة في عام 2017 مقارنة بـ 46% في عام 2016، أما النفقات الجارية لعام 2017 فقد ارتفعت نسبتها عما كان عليه في عام 2016 إلى 57.5% من إجمالي النفقات والسبب يعود إلى زيادة النفقات التشغيلية للخدمات العامة بما فيها الصحة والتعليم مقابل انخفاض في نفقات تشغيل الترفيه والثقافة والسكان والخدمات الاقتصادية الأخرى.

الشكل 2-40: نسبة مكونات إيرادات العامة (فعلي وموازنة) ومعدل تغير الإجمالي (%)



الإنفاق الحكومي

نتيجة للتراجع الذي حصل في الإيرادات العامة خلال السنوات القليلة الماضية، قامت الحكومة ممثلة بوزارة المالية باتخاذ حزمة من الإصلاحات لترشيد الإنفاق العام حيث بلغ إجمالي الإنفاق العام الفعلي الأولي لعام 2017 حوالي 196 مليار ريال (\$53.8 مليار دولار أمريكي) وتراجع محدود 1.3% عن الإنفاق المخطط في الموازنة العامة والبالغ 198.5 مليار ريال، حيث أدت عملية الترشيد إلى خفض إجمالي النفقات العامة بحوالي 11.8% عن ما تم إنفاقه في عام 2016 حوالي (222 مليار ريال) والناجمة عن انخفاض النفقات الجارية بحوالي 5.7% والنفقات الاستثمارية بحوالي 18.8%. الجدير بالذكر أن انخفاض الإنفاق الجاري في عام 2017 كان ناتجاً في المقام الأول عن الانخفاض الكبير في الإنفاق على الرواتب والأجور والذي تراجع بحوالي 8% مقارنة بالعام السابق، فيما تراجعت بقية البنود المكونة للنفقات الجارية بنسبة مقاربة 5.3% خلال العام، على عكس العام 2016 والذي كان انخفاض النفقات الجارية فيها كبيراً ناتجاً عن انخفاض نفقات السلع والخدمات، والنفقات الأخرى. ومن الصعب إجراء مقارنة رقمية لعام 2017 مع 2016 لأنه تم إعادة تعريف بعض البنود في الموازنة العامة في عام 2016 نتيجة تطبيق نظام إحصائية مالية الحكومة لعام 2014 (انظر المقدمة وراجع الإطار 2-3)، وكذلك يصعب المقارنة مع السنة المالية لعام 2015 كونها فقط تسعة أشهر (وليس 12 شهراً) نتيجة تعديل السنة المالية لتكون يناير - ديسمبر من كل عام بدلاً من إبريل - مارس عام، لكن يُكتفى بما يظهره (الشكل 2-41). بالنسبة لعملية تنفيذ الموازنة لعام 2017 من خلال المقارنة بين إجمالي النفقات

الإطار 2-3: جهود وزارة المالية نحو تطبيق دليل إحصاءات المالية الحكومية

في عام 2016، حيث كانت المدفوعات إلى هؤلاء الموظفين سابقاً متجمعة في هذا البند.

2. تحويل بند "نفقات رأسمالية ثانوية"، الذي كان يشمل الإنفاق على السلع والخدمات من بند النفقات الجارية إلى بند "الإنفاق الرأسمالي"، وبالتالي ارتفاع ظاهري في بند الإنفاق الاستثماري عام 2016 وانكماش بند النفقات الرأسمالية الثانوية.

3. تحويل ضرائب الدخل المفروضة على شركات النفط والغاز إلى بند إيرادات النفط والغاز الذي يشمل أيضاً الإتاوات ودخل استثمارات قطر للبترو.

كثفت وزارة المالية جهودها الرامية إلى استكمال تطبيق النظام العالمي لدليل إحصاءات المالية الحكومية 2014، والذي يهدف إلى تعزيز الشفافية في المالية ويسهل من عملية المراقبة والمتابعة والتدقيق، الجدير بالإشارة بأن الوزارة أيضاً عدلت عدداً من تعريفات بنود الموازنة والتي يجب ان تأخذ في الاعتبار عند تحليل المالية العامة في عام 2016، وعلى سبيل المثال:

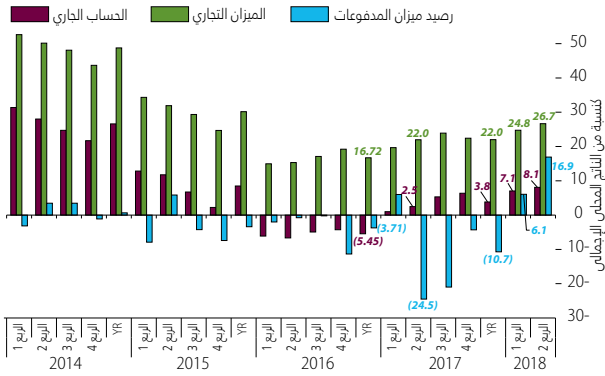
1. تم تعديل تعريف الرواتب والأجور لتشمل كلا من موظفي الحكومة المركزية وموظفي جهات حكومية كالمدارس المستقلة وبعض منشآت الرعاية الصحية، وقد أدى هذا التعديل إلى ارتفاع واضح في بند الرواتب والأجور وانخفاض كبير في بند النفقات الجارية الأخرى

الجدول 2-7: النفقات العامة بحسب التصنيف الاقتصادي والوظيفي (%)

2017				2016				النسبة من إجمالي النفقات	الخدمات العامة
النسبة من إجمالي التصنيف الوظيفي		النسبة من إجمالي التصنيف الاقتصادي		النسبة من إجمالي التصنيف الوظيفي		النسبة من إجمالي التصنيف الاقتصادي			
رأسمالي	جاري	رأسمالي	جاري	رأسمالي	جاري	رأسمالي	جاري		
29.5	70.5	25.7	45.5	42.3	57.7	33.4	39.0	36.4	
81.2	18.8	51.6	8.9	79.2	20.8	44.3	9.9	25.8	
22.4	77.6	4.7	12.0	23.9	76.1	5.4	14.8	10.5	
18.4	81.6	4.6	15.2	21.7	78.3	5.1	15.7	10.8	
28.1	71.9	6.4	12.1	26.4	73.6	5.7	13.6	10.0	
45.3	54.7	7.0	6.3	42.9	57.1	6.0	6.9	6.5	
42.5	57.5	100.0	100.0	46.1	53.9	100.0	100.0	100.0	

المصدر: وزارة المالية وتحليل جهاز التخطيط والإحصاء

الشكل 2-4: مسار رصيد الميزان الخارجي للحساب الجاري والمدفوعات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي



المصدر: وزارة المالية واعداد جهاز التخطيط والإحصاء.

الحسابان الجاري والمالي ومكوناتهما

كما هو مبين في الشكل 2-4، يتكون الحساب الجاري من الميزان التجاري وصافي حسابات الخدمات والدخل والتحويل. لقد حقق رصيد حساب صافي الدخل في عام 2017 عجزاً بنسبة 0.3% من إجمالي الناتج المحلي السنوي واستمر عجزه خلال الربعين الأولين من عام 2018 بنسبة 1.7% و 2.1% من إجمالي الناتج المحلي الربعي لكل منهما، ويرجع ذلك أساساً إلى الفجوة في حسابات السفر والفئات الأخرى. وبالمثل، فقد بلغ صافي حساب الخدمات في عام 2017 عجزاً مقداره 8.2% من إجمالي الناتج المحلي السنوي، وأستمر العجز خلال الربعين الأولين من عام 2018 بنسبة 7.5% و 7.6% من إجمالي الناتج المحلي الربعي لكل منهما، ويرجع ذلك أساساً إلى التدفقات الخارجة من أرباح النفط والغاز. أما صافي رصيد حساب التحويلات في عام 2017 فقد حقق عجزاً بنسبة 9.7% من إجمالي الناتج المحلي السنوي، واستمر العجز خلال الربعين الأولين من عام 2018 بنسبة 8.1% و 9.3% من إجمالي الناتج المحلي الربعي لكل منها، ويرجع ذلك أساساً إلى استمرار تدفق تحويلات السكان الوافدين إلى بلدانهم. ومع ذلك، وعلى الرغم من العجز في هذه الحسابات الثلاثة، فإن الفائض في الميزان التجاري جعل ميزان الحساب الجاري يحقق فائضاً كبيراً كما ذكر سابقاً.

أما من حيث تصنيف النفقات بحسب التصنيف الاقتصادي وعلى مستوى الإجمالي فقد استحوذت المؤسسات الحكومية المتعلقة بالخدمات العامة على 36.4% من إجمالي النفقات العامة في عام 2016، يليها الخدمات المتعلقة بالشؤون الاقتصادية والبيئة على 25.8%، ثم نفقات خدمات التعليم والصحة بحوالي 21.3%، وخدمات الرفاهية والثقافة والإسكان بحوالي 16.5%، ولقد شهدت النفقات العامة في عام 2017 تبدلات ما بين الزيادة والنقصان على المستويين الوظيفي والاقتصادي لتعكس التدابير التي أتخذتها الحكومة لمواجهة تداعيات الحصار من ناحية، ومن ناحية أخرى كنتيجة لإعادة تويب النفقات الجارية.

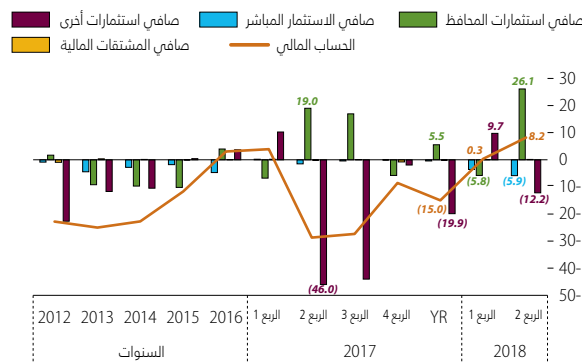
ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية
رصيد حسابات ميزان المدفوعات

كما هو الحال في المؤشرات الاقتصادية والمالية التي سبق تناولها، فإن التغيرات في سوق النفط والغاز الدولية أسهمت وبصورة كبيرة في تغير أداء المؤشرات ذات العلاقة بقطاع التجارة وما يرتبط بها من مؤشرات فرعية أخرى، حيث نتيجة لتطورات الأداء التجاري لكل من الصادرات والواردات فقد سجل ميزان الحساب الجاري في ميزان المدفوعات في عام 2017 فائضاً مقداره 23.4 مليار ريال أي ما يعادل \$6.42 مليار دولار وبنسبة 3.8% من إجمالي الناتج المحلي السنوي مقارنة بعجز في عام 2016 مقداره 30.1 مليار ريال أو \$8.3 مليار دولار وبنسبة 5.4% من إجمالي الناتج المحلي السنوي. أما في عام 2018 فقد أظهرت بيانات الربعين الأول والثاني فائضاً بحوالي 7.1% و 8.1% من إجمالي الناتج المحلي الربعي، ويرجع هذا النمو بصورة أساسية إلى تغير قيمة الصادرات النفطية جراء تغيرات سعري النفط والغاز في السوق الدولية والذي عبر عن نفسه من خلال الفوائض التي حققها الميزان التجاري التي بلغت 22% من إجمالي الناتج المحلي لعام 2017، و 24.6% و 26.7% من إجمالي الناتج المحلي الربعي. أما حساب ميزان المدفوعات والذي يعبر عن الزيادة والنقصان في الاحتياطي الدولية الخارجية لدولة قطر، فتشير بيانات الربع الثاني من عام 2018 إلى زيادة الاحتياطي بحوالي 16.9% من إجمالي الناتج المحلي الربعي وبقيمة إجمالية بلغت 29.05 مليار ريال بما يعادل \$7.98 مليار دولار.

الجزء الثاني الأداء الاقتصادي في عام 2017

بالنسبة لصافي رصيد المحافظ الاستثمارية والذي يبرصد تدفقات وسداد الديون من السندات الدولية وعمليات اكتساب وبيع الأسهم الأجنبية يشير إلى ارتفاع صافي الأصول والخصوم من 22 مليار ريال بما يعادل \$10 مليار دولار إلى 33.5 مليار ريال بما يعادل \$11.4 مليار دولار والذي يشكل 5.5% من إجمالي الناتج المحلي السنوي والسبب يعود إلى زيادة الأصول إلى 41 مليار ريال ، حيث سددت الحكومة جزء من مديونيتها الخارجية بحوالي \$2 مليار دولار بما يعادل 7.3 مليار ريال إلى جانب شراء أسهم في بورصة قطر أما الخصوم فقد انحسرت نتيجة عدم اصدار أي من السندات الخارجية خلال عام 2017 واكتفت وزارة المالية لتغطية عجز الميزانية العامة للدولة من خلال اصدار سندات وصكوك وأذون خزانة محلية. أما في عام 2018 فقد أظهرت بيانات الربعين الأولين بأن صافي رصيد المحافظ الاستثمارية حقق عجزاً بحوالي 5.8% من إجمالي الناتج المحلي للربع الأول قبل ان يحقق فائضاً بحوالي 26.1% من إجمالي الناتج المحلي للربع الثاني كما يشير الشكل 2-44.

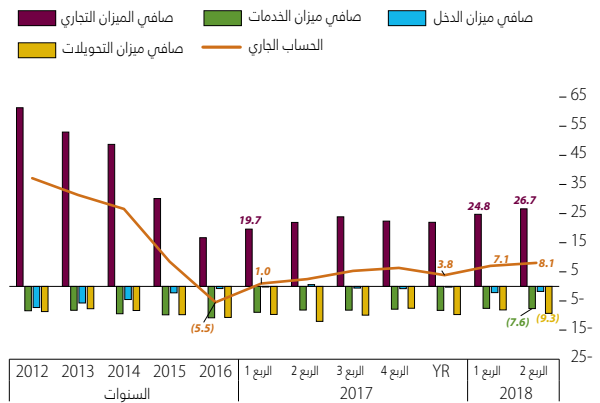
الشكل 2-44: الحساب المالي لميزان المدفوعات ومكوناته (كنسبة من الناتج المحلي)



المصدر: النشرة الإحصائية الفصلية لمصرف قطر المركزي واعداد جهاز التخطيط والاحصاء.

أما فيما يتعلق بصافي الاستثمارات الأخرى في عام 2017 فقد شهد تغييراً كبيراً تفوق على تغيرات الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستثمارات المحافظ، حيث تحول الفائض 20.5 مليار ريال بما يعادل \$5.6 مليار دولار في عام 2016 إلى عجز بحوالي 121 مليار ريال \$33 مليار دولار في عام 2017 وبما يعادل 19.9% من إجمالي الناتج المحلي كما يشير الشكل 2-44، ويرجع هذا بصورة أساسية إلى انخفاض صافي ودائع غير المقيمين في الجهاز المصرفي القطري بحوالي \$24.7 مليار دولار، بالإضافة إلى انخفاض الأصول بحوالي \$19.7 مليار دولار والتي قد تعزى إلى سحب جزء من أصول جهاز قطر للاستثمار في الخارج لإيداعها في البنوك المحلية. أما في عام 2018 فقد أظهرت بيانات الربعين الأولين بأن صافي رصيد الإستثمارات الأخرى حقق فائضاً بحوالي 9.7% من إجمالي الناتج المحلي للربع الأول قبل ان يحقق عجزاً بحوالي 12.2% من إجمالي الناتج المحلي للربع الثاني كما يشير الشكل 2-44.

الشكل 2-43: رصيد الحساب الجاري ومكوناته (كنسبة من إجمالي الناتج المحلي)



المصدر: النشرة الإحصائية الفصلية لمصرف قطر المركزي واعداد جهاز التخطيط والاحصاء.

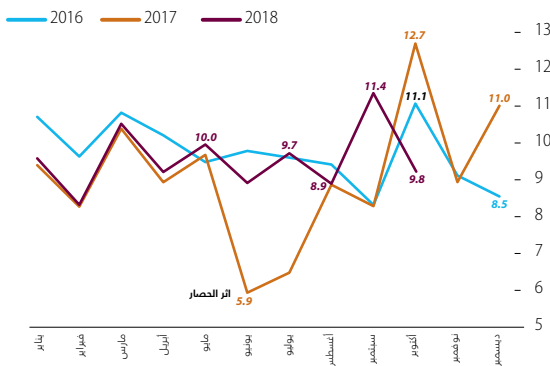
ومع تحقيق الحساب الجاري فائضاً في عام 2017 بحوالي 23.4 مليار ريال بما يعادل \$6.4 مليار دولار، فقد تحول رصيد الحساب المالي إلى عجز بحوالي 91 مليار ريال في عام 2017 بما يعادل \$25 مليار دولار أو 15% من إجمالي الناتج المحلي السنوي بعد ان كان فائضاً في عام 2016 بحوالي 16.8 مليار ريال بما يعادل \$4.6 مليار دولار أو 3% من إجمالي الناتج المحلي السنوي، أما في عام 2018 فقد أظهرت بيانات الربعين الأولين بأن صافي رصيد الحساب المالي حقق فائضاً بحوالي 0.3% من إجمالي الناتج المحلي للربع الأول قبل ان يحقق عجزاً بحوالي 8.2% من إجمالي الناتج المحلي للربع الثاني كما يشير الشكل 2-44 والناجمة عن التغيرات التي حدثت في الحسابات الثلاثة المكونة للحساب المالي خلال عام 2017 والنصف الأول من عام 2018 (صافي الاستثمار المباشر، صافي محافظ الاستثمار، و صافي الاستثمارات الأخرى).

لقد شهد عام 2017 تحسينات وتخصينات في حساب الاستثمار المباشر وفي محافظ الاستثمار ليرتفع إجمالي رؤوس أموال الاستثمارات المباشرة المتدفقة نحو الاقتصاد القطري من 2.8 مليار ريال بما يعادل \$0.77 مليار دولار في عام 2016 إلى 3.59 مليار ريال \$0.99 مليار دولار في عام 2017 مقابل انخفاض تدفق رؤوس أموال الاستثمارات المباشرة إلى الخارج من 28.7 مليار ريال بما يعادل \$7.9 مليار دولار في عام 2016 إلى 6.2 مليار ريال بما يعادل \$1.7 مليار دولار في عام 2017 ويرجع ذلك إلى تغير السياسة العامة لجهاز قطر للاستثمار وتحوله للاستثمار في الاقتصاد المحلي لمواجهة تداعيات الحصار وبالتالي بلغ صافي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2017 سالب 2.58 مليار ريال بما يعادل سالب \$0.71 مليار دولار أو 0.4% من إجمالي الناتج المحلي السنوي، إلا أنه بعد أن تحسن الوضع الداخلي للاقتصاد القطري يبدو أن جهاز قطر للاستثمار بدأ يزاول نشاطه الخارجي بإستثمار أمواله الفائضة في الخارج حيث أظهرت بيانات الربعين الأولين من عام 2018 بأن صافي رصيد الاستثمار المباشر حقق عجزاً بحوالي 3.6% و 5.9% من إجمالي الناتج المحلي الربعي على التوالي كما يشير الشكل 2-44 بما يعني أن استثمارات قطر المتدفقة إلى الخارج أكثر من الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى قطر.

التجارة الخارجية

طبيعة شحنها ونقلها والتي تتطلب سفن كبيرة وبالتالي فقد استلزمت عملية التعويض وإيجاد الوسائل المناسبة لعمليات الشحن والنقل بعض الوقت لتصل إلى مرحلة التعويض في الربع الرابع من عام 2017 بعد أن تراجعت بشكل ملحوظ في الربعين الثاني والثالث، وقد تعافت عملية الاستيراد أكثر خلال الثلاثة الأرباع الأولى من عام 2018 حيث ارتفعت في الربع الاول من عام 2018 بحوالي 4.2% مقارنة بالربع الأول من عام 2017 أما الربع الثاني من عام 2018، فقد ارتفع بحوالي 15.8% مقارنة بالربع الثاني من عام 2017، والربع الثالث ارتفع بحوالي 29.5% مقارنة بالربع الثالث لعام 2017.

الشكل 2-46: إجمالي قيمة الواردات الشهرية للسلع (مليار ريال)

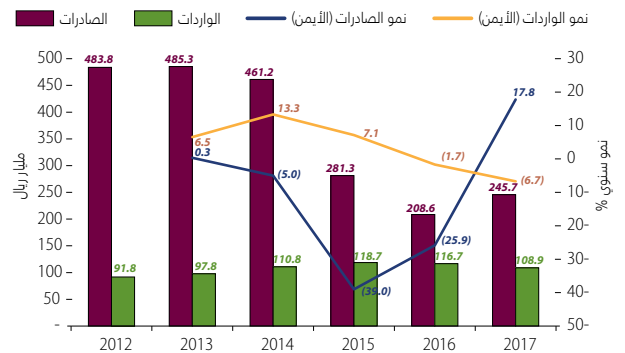


المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء.

أسهم تحسن أسعار النفط في السوق الدولية في زيادة عوائد الصادرات السلعية من مشتقات نفطية وغازية، وبالتالي فقد شهد موقف الميزان التجاري السلعي تحسناً ملحوظاً خلال عام 2017 مقارنة بعام 2016، حيث بلغ فائض الميزان التجاري حوالي 137 مليار ريال وبنسبة 21.9% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بفائض قدره 92.2 مليار ريال في عام 2016 وبنسبة 16.6% من الناتج المحلي الإجمالي، مع العلم أن أكبر فائض قد تحقق للميزان التجاري كان في عام 2012، حيث وصل إلى 392 مليار ريال. ويعود التراجع في قيمة فائض الميزان التجاري ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات القليلة الماضية إلى انخفاض قيمة الصادرات الناتج عن تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية (الشكل 2-45).

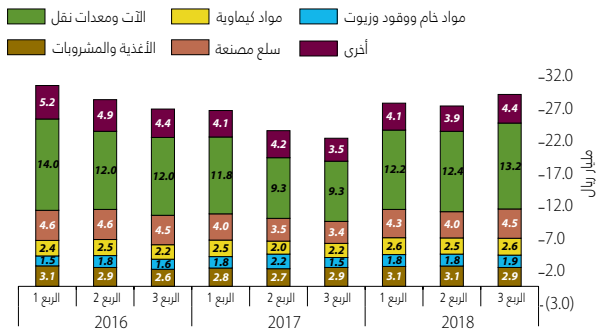
أما بالنسبة لقيمة الواردات السلعية فقد شهدت تراجعاً محدوداً منذ عام 2016 بحوالي 1.7% والذي يعزى إلى تراجع استيراد المواد المتعلقة بأنشطة الإنشاءات نتيجة استكمال العديد من مشاريع البنية التحتية. أما في عام 2017 فقد تراجعت قيمة فاتورة الاستيراد بالريال القطري بحوالي 6.7% نتيجة الانخفاض الطبيعي الناتج عن انخفاض الطلب الكلي واحتياجات التنمية من جهة، ومن جهة أخرى يعكس أثر الحصار المفروض على قطر من قبل دول الحصار التي كان يعتمد عليها إما كترانزيت أو كبلد المنشأ لبعض السلع وذلك بحوالي 13% من إجمالي الواردات السلعية خلال الفترة 2012 - 2016.

الشكل 2-45: مسار إجمالي التبادل التجاري ونموه



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء.

الشكل 2-47: مسار تطور الواردات بحسب مجموعات السلع (مليار ريال)



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء.

ونظراً للدور الذي لعبته البلدان المحاصرة في عرقلة التدفق الطبيعي للواردات عبر الأراضي والموانئ البحرية خلال الفترة المباشرة بعد فرض الحصار، كان من الضروري تغيير طرق ووسائل نقل الواردات وإيجاد بلدان أخرى للإستيراد منها. ونتيجة لذلك، انخفضت نسبة الواردات من البلدان المحاصرة المجاورة بنحو 50%. كما نلاحظ في (الشكل 2-46) فإن مسار الواردات في عامي 2017 و2018 مقارنة بعام 2016، يشير بأن دولة قطر قد تغلقت على تداعيات الحصار. علاوة على ذلك، تعافت وتيرة الاستيراد منذ بداية أغسطس 2017 مرة أخرى للعودة إلى مستواها السابق، وفي بعض الأشهر تجاوزت مستوى عام 2016.

ولمعرفة ماهية السلع التي انخفضت بسبب الحصار يلاحظ في (الشكل 2-47) ان السلع الرأسمالية (من اللات ومعدات نقل) والتي تستحوذ على النسبة الكبرى من إجمالي الواردات هي التي تأثرت بالحصار نسبياً بسبب

مفاهيم ومصطلحات اقتصادية ومالية

الناتج المحلي الإجمالي

الناتج المحلي الإجمالي هو أحد مؤشرات الاقتصاد الكلي الأساسية التي تلعب دوراً محورياً في التحليل الاقتصادي الكلي على الرغم من الحدود الموضوعية له بالتعريف (انظر أدناه).

تعريف الناتج المحلي الإجمالي

يستخدم هذا المؤشر على نطاق واسع كمقياس للناتج الاقتصادي لأنه يمثل قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة في فترة زمنية معينة، وهي عادة سنة واحدة. وهناك طريقة أخرى تعرفه باعتباره مجموع القيم المضافة في قطاعات الاقتصاد كافة في فترة زمنية معينة.

حساب الناتج المحلي الإجمالي

ثمة ثلاث طرق أساسية لحساب الناتج المحلي الإجمالي، وهي تعطي النتائج ذاتها.

- طريقة الإنتاج: ويساوي مجموع القيم المضافة في كافة القطاعات؛ أي الناتج الإجمالي ناقص قيمة الاستهلاك الوسيط من السلع والخدمات في جميع القطاعات.
- طريقة الإنفاق: الناتج المحلي الإجمالي يساوي مجموع ما تستهلكه الحكومة والقطاع الخاص من سلع وخدمات استهلاكاً نهائياً، زائداً الاستثمار الكلي (إضافة إلى القيمة المادية للرأسمال في الاقتصاد، بما في ذلك التغييرات في المخزون) زائداً صافي قيمة الصادرات من السلع والخدمات من غير عوامل الإنتاج (الصادرات ناقصاً الواردات).
- طريقة الدخل: الناتج المحلي الإجمالي يساوي كامل الدخل المتولد من عملية الإنتاج، ويشمل أجور وتعويضات العاملين، وفائض التشغيل الكلي للشركات كأرباح والإيجارات والفوائد.

الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي المحسوب بتكلفة عوامل الإنتاج والناتج المحسوب بأسعار السوق

الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج هو مجموع دخل جميع عوامل الإنتاج المتولد عن عملية الإنتاج (كالأجور، الأرباح، الإيجارات والفوائد)، بينما الناتج المحلي الإجمالي المحسوب بأسعار السوق هو الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج زائد ضرائب الإنتاج غير المباشرة، ناقص الدعم المقدم للأعمال، الأمر الذي يخلق فارقاً بين الدخل الذي تحققه عوامل الإنتاج والسعر المدفوع للناتج في السوق.

الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي الإسمي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

يقدر الناتج المحلي الإجمالي الإسمي قيمة الناتج الاقتصادي باستخدام الأسعار الجارية: أي الأسعار السائدة خلال الفترة التي يحسب فيها الناتج المحلي الإجمالي. لذلك فإن التغييرات في الناتج المحلي الإسمي تعبر عن التغييرات في الأسعار إضافة إلى التغييرات في حجم الناتج. أما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فيقدر الناتج بأسعار ثابتة هي أسعار سنة معينة تدعى "سنة الأساس". وعندما تتغير الأسعار النسبية، يمكن لاختيار سنة الأساس أن يؤثر على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المحسوب.

معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي

هو النسبة بين الناتج المحلي الإجمالي الإسمي والحقيقي، ويمكن اعتباره بالتالي مقياساً لمستوى الأسعار الإجمالية لجميع السلع والخدمات المنتجة محلياً في الاقتصاد.

حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

هي الناتج المحلي الإجمالي الكلي مقسوماً على عدد السكان المقيمين في البلاد. وعلى الرغم من أن حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تستخدم على نحو شائع باعتبارها مؤشراً على مستوى المعيشة إلا أنها ليست مقياساً للدخل الفردي ولا تمثل بالضرورة رفاهية السكان.

ما هي قيود الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للناتج الاقتصادي والدخل؟

لا تعبر قياسات الناتج المحلي الإجمالي في العادة عن قيم السلع والخدمات غير المطروحة للتداول في السوق، كالخدمات التطوعية والخيرية والسلع والخدمات المنتجة بغرض الاستخدام الشخصي. كما أن وجود شريحة واسعة من الاقتصاد المخفي أو أنشطة السوق السوداء (وهي ليست بذات أهمية في قطر) سيجعل من الناتج المحلي الإجمالي مقياساً يقلل من الحجم الحقيقي للاقتصاد.

الاستهلاك النهائي

هو ما يستهلكه القطاعان العائلي والحكومي من سلع وخدمات تلبية احتياجاتهما أو متطلباتهما الراهنة.

الاستثمار

الاستثمار الإجمالي يكافئ ما يتم إنشاؤه في الاقتصاد من أصول ثابتة

ذلك يعني فرض أعباء مستقبلية على موارد الموازنة العامة للدولة.

الميزان المالي العام

هو الفرق بين مجموع الإيرادات الحكومية (بما فيها المنح) ومجموع النفقات الحكومية (الجارية والاستثمارية) زائد صافي قيمة الاقراض في فترة زمنية معينة.

الميزان الأولي

هو قيمة الميزان المالي العام للحكومة بعد استبعاد مدفوعات الفوائد التي تقبضها الحكومة وتدفعها. ويشكل هذا المقياس مؤشراً للدعم المالي الجاري للطلب الإجمالي لأن مدفوعات الفائدة ترتبط بأرصدة الأصول والخصوم (الالتزامات) العائدة لفترة سابقة.

الميزان المالي غير الهيدروكربوني

هو الميزان المالي العام ناقص إيرادات النفط والغاز، والتي تعرف في قَطر بأنها الإيرادات المباشرة (الإتاوات والضرائب) المتولدة عن الإنتاج الهيدروكربوني. لكن الدخل الاستثماري المتأتي من الشركات الحكومية والشركات المرتبطة بالحكومة، والذي ينتج عن الأنشطة المرتبطة بالهيدروكربون، غير مشمول بتعريف إيرادات النفط والغاز. ويؤمن الميزان المالي للقطاع غير الهيدروكربوني مؤشراً على التحفيز المالي للاقتصاد المحلي الممول من إيرادات النفط والغاز.

تعريف المحاسبة على أساس نقدي

تقوم الحسابات النقدية بتسجيل الإيرادات عند قبض النقود والنفقات عند دفعها نقداً، بصرف النظر عن لحظة استحقاق الدخل أو الالتزام بالنفقة. وعلى الرغم من أهمية الحسابات النقدية لمعرفة ما تساهم به الحكومة في السيولة في الاقتصاد وأهميتها أيضاً لإدارة السيولة النقدية، إلا أنها لا تقدم صورة حقيقية عن الوضع المالي للحكومة.

تعريف المحاسبة على أساس الاستحقاق

تسجل حسابات الاستحقاق التعاملات عندما يقع الحدث أو الالتزام الأساسي، بصرف النظر عن موعد التسديد النقدي المرتبط به. حيث تسجل الإيرادات عندما يتحقق الدخل، وتسجل النفقات عندما تترتب الالتزامات أو تستهلك الموارد. ومن حيث المبدأ، يجب أن يساوي الفرق بين الأرصدة المحسوبة على أساس نقدي والأرصدة المحسوبة على أساس الاستحقاق "التغييرات في المتأخرات غير المسددة".

الإنفاق "شبه المالي الحكومي"

هو الإنفاق الذي تنفذه شركات حكومية (مالية وغير مالية). وهو بطبيعته يشبه الإنفاق الحكومي عادة، لكنه لا يندرج ضمن الموازنة العامة (أو يدرج ضمن بند "التزامات طارئة" في الموازنة). كما أن عمليات المصرف المركزي التي تنطوي على دعم أو ضرائب هي أيضاً عمليات "شبه مالية" بطبيعتها.

(أو إجمالي تكوين الرأسمال الثابت) زائد قيمة التغيرات في المخزون. ويساوي الاستثمار الصافي إجمالي الاستثمار ناقص استهلاك (إهلاك) الرأسمال الثابت ويساوي ما يضاف إلى المخزون المادي لرأس المال في الاقتصاد بين فترتين.

الدخار القومي

هو الدخل القومي المتاح ناقص الإنفاق على الاستهلاك النهائي.

الدخل القومي

يساوي الناتج المحلي الإجمالي زائد دخل عوامل الإنتاج المحصلة من غير المقيمين ناقص دخل عوامل الإنتاج المدفوعة لغير المقيمين.

الدخل القومي المتاح

يساوي الدخل القومي زائد مجموع كافة التحويلات النقدية أو العينية الجارية التي تحصل عليها الوحدات المؤسسية المقيمة من الوحدات غير المقيمة مطروحاً منها كافة التحويلات النقدية أو العينية الجارية المدفوعة من الوحدات المؤسسية المقيمة للوحدات غير المقيمة.

مفاهيم المالية العامة

ما هي السنة المالية؟

بدأت دولة قطر في عام 2016 اعتماد أول سنة مالية متوافقة مع السنة الميلادية. ولهذا السبب، مددت السنة المالية السابقة 2014/2015، التي بدأت في أبريل 2014 وانتهت في 31 مارس 2015، حتى 31 ديسمبر 2015، أي أصبحت مدتها 21 شهراً. هذا وقد تم تقدير الإيرادات والنفقات المقررة في الموازنة الممددة حتى 31 ديسمبر 2015 بمعدلات تناسبية مع الموازنة المقررة للفترة بين 1 أبريل 2014 و31 مارس 2015، بنفس نسبة الزيادة الزمنية ولهذا تبدأ السنة المالية لدولة قطر من 1 يناير إلى 31 ديسمبر.

ما هو الفرق بين التعريف الضيق والتعريف الواسع للميزان المالي الأساسي للنشاط غير الهيدروكربوني؟

إن الميزان المالي الأساسي للقطاع غير الهيدروكربوني بالتعريف الضيق هو الميزان العام الكلي مضافاً إليه مدفوعات الفائدة ومطروحاً منه الإيرادات المتحصلة مباشرة من النفط والغاز (الإيرادات الضريبية ورسوم الإنتاج). أما في تعريفه الواسع، فيعد الدخل الاستثماري (أرباح الأسهم العائدة للحكومة ولشركة قطر للبترول) وضريبة دخل الشركات التي تدفعها المؤسسات الهيدروكربونية، إيرادات مرتبطة بالنفط والغاز. ويمثل الميزان المالي الأساسي للقطاع غير الهيدروكربوني مؤشراً على الحافز الذي يوفره الإنفاق الحكومي للاقتصاد غير النفط والغاز. ويمكن استخدام المقاييس المعدلة بصورة دورية لقياس الوضع المالي للحكومة. وإذا كان العجز المالي للقطاع غير الهيدروكربوني (بما فيه مدفوعات الفوائد) أكبر من موارد الموازنة التي يمكن للموارد النفطية والغازية تحقيقها، فإن

مفاهيم نقدية الاحتياطي النقدي

المحلية من شأنه أن يخلق حوالي 550 ريال قطري في عام 2009، أو 900 ريال قطري في يونيو 2018 مما يشير إلى تزايد دور الإيداعات المصرفية في خلق الائتمان وبالتالي في تشكيل الثروة.

الاحتياطيات الخارجية الرسمية

هي الأصول الخارجية السائلة في المصرف المركزي والتي يمكن استخدامها لتأمين المدفوعات الخارجية للبلد في أي لحظة. وتشمل هذه الاحتياطيات: الذهب، و العملات الأجنبية، والمركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي. وتعرض هذه الاحتياطيات عادةً بالقيم الصافية بعد استبعاد التزامات المصرف المركزي الخارجية من الاحتياطيات الخارجية الرسمية الكلية.

الإقراض/الائتمان

إن نشوء الاقتراض يقتضي تقديم موارد معينة من المقرض (المصارف أو أية مؤسسات مالية أخرى) إلى المقترض. ويكتسب المقرض بذلك حقاً مالياً و يترتب على المقترض التزاماً بالتسديد في المستقبل. يستخدم الإقراض إلى قطاعات غير مالية (كالحكومة، والشركات الخاصة والأسر) بصورة أساسية لتمويل الإنتاج والاستهلاك وتكوين رأس المال.

مكرر الربح الحالي

يحسب بأخذ سعر السهم الحالي مقسوماً على عائد سهم الشركة في الأشهر الاثني عشر المنصرمة. يختلف هذا المقياس عن مكرر الربح المستقبلي، و الذي يستخدم تقديرات العائد للأرباع الأربعة المقبلة.

نسبة السعر إلى القيمة الدفترية

تقارن هذه النسبة بين القيمة السوقية للسهم وقيمه الدفترية، وتحسب بقسمة سعر الإغلاق الراهن للسهم على القيمة الدفترية للسهم في آخر ربع.

مفاهيم أسواق المال

ماهي السوق الثانوية؟

هي السوق التي يتداول فيها المستثمرون الأصول والأوراق المالية مع الآخرين، بدلاً من شرائها من الجهات المصدرة مباشرة.

ما هو الاكتتاب على السندات من الدرجة الثانية؟

تخضع ديون الدرجة الثانية لحقوق الديون الأخرى الأعلى درجة والتي تصدر مقابل الضمانة نفسها، أو كجزء من الضمانة نفسها. وفي حال العجز عن التسديد، تأتي ديون الدرجة الثانية بعد ديون الدرجة الأعلى من حيث الحقوق في جباية العائدات من الضمانة الأساسية للدين. ولهذا السبب، تعد مخاطر ديون الدرجة الثانية أكبر من مثيلاتها لديون الدرجة الأعلى ويفرض عليها غالباً سعر فائدة أعلى. يشير هذا النوع من السندات عادةً إلى وجود صعوبات في التمويل، أي أن الجهة التي تصدرها غير قادرة على تحصيل الأموال بالطرق التقليدية المعروفة.

الاحتياطي النقدي هو التزامات المصرف المركزي، أي أنه مجموع: (1) العملة الصادرة عن المصرف المركزي والموجودة خارجه، (2) ودائع المصارف لدى المصرف المركزي لتلبية شروط الاحتياطي ولأغراض المقاصة، (3) التزامات اخري من ضمنها في حالة دولة قطر ودايع المصارف في المصرف المركزي والتي تتجاوز متطلبات الاحتياطي القانوني. ويمكن التعبير عن الاحتياطي النقدي من حيث الأصول (الموجودات) المقابلة للمصرف المركزي، والتي تقع في فئتين. الفئة الأولى: صافي الأصول الخارجية، وتتكون من الاحتياطيات الدولية الرسمية زائد صافي أية أصول خارجية أخرى أقل سيولة وبالتالي غير مشمولة في صافي الاحتياطيات الدولية الرسمية. الفئة الثانية: صافي الأصول المحلية، وتضم صافي الديون المستحقة للمصرف المركزي على الحكومة (الديون ناقص الودائع) والديون على القطاعات الأخرى.

العرض النقدي بمعناه الضيق

هو العملة قيد التداول زائد الودائع تحت الطلب. وتعد النقود بمعناها الضيق "سائلة". ولا يدفع العرض النقدي بمعناه الضيق أي فوائد أو أنه يدفع فوائد بمعدلات منخفضة نسبياً.

"أشبه النقود"

هي الجزء الأقل سيولة من العرض النقدي وتضم ودائع الادخار وكافة الودائع بالعملات الأجنبية.

العرض النقدي بمعناه الواسع

هو مجموع أشباه النقود والعرض النقدي بمعناه الضيق.

ما هو المضاعف النقدي؟

المضاعف النقدي في دولة قطر، والذي يعبر عن نسبة العرض النقدي الواسع إلى القاعدة النقدية، فهو يساوي مبلغ المال الذي يدره الجهاز المصرفي القطري من كل ريال قطري يتم إيداعه لدى الجهاز المصرفي. ويقاس المضاعف النقدي قدرة الاقتصاد على توليد الأموال من الودائع المتاحة في الجهاز المصرفي من خلال منح الائتمانات، مما يعكس مستوى النشاط الاقتصادي. إلا أن احتساب المضاعف يعتمد بشكل رئيسي على نسبة الاحتياطي القانوني اللزامي الذي يحدده مصرف قطر المركزي من وقت إلى آخر على ضوء التطورات في الاقتصاد مثل التضخم والطلب الكلي، حيث بلغت نسبة الاحتياطي القانوني 4.5% في أغسطس 2018. وهذه النسبة تُلزم البنوك التجارية على عدم اقراض بما يعادلها من إجمالي الودائع والاحتفاظ بها كإحتياطي في خزائن البنوك أو في مصرف قطر المركزي. وهذا يعني أنه إذا زادت النسبة القانونية، تقل قدرة البنوك على خلق الائتمان، ولكن إذا انخفضت، تزداد قدرة البنوك على منح الائتمان. ومعدل المضاعف النقدي لدولة قطر منذ الأزمة المالية لعام 2009 تزايد من 5.5 نقطة في عام 2009 إلى حوالي 9 نقطة في يونيو 2018 والذي يعني أنه عند إيداع 100 ريال قطري في البنوك

مفاهيم ميزان المدفوعات الميزان التجاري

هو الفرق بين واردات وصادرات الدولة من السلع محسوباً خلال فترة معينة من الزمن (سنة ميلادية واحدة عادة). ويشكل الميزان التجاري جزءاً من ميزان الحساب الجاري العام.

سعر التسليم على ظهر السفينة

ويسمى أيضًا سعر "فوب" (F.O.B) وهو القيمة السوقية للبضاعة المصدرة أو المستوردة عند نقطة التقييم الموحدة (الحدود الجمركية للاقتصاد الذي تصدر منه)، ويساوي سعر "سيف" ناقص تكاليف الشحن والتأمين، بين الحدود الجمركية للبلد المصدر (المستورد) والحدود الجمركية للبلد المستورد (المصدر).

سعر "سيف" (C.I.F. Price)، أو السعر مع تكاليف الشحن والتأمين

سعر "سيف" (C.I.F) هو سعر البضاعة المسلمة عند الحدود الجمركية للبلد المستورد، متضمنًا تكاليف الشحن والتأمين المترتبة حتى تلك النقطة، أو سعر الخدمة المقدمة للمقيم، قبل دفع أي رسوم استيراد أو غيرها من الضرائب على المستوردات أو هوامش التجارة والنقل ضمن البلد.

ميزان الدخل والخدمات

هو مجموع صافي الدخل الذي يتم الحصول عليه من غير المواطنين وميزان تجارة الخدمات محسوباً خلال فترة زمنية محددة. يتألف حساب الدخل من التدفقات النقدية المأخوذة من العمال (الأجور المدفوعة للعمال غير المواطنين) ومن صافي الدخل الاستثماري. ويتكون ميزان الخدمات بصورة أساسية من المدفوعات للنقل والسفر والاتصالات والبناء والإيجارات السكنية والخدمات المالية.

ميزان الحساب الجاري

هو مجموع الميزان التجاري وميزان الدخل وميزان الخدمات زائد صافي التحويلات الجارية التي تضم التحويلات النقدية والهبات العينية والحالات النقدية (وهي كبيرة في قطر) المرسلة من العمال الأجانب إلى أسرهم في أوطانهم. ويسمى الحساب الجاري لأن السلع والخدمات المشمولة به تستهلك عموماً في الفترة الجارية.

ميزان الحساب الرأسمالي والمالي

يسجل هذا الحساب مبيعات ومشتريات الأصول المالية أو الصفقات المرتبطة بالاقتراض والإقراض الدولي. ويضم التحويلات الرأسمالية أيضاً.

المركز الاستثماري الدولي والحساب الرأسمالي

المركز الاستثماري الدولي لبلد ما هو البيان المالي الذي يبين تركيبة وقيمة الأصول والخصوم المالية الخارجية للبلد. والفرق بين هذه الأصول والخصوم هو صافي المركز الاستثماري الدولي للبلد المعني.

الدين الخارجي

هو رصيد الالتزامات التعاقدية المستحقة، الصادرة عن القطاعين العام والخاص إلى الهيئات والمنظمات الاعتبارية والفردية- المقيمة خارج حدود الدولة- والتي تم صرفها.

مفاهيم أسعار الصرف سعر الصرف الثنائي

هو سعر عملة ما محسوباً بوحدات عملة أخرى. يبلغ سعر الصرف الإسمي للدولار الأمريكي بالنسبة للريال القطري: 3.64 ريال قطري = 1 دولار.

سعر الصرف الإسمي الفعال

على عكس سعر الصرف الثنائي، لا يمثل سعر الصرف الإسمي الفعال سعر السوق، بل هو رقم تأشيرتي يقيس المتوسط المرجح لسعر الصرف الثنائي لعملة بلد معين مقابل سلة عملات الشركاء التجاريين لهذا البلد خلال فترة زمنية معينة. ويعبر مقدار الأوزان النسبية عادة عن الأهمية النسبية في التجارة الدولية للبلد المعني أو في تعاملاته الخارجية الإجمالية، بما فيها التعاملات المالية الخارجية. وتوفر حركة سعر الصرف الإسمي الفعال مؤشراً على التغيرات في قيمة العملة المحلية مقابل عملات السلة المذكورة. وترتفع قيمة العملة عندما يمكن لوحدة العملة المحلية أن تشتري قدرًا أكبر من سلة العملات.

سعر الصرف الحقيقي الفعال

هو سعر الصرف الإسمي الفعال معدلًا وفق فروق معدلات التضخم بين البلد المعني (قطر مثلاً) وشركائه التجاريين. وترتفع قيمة سعر الصرف الحقيقي الفعال إما بسبب ارتفاع سعر الصرف الإسمي الفعال أو لأن التضخم الداخلي في البلد المعني أعلى منه لدى الشركاء التجاريين. وتقدم تغيرات سعر الصرف الحقيقي الفعلي مقياساً للتغير في القوة الشرائية للعملة المعنية والتنافسية السعرية لسلع وخدمات البلد القابلة للتداول مقابل سلع وخدمات الشركاء التجاريين.

